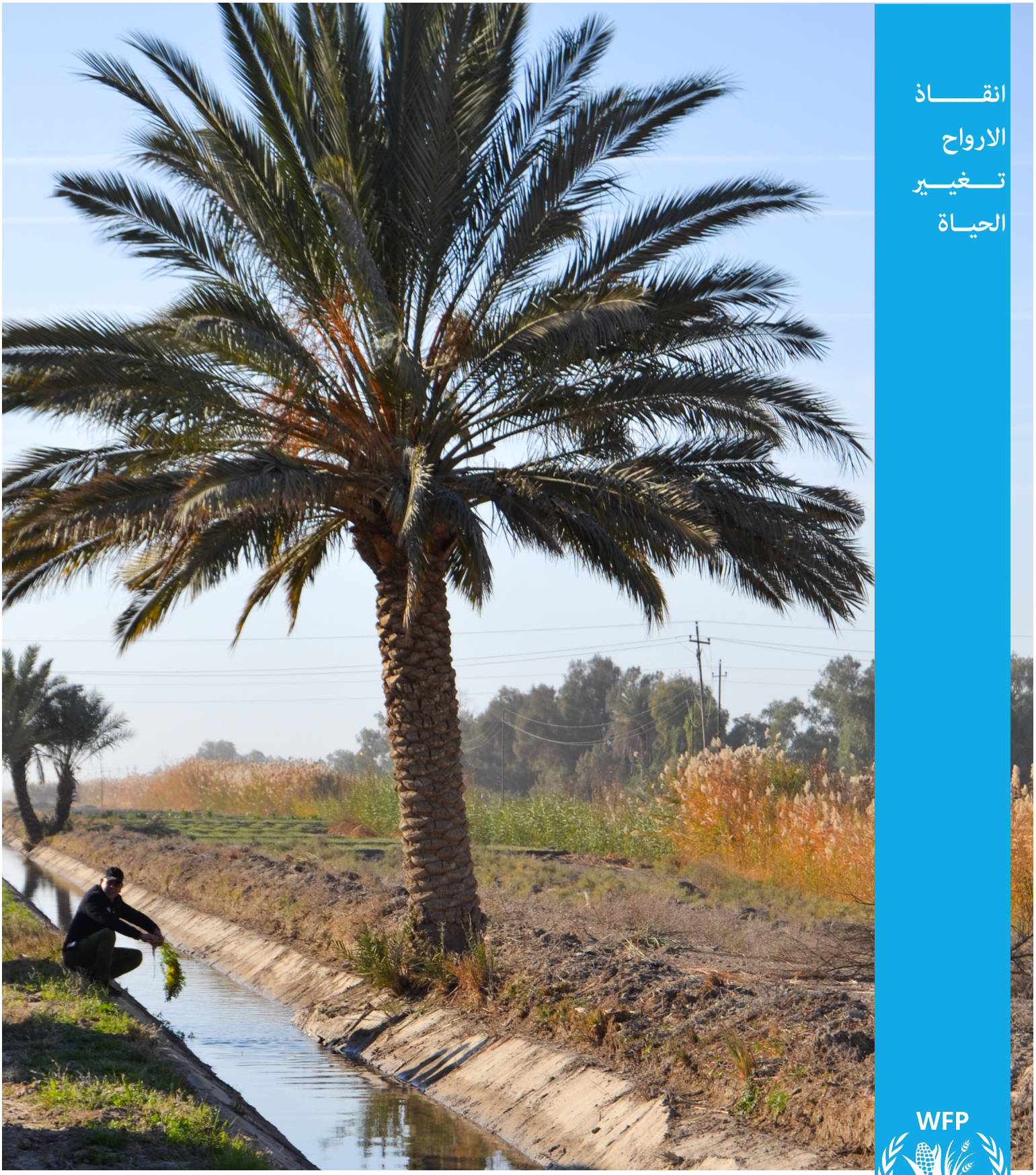

انقـــــاذ
الارواح
تـــغيـــير
الحيـــاة

WFP

برنامج الاغذية
الـعـــالـمـــي

المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق

تـشـــــرين الاول 2018

ICARDA

العلم من أجل استعادة سبل كسب العيش في المناطق الجافة

الفريق الفني للبحوث (إيكاردا)

بوبكر ذهبي
أيمن فريجة
إنريكو بونايوتي
تشاندراشيخار م. بيرادار

المستشار الاقدم (برنامج الأغذية العالمي)
داوود خان

بدعم من
برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة

تمهـــــيد

تمهيد الدكتور مهدي العلاق
الامين العام لمجلس الوزراء
جمهورية العراق

التزمت حكومة العراق بأهداف التنمية المستدامة الـ 17 المتفق عليها وستوفر هذه الاهداف الأساس لجهود التطوير التي تبذلها الحكومة حتى عام 2030.

أحد أهداف التنمية المستدامة الرئيسية هو الهدف 2 الذي يهدف إلى *"القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"*. تم إجراء هذه المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق بتوجيه عام من اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوزارات التي تضم المؤسسات الحكومية المعنية بمساعدة ودعم قويين من شركائنا الرئيسيين في التنمية بقيادة برنامج الأغذية العالمي. أود أن اعبر عن تقدير الحكومة العراقية لجهودهم اجمعين.

وقد وافقت الحكومة على ركائز العمل الخمسة التي اقترحتها المراجعة في اجتماع عقد في مكتب مجلس الوزراء بتاريخ 10 أيار 2018. وهذه الركائز هي:

- تحسين أدوات شبكة الحماية
- تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام
- معالجة العبئ المضاعف الناجم عن سوء التغذية
- زيادة فرص التوظيف خاصة بين الشباب والنساء
- إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير

سيتم الإشراف على تنفيذ توصيات المراجعة من قبل وزارات محددة تماشياً مع المهام المناطة بها. وسيكون التنسيق العام، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بالموازنة والجوانب المالية، من مسؤولية مجلس الوزراء. وستواصل اللجنة الاستشارية التي تم تأسيسها لتوجيه إعداد هذه المراجعة الاستراتيجية عقد الاجتماعات لتقييم التقدم المحرز ومعالجة القضايا المطروحة.

تتطلع الحكومة العراقية إلى الحصول على دعم قوي من شركائها في التنمية و نتطلع على وجه الخصوص الى الحصول على المساعدة في ضمان أن يستند تصميم مختلف المساهمات إلى أفضل الممارسات الدولية ويستخدم أحدث التقنيات وأساليب الإدارة. كما ستطلب الحكومة من المؤسسات والوكالات التي تتولى إعداد استراتيجياتها وبرامجها ومشاريعها أن تولي اهتماماً كبيراً تجاه النتائج والإجراءات الموصى بها والمحددة في هذه المراجعة.

التوقيع:
التاريخ:

تمهـــــيد

تمهيد السيدة سالي هيدوك
ممثل برنامج الاغذية العالمي
العراق

كجزء من جهوده المبذولة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يدعم برنامج الأغذية العالمي إلى جانب شركاء التنمية الآخرين عملية اعداد المراجعات الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذية في جميع بلدان العالم.

لقد كان العراق وما يزال أحد البلدان الرئيسية للعمليات التي يتولاها برنامج الاغذية العالمي وقد تم توجيه الكثير من هذه المساعدات السابقة إلى تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة للمتضررين من النزاع والأزمات الاقتصادية. وعلى اية حال فان الظروف تعود سريعاً إلى طبيعتها في حين تقوم الحكومة العراقية بقيادة عملية وضع سياسات وبرامج ومشاريع إنمائية متوسطة وطويلة الأجل. وفي ضوء هذا الوضع بدأت مناقشات مع الحكومة حول اجراء مراجعة استراتيجية لتقييم القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة استشارية تضم وزارات ومؤسسات رئيسية يكون الدكتور مهدي العلاق، الأمين العام لمجلس الوزراء رئيسا لها لتوجيه والإشراف على عملية إعداد المراجعة. قدم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) الدعم الفني لإعداد المراجعة.

خلال عملية إعداد المراجعة اقيم العديد من ورشات العمل والاجتماعات التشاورية مع أصحاب المصلحة وكذلك مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وقد كانت هذه المشاورات مهمة جدا في صياغة المراجعة وبناء التوافق في الآراء بشأن الإجراءات المقترحة.

ومن المتوقع أن تقدم نتائج وتوصيات المراجعة الارشاد لسياسات الحكومة وإجراءاتها وكذلك برامج ومشاريع شركاء التنمية. وستوفر المراجعة على وجه الخصوص أساساً سليماً لإعداد السياسة الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي من قبل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي التي تشكلت في شهر شباط عام 2017 والتي تعمل حسب توجيهات وزير الزراعة.

ان برنامج الأغذية العالمي على استعداد لمواصلة تعاونه الوثيق مع حكومة العراق لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية من أجل القضاء على الجوع في البلاد بحلول عام 2030.

يوليو ٢٠١٨، عمان، الأردن
مراجعة مستقلة بتفويض من برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)
يعبر المؤلفون بوافر الامتنان والشكر الى جميع الوكالات والأفراد لمشاركاتهم من خلال النقاشات والتعليقات اثناء الاجتماعات. ويعتبر المؤلفون مسؤولون عن محتوى المراجعة، ووجهات النظر التي تم التعبير عنها ؛ ولا يمكن عزو أي جزء منه إلى أيٍ من برنامج الأغذية العالمي أو المؤسسات التي ينتمي إليها المؤلفون.

الاختصـارات

AOAD	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
BC	قبل الميلاد
BMI	مؤشر كتلة الجسم
CFSVA	التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة
Eta	النتح التبخري
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FGD	حلقة النقاش المعمق
FNS	الأمن الغذائي والتغذوي
FSC	اللجنة الوطنية للأمن الغذائي
g	جرام
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GDVE	المديرية العامة للتعليم المهني
GOAM	المنظمة العامة للتسويق الزراعي
GOI	حكومة العراق
Ha	هكتار
GEM	النموذج العالمي البيئي متعدد المقاييس
ICARDA	المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة
IDP	النازحين داخليًا
IKN	شبكة المعرفة العراقية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMPACT	النموذج الدولي لتحليل السياسات المتعلقة بالسلع الزراعية والتجارة
IQD	دينار عراقي
ISIS	الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
Kg	كيلو جرام
MEC	مركز الشرق الأوسط
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MFI	مؤسسة التمويل الأصغر
MNAR	تقييم المعادن والفيتامينات والاستجابة لها
MOA	وزارة الزراعة
MOH	وزارة الصحة
MOLSA	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
MOP	وزارة التخطيط
MOT	وزارة التجارة
MOWR	وزارة الموارد المائية
NDP	خطة التنمية القطرية
NFSC	اللجنة الوطنية للأمن الغذائي
NGO	منظمة غير حكومية
NHDR	تقرير التنمية البشرية الوطنية
NPRS	الاستراتيجية القطرية للتخفيف من الفقر
PDS	نظام البطاقة التموينية
PRS	استراتيجية التخفيف من الفقر
RCP	مسار التركيز التمثيلي
SCAR	الشركة العامة للموارد الحيوانية
SDG	هدف التنمية المستدامة
SSN	شبكة الأمان الاجتماعي
MT	طن متري
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDP	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
USD	دولار أمريكي
USDA	وزارة الزراعة في الولايات المتحدة
VAM	تحليل الفئات الهشة ورسم الخرائط
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WB	البنك الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
ZHSR	المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع

تعريف المصطلحات

الأمن الغذائي. الحالة التي يتمتع فيها البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على المنفذ المادي والاجتماعي والاقتصادي على الأغذية الكافية والسليمة والتغذوية التي تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم من أجل حياة نشطة وصحية.

تقزم الأطفال. يشير إلى قصر الطول بالنسبة للسن، الأمر الذي يعكس وجود فترة سابقة أو فترات سابقة من نقص التغذية المستدامة. ويتم تحليله بأنه نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ويعانون من التقزم (بمعنى قصر الطول بالنسبة للسن ، مما يعكس نقص التغذية المزمن).

هزال الأطفال. يعبر عن الوزن المنخفض بالنسبة للطول في الأطفال، والذي يكون ناجمًا على وجه العموم من فقدان الوزن المصاحب لفترة حديثة من المجاعة أو المرض. وفي هذا التقرير، يشير هزال الأطفال إلى نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ويعانون من إنخفاض أوزانهم بالنسبة لأعمارهم، مما يعكس نقص التغذية المزمن.

نقص التغذية. تتجلى هذه الحالة، التي تستمر لمدة سنة واحدة على الأقل، في عدم القدرة على الحصول على الغذاء الكافي، ويتم تعريفها على أنها مستوى مدخول غذائي غير كافٍ لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية. لأغراض هذا التقرير، يعرف الجوع بأنه مرادف لنقص التغذية المزمن. ويعرض التقرير نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية كنسبة مئوية من السكان (بما يعكس نسبة السكان الذين لا يتناولون السعرات الحرارية الكافية).

سوء التغذية. هو نتيجة نقص التغذية و / أو سوء الامتصاص و / أو سوء الاستخدام الحيوي للعناصر المغذية المستهلكة، نتيجة للأمراض المعدية المتكررة. ويشمل ذلك نقص الوزن بالنسبة لعمر الفرد، والقصر الشديد بالنسبة إلى عمر الشخص (التقزم)، والنحافة بشكل خطير بالنسبة لطول الشخص (الهزال)، ونقص الفيتامينات والمعادن (سوء التغذية بالمعادن والفيتامينات).

نقص الوزن. يمثل هذا المصطلح انخفاض الوزن بالنسبة للعمر لدى الأطفال ومؤشر كتلة الجسم الأقل من ١٨,٥ لدى البالغين، مما يعكس الحالة الراهنة الناجمة عن مدخول الغذاء غير الكاف، أو الحلقات الماضية من سوء التغذية أو الظروف الصحية السيئة.

نظام البطاقة التموينية. هو برنامج ترعاه الحكومة ويستخدم في نقل السلع الغذائية الأساسية وغير الغذائية (الوقود) إلى كافة سكان العراق.

شبكات الأمان الاجتماعي. هي في الأساس عبارة عن مشاريع أو برامج تقوم بنقل الدعم إلى الفئات الضعيفة التي تواجه ظروفًا استثنائية وأخطارًا مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والحروب.

العبء الثلاثي لسوء التغذية. يتصف العبء الثلاثي لسوء التغذية بالتواجد المشترك لكل من نقص التغذية، ونقص المعادن والفيتامينات، والوزن الزائد والسمنة، أو الأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظام الغذائي، وذلك في الأفراد والأسر والسكان وعلى مدى الحياة.

الملخص التنفيذي

التزمت الحكومة العراقية بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً بما في ذلك الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والذي يهدف إلى «القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة». تم إجراء المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية بقيادة الدكتور مهدي العلاق، الأمين العام لمجلس الوزراء في العراق، لصياغة مجموعة من السياسات والتغييرات المؤسسية والاستثمارات لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. لقد ساعدت لجنة استشارية تضم مؤسسات حكومية معنية في توجيه العملية ومراجعة مختلف الإجراءات المقترحة. تم تنسيق العمل بجهود اللجنة الوطنية للأمن الغذائي التي أنشئت في شهر شباط ٢٠١٧ بتوجيه من وزير الزراعة العراقي. قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة والدعم طوال عملية صياغة الاستراتيجية.

الوضع الحالي: الغذاء والأمن الغذائي في العراق

أحرز العراق تقدما كبيرا في العديد من مؤشرات التنمية البشرية والصحة. كما ان نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ينمو بمعدل متواضع ولكن ثابت يبلغ نحو ٤ في المائة سنوياً بالأسعار الثابتة. الإمدادات الغذائية العامة كافية - سواء من حيث السعرات الحرارية أو البروتين – حيث يبلغ متوسط إمدادات الطاقة الغذائية ١١٠ في المائة من مستوى الكفاية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ومتوسط إمدادات البروتين حوالي ٦٥ غم للفرد في اليوم.

مع ذلك لا تزال هناك تحديات تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية حيث ارتفع عدد الاطفال الذين يعانون من نقص التغذية من ٦,٥ مليون في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠,١ مليون في عام ٢٠١٦. وكان هناك ارتفاع في معدل الهزال بين الأطفال مع حالة سوء التغذية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٥٩ شهرا وبين النساء ولا سيما النساء في سن الإنجاب (التحليل الشامل للامن الغذائي والهشاشة ٢٠١٦).). كما ازداد معدل الأمراض المرتبطة بالتغذية خاصة بين النساء والأطفال. ففي عام ٢٠١٢ كانت نسبة انتشار فقر الدم ونقص الحديد وفقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٥٩ شهراً ٢١,٦٪ و ١٤,٤٪ و ٦,٨٪ على التوالي. كان الأطفال الأصغر سنا أكثر عرضة للإصابة بفقر الدم ونقص الحديد وفقر الدم بسبب نقص الحديد مقارنة بالأطفال الأكبر سنا. ويشكل انتشار السمنة وهي قضية ناشئة تؤثر أساسا على المجموعات البالغة في العراق عوامل خطر رئيسية لعدد من الأمراض المزمنة بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان. وفي عام ٢٠٠٨ وصل معدل انتشار السمنة في العراق بشكل مقلق إلى ٢٢٪ للرجال و ٣٦٪ للنساء.

انخفضت قيمة استيراد المجموعات الغذائية الرئيسية في العراق من ٢,٩٨٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١,١٨٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥. ومع ذلك فإن الطلب على الأغذية المستوردة يستمر في النمو حيث فشل الإنتاج الزراعي المحلي في مواكبة النمو السكاني البالغ ٢,٥ في المئة سنويا. ولا يزال الاعتماد على الاستيراد مرتفعا بالنسبة لمعظم السلع الزراعية الاستراتيجية للبلد. على سبيل المثال في عام ٢٠١٥ بلغ الاعتماد على الاستيراد ٩٩,٨ في المائة للسكر و ٨٢,٩ في المائة للزيوت و ١٥,٦ في المائة للرز و ٥٠,٣ في المائة لمنتجات الألبان مما يشير إلى الحاجة إلى استثمارات زراعية من أجل تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي

لا تزال نسبة الفقرالذي يعد أحد الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عالية. ويعيش حوالي ٢٢,٥ في المائة من العراقيين تحت خط الفقر المحلي - المقدر بالدينار العراقي (١٠٥ الف دينار) (٨٤ دولار في الشهر) - حيث تصل النسبة إلى ٤٠ في المائة في بعض المناطق. بالإضافة إلى ذلك هناك ٣٠ في المائة من السكان معرضون لخطر شديد حيث يواجهون مخاطر عالية من الوقوع في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي.
شكلت الزراعة نحو ٦ في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي السنوي من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦ لكنها لا تزال توفر اليوم حوالي ٢٠ في المائة من العمالة. بالإضافة إلى ذلك يعيش ٣٠ في المائة من السكان حالياً في المناطق الريفية حيث النشاط الزراعي هو

النشاط الاقتصادي الرئيسي ويمكن أن تصل معدلات الفقر إلى ٥٠ في المائة. ان مستويات الإنتاج الزراعي منخفضة للغاية (أكثر بقليل من ٢ طن / هكتار للحبوب) مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل. إن عدم وجود أنشطة محلية في مجالات تصنيع الاغذية والنقل والتخزين يحد من فرص العمل خارج المزارع حيث يشكل تغير المناخ وتحويل تدفقات الأنهار من المنبع تهديدات ناشئة.

كما أن التدخل الحكومي واسع النطاق في أنظمة الأغذية لا يشجع على تطوير قطاع زراعي خاص تنافسي وأسواق شفافة وانظمة متنوعة لاصحاب المزارع الصغيرة. تدفع الحكومة أسعاراً مرتفعة لبعض المحاصيل المحلية مما يؤثر على حوافز المزارعين. يتم تقديم إعانات غذائية كبيرة في قطاع الثروة الحيوانية لكن معدلات الاستيراد تبقى مرتفعة بالنسبة للسلع التي تعتمد على الثروة الحيوانية مثل الحليب والدواجن.

لا يزال عدم المساواة وعدم العدالة بين الجنسين من القضايا الحرجة بسبب دور المرأة في التغذية والأمن الغذائي. يؤثر الحرمان من فرص التعلم المتساوية على قدرة الفتيات والنساء على الحفاظ على سبل عيش مستدامة ومستقلة. ويؤدي انخفاض مستوى تعلم القراءة والكتابة والافتقار إلى فرص التمكين إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وهو ما ينعكس في الأحجام الكبيرة للأسر والاعتماد الاقتصادي المرتفع ونسبة عالية من الأطفال لامهات مراهقات.

يؤدي ارتفاع معدل البطالة - ١٣ في المائة على المستوى المحلي ولكن ٢٣ في المائة بين الشباب في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء - أيضاً إلى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العراق. وتشمل العوامل المؤثرة الأخرى برامج الحوالات النقدية غير الفعالة للفقراء (٤٣ في المائة من المستفيدين ليسوا فقراء) وغياب سبل كسب العيش والفقر المزمن بين الأشخاص النازحين داخليا وتفاوت في توزيع الدخل.

ركـــائز تحقيق الهـدف ٢ من اهـــداف التنـمية المسـتدامـة

من أجل تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة تعتزم الحكومة العراقية البدء باتخاذ إجراءات في إطار خمس ركائز:

١. **الركيـزة الأولى:** تحسين أدوات شبكات الحماية. ستتم مراجعة ودمج برنامجي شبكات الحماية الرئيسيين - نظام التوزيع العام وشبكة الحماية الاجتماعية. ستتضمن التغييرات الأساسية: استهداف أفضل مع تركيز قوي على الفقراء والتحول من التجهيز المادي إلى الحوالات النقدية أو القسائم عند الحاجة وتحسين المراقبة والتقييم. سيجري التغيير على مراحل ولمدة ثلاث سنوات.

٢. **الركيـزة الثانية:** تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام. ستشمل هذه الركيزة برنامج متوسط الأجل (ثلاث سنوات) لإنعاش الزراعة في المناطق المتأثرة بالنزاع. سيكون هنالك أيضا برنامج استثماري رئيسي لمدة خمس سنوات لمعالجة مشاكل جوهرية مثل: البنية التحتية الضعيفة والمتضررة وخدمات دعم زراعية وحيوانية محدودة وانخفاض مستوى التدريب الفني للمزارعين. كما سيتم إدخال تحسينات على طول سلسلة القيمة مع تعزيز الزراعة الذكية مناخياً وحماية الموارد الطبيعية بما في ذلك الأراضي والمياه واستصلاح الأراضي المتردية. وسيتم توفير ائتمان افضل للمزارعين بغرض التنويع لمنتجات المحاصيل والثروة الحيوانية ذات القيمة العالية.

٣. **الركيـزة الثالثة:** معالجة العبئ المزدوج لسوء التغذية. سيتم التعامل مع ذلك من خلال نهج متكامل يراعي مسالة التغذية بما في ذلك بناء الوعي وخاصة بين الشباب والنساء بأهمية وجود: الأنظمة الغذائية المتنوعة والمغذية والمنتجات الموسمية والمحلية المنتجة للأكل والوصول إلى مياه الشرب النظيفة والنظافة وإعداد الطعام الكافي وتخزينه. ينبغي تنفيذ أنشطة تغذية الأم والطفل على مستوى المدارس من أجل: (١) تعزيز التثقيف الصحي والتغذوي والمشاركة المجتمعية (٢) تسهيل عدد من الخدمات الأساسية للأطفال. يجب وضع برنامج تغذية مدرسية جيد التصميم من خلال الإشراف والتنسيق الفعال ويجب أن يتناول البرنامج الخاص القضايا المرتبطة بالتغذية في المناطق المتأثرة بالنزاع.

٤. **الركيـزة الرابعة:** زيادة فرص التوظيف خاصة بين الشباب والنساء. سيتم إطلاق إجراءات لتعزيز مهارات الشباب والنساء من خلال التدريب المهني بالإضافة إلى برامج شهادة دبلوم أكثر رسمية لمدة عام أو عامين. سيتم إنشاء صندوق للاستثمار الزراعي والريفي للمساعدة في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم.

٥. **الركيـزة الخامسة:** إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير. ستجرى مراجعة لسياسات التجارة والتسعير الحالية من أجل

تحديد الثغرات والإصلاحات المحتملة التي بدورها سوف تتيح للقطاع الخاص للعب دور أكبر في الاستثمار الزراعي والإنتاج والتجارة والتخزين والتسويق. بالإضافة إلى ذلك سيتم استكشاف فرص الاستفادة من سياسات التجارة المنسقة مع برامج الأمن الغذائي والاستثمارات الوطنية الأخرى.

التكاليف

من المتوقع أن يتطلب تنفيذ مجالات العمل الخمسة استثماراً سنوياً بمعدل ١,٥٨٨ مليار دينار (١,٣ مليار دولار). وسيكون الجزء الأكبر من التكاليف هو إصلاح عالي الاولوية للبنية التحتية وترقيتها بالنسبة لقطاع الزراعة. تتعلق تكاليف الاستثمار الأخرى بما يلي: إنشاء نظام فعال لمراقبة وتقييم شبكة الحماية الاجتماعية خلق الوعي ومعالجة العبئ المزدوج لانعدام الأمن الغذائي، وتوليد الوظائف للشباب والنساء ومراجعة سياسة التجارة والأسعار.

بالإضافة إلى تكاليف الاستثمار ستكون هنالك أيضاً تكلفة سنوية متكررة تبلغ ٢٧٦٧,٠ مليار دينار عراقي (٢,٣ مليار دولار) منها ٢٣٨٦,٢ مليار دينار (٢ مليار دولار) ستكون مطلوبة لتغطية تكاليف تشغيل شبكة الحماية الاجتماعية. وبالمقارنة، فإن النظام الحالي يكلف ١,٦ مليار دولار من أجل نظام التوزيع العام و ١,٢ مليار دولار لشبكة الحماية الاجتماعية.

من المتوقع أن تقوم الحكومة بتغطية نسبة كبيرة من تكاليف الاستثمار لا سيما من أجل إصلاح وإعادة تأهيل الزراعة والبنية التحتية الريفية. ومع ذلك ستُبذل جهود قوية لإشراك القطاع الخاص - المحلي والدولي على حد سواء - من خلال مختلف برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو المشاريع المشتركة. وفي حالة التكاليف المتكررة تتحمل الحكومة مبلغ ملياري دولار لتشغيل شبكة الحماية الاجتماعية - وتاتي الأموال أساسا من المدخرات التي ستنتج عن الإصلاح وتبسيط النظام الحالي.

الترتيبات الرقابية

سيتم الإشراف على تنفيذ برنامج القضاء على الجوع من قبل اللجنة التي شكلها ويراسها الأمين العام لمجلس الوزراء.

الوضـــع الحـــالي

الغذاء والأمـن الغـذائي في الـعــراق

١

٦,٥ مليون الى ١٠,١ مليون

عدد الأشخاص الذين يعانون ٢٠٠٢ نقص التغذية من عام الى ٢٠١٦ .

٢

٦ و ٥٩ شهرا, اعمار اطفال ونساء

ارتفاع معدل الهزال ، مع سوء التغذية .

٣

٢١,٦ بالمائة، و١٤,٤بالمائة و٦,٨ بالمائة، على الترتيب

نسبة انتشار فقر الدم، ونقص الحديد وفقر الدم المرتبط بنقص الحديد في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين١٢و٥٩ شهر

٤

٢٢ بالمائة للرجال و٣٦ بالمائة للنساء

تشكل عوامل خطورة رئيسية لعدد من الأمراض المزمنة، بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان .

٥

من ٢,٩٨٥ مليار دولار أمريكي إلى١,١٨٧مليار دولار أمريكي

انخفضت قيمة الواردات من مجموعات الأغذية الرئيسية في العراق من عام٢٠٠٩الى عام ٢٠١٥.

جـــدول المحتويات

التمهيد ٤
الاختصارات ٧
تعريف المصطلحات ٨
الملخص التنفيذي ٩
الوضع الحالي: الغذاء والأمن الغذائي في العراق ٩
العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي ٩
ركائز تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢ ١٠
التكاليف ١١
الترتيبات الرقابية ١١

الفصل ١. مقدمة
١,١. خلفية لمراجعة هدف التنمية المستدامة ٢ في العراق ١٨
١,٢. عملية ومنهجية وهيكل المراجعة الاستراتيجية ١٩

الفصل ٢. تحليل وضع الأمن الغذائي والتغذوي في العراق
٢,١. السياق القطري: التقدم الأخير في الأمن الغذائي والتغذية في العراق ٢٤
٢,١,١. الزراعة، الغذاء والأمن التغذوي في العراق ٢٤
٢,١,٢. العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي ٢٥
٢,٢. الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية في العراق ٢٥
٢,٣. الشواغل المستجدة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢ ٢٦
٢,٣,١. التحديات الراهنة ٢٦
٢,٣. التحديات المستجدة ٢٧

الفصل ٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية في العراق
٣,١. الخلفية ٣٠
٣,٢. إطار العمل المؤسسي ٣٠
٣,٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية في العراق ٣٠
٣,٣,١. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ١ ٣٠
٣,٣,٢. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٢ ٣١
٣,٣,٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٣ ٣١
٣,٣,٤. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٤ ٣٢
٣,٣,٥. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٥ ٣٣
٣,٤. فجوات في السياسة والاستجابات البرنامجية ٣٣
٣,٤,١. فجوات عامة في السياسة والاستجابات البرنامجية ٣٣
٣,٤,٢. فجوات خاصة في السياسة والاستجابات البرنامجية ٣٣
٣,٤,٢,١. فجوات في تحسين أدوات شبكة الأمان ٣٣
٣,٤,٢,٢. فجوات في تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام ٣٤
٣,٤,٢,٣. فجوات في معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية ٣٤
٣,٤,٢,٤. فجوات في زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء ٣٤
٣,٤,٢,٥. فجوات في إصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير ٣٥

الفصل ٤. فجوات في الاستجابة للأمن الغذائي والتغذية
٤,١. الركيزة ١: تحسين أدوات شبكة الأمان ٣٥

جـــدول المحتويات

١,١,٤. الخلفية ٣٨
٢,١,٤. الاتجاهات السابقة ٣٨
٣,١,٤. القضايا والحالة الراهنة ٣٩
٤,١,٤. الاحتياجات والأولويات ٣٩
٥,١,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ٤٠
٦,١,٤. توصيات إجرائية خاصة ٤١
٢,٤. الركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام ٤١
١,٢,٤. الخلفية ٤١
٢,٢,٤. الاتجاهات السابقة ٤١
٣,٢,٤. القضايا والحالة الراهنة ٤٢
٤,٢,٤. الاحتياجات والأولويات ٤٣
٥,٢,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ٤٣
٦,٢,٤. توصيات إجرائية خاصة ٤٣
٣,٤. الركيزة ٣: معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية ٤٤
١,٣,٤. الخلفية ٤٤
٢,٣,٤. الاتجاهات السابقة ٤٤
٣,٣,٤. القضايا والحالة الراهنة ٤٤
٤,٣,٤. الاحتياجات والأولويات ٤٥
٥,٣,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ٤٦
٦,٣,٤. توصيات إجرائية خاصة ٤٦
٤,٤. الركيزة ٤: زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء ٤٧
١,٤,٤. الخلفية ٤٧
٢,٤,٤. الاتجاهات السابقة ٤٧
٣,٤,٤. القضايا والحالة الراهنة ٤٧
٤,٤,٤. الاحتياجات والأولويات ٤٨
٥,٤,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ٤٨
٦,٤,٤. توصيات إجرائية خاصة ٤٨
٥,٤. الركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق/ والتجارة والتسعير ٤٩
١,٥,٤. الخلفية ٤٩
٢,٥,٤. الاتجاهات السابقة ٤٩
٣,٥,٤. القضايا والحالة الراهنة ٥٠
٤,٥,٤. الاحتياجات والأولويات ٥١
٥,٥,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ٥١
٦,٥,٤. توصيات إجرائية خاصة ٥١

الفصل ٥: توصيات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية

١,٥. معالجة التحديات الرئيسية: السياسة الكلية والمتسقة للأمان الغذائي والتغذوي ٥٤
٢,٥. تأسيس آلية تنسيق بين كافة الممثلين: إدارة القضاء على الجوع ٥٤
٣,٥. توصيات إجرائية عامة ٥٤
١,٣,٥. توصيات للركيزة ١: تحسين أدوات شبكة الأمان الاجتماعي ٥٤
٢,٣,٥. توصيات للركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام ٥٥
٣,٣,٥. توصيات للركيزة ٣: معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية ٥٥
٤,٣,٥. توصيات للركيزة ٤: زيادة زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء ٥٦

جـــدول المحتويات

٥,٣,٥. توصيات للركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير ٥٦
٤,٥. خارطة الطريق المقبلة ٥٧

المراجع ٦٠

الملاحق
الملحق ١: المنهجية ٦٤
الملحق ٢: النتائج التجريبية ٦٦
الملحق ٣: هيكلية العملية الاستشارية للمراجعة الاستراتيجية ٩٦
الملحق ٤: الترتيب المؤسسي ٩٩
الملحق ٥: المشاركون في حلقة عمل التحقق والمقابلات ١٠١

قائمة الجداول
الجدول ١. الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢ ٧٦
الجدول ٢. موازين السلع لمجموعات الأغذية الرئيسية في العراق، ٢٠١٥ .... ٩٢ ٧٨
الجدول ٣. الاحتياجات المالية لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام (مليون دولار أمريكي) ٧٩
الجدول ٤. الاحتياجات المالية لمعالجة العبء الثنائي لسوء التغذية ٨٢
الجدول ٥. الاحتياجات المالية لزيادة فرص العمل وخاصة فيما بين الشباب والنساء (بالألف دولار أمريكي) ٨٤
الجدول ٦. الواردات من السلع الزراعية الرئيسية في العراق بين ٢٠٠٥ و٢٠١٣ (بـالـألف دولار أمريكي) ٨٥
الجدول ٧. الاحتياجات المالية لإصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير (مليون دولار أمريكي) ٨٦

قائمة الأشكال
الشكل ١. حصة نظام البطاقة التموينية من ميزانية الحكومة (٪) ٨٧
الشكل ٢. مؤشر الإنتاج الغذائي ومؤشر إنتاجية الحبوب في العراق ٨٧
الشكل ٣. الاتجاهات السابقة لإنتاجيات السلع الزراعية الرئيسية المنتجة في العراق ٨٨
الشكل ٤. استغلال الأراضي في العراق بين ٢٠٠٤ و٢٠١٦ ٨٩
الشكل ٥. التوقعات الإنتاجية في ضوء سيناريو سير الأعمال كالعادة (إتجاه تاريخي مستمر) ٩٠
الشكل ٦. إتجاهات لتوازن تجارة الأغذية ٩١
الشكل ٧. الاتجاهات التاريخية للأراضي الصالحة للزراعة والمناطق المروية فيما بين ١٩٦١ و٢٠١٥ ٩٢
الشكل ٨. المستفيدين الفعليين في مقابل المستفيدين المخطط لهم من الوجبات المدرسية، ٢٠١٠ – ٢٠١٥ ٩٣

قائمة الخرائط
الخريطة ١. خريطة شذوذ النتح التبخري (ETa) ٩٤
الخريطة ٢. خرائط الملوحة وصور الأقمار الصناعية توضح ما قبل وبعد مشاريع استصلاح الملوحة في منطقة الدجيلة بالعراق ٩٥

١

مقدمة

خلفية مراجعة هدف التنمية المستدامة 2 في العراق

الفصل ١. مقدمة

١,١. خلفية مراجعة هدف التنمية المستدامة ٢ في العراق

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هي عبارة عن مجموعة تتألف من ١٧ هدف متفق عليها دوليًا، والتي تلتزم كافة البلدان، بما فيها العراق، بالوفاء بها. ومن بين أهداف التنمية المستدامة، فإن هدف التنمية المستدامة ٢ يتصور عالمًا بلا جوع وآمنًا غذائيًا. وعلى وجه الخصوص، فإن هدف التنمية المستدامة ٢ يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى «القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.»

وقد شرعت حكومة العراق، بدعم من برنامج الأغذية العالمي (WFP)، في الإعداد لهذا المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع (ZHSR)، تحت قيادة الدكتور مهدي العلاق، الأمين العام لمجلس وزراء العراق. وقد كانت العملية استشارية وتدريبًا تقوده البلدان والتي: قدمت تحليلًا شاملًا للتحديات التي يواجهها العراق في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢؛ كما حددت الفجوات في السياسات والقدرات المؤسسية للبلدان المطلوبة لتحقيق الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢؛ ودراسة مدى كفاية الموارد الوطنية والدولية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي. و تحدد المراجعة القيود الحرجة، ويقدم التوصيات وتقديرات التكلفة ذات اصلة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا بدوره سوف يتمخض عن الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

ويتم تنسيق المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع مع العمل الراهن للجنة الوطنية للأمن الوطني. وتعمل هذه اللجنة، والتي قام بإنشائها معالي رئيس الوزراء في فبراير ٢٠١٧، تحت إشراف معالي وزير الزراعة. وتتمثل مهمة أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١١ عضوًا من كلًا من الوزراء والمجتمع المدني في تجهيز إستراتيجية وخارطة طريق للأمن الغذائي للعراق والتي سوف تحدد عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي في الاستراتيجية القطرية للأمن الغذائي. ويتضمن برنامج العمل الحالي للجنة: تعزيز قدرة المؤسسات المشاركة؛ صياغة سياسة أو إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي؛ تحسين الأنظمة الوطنية لمعلومات الأمن الغذائي والإنذار المبكر؛ وتطوير المعلومات المتعلقة بإعادة بناء القطاع الزراعي على أسس مدروسة.

وبينما تلتزم الحكومة بضمان نجاح العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠، فإنها لا يمكنها تحقيق ذلك بدون تعاون الأطراف الأخرى المعنية بما في ذلك أعضاء المجتمع. ومن ثم، فإن تحقيق الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢ بشأن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة يتطلب تبني نهج متعدد القطاعات. وتقدم المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع مقترحات للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العراق، كما أنها تقترح تفعيل الظروف، والسياسات والتغييرات المؤسسية والتكاليف والقدرات الأخرى، التي من شأنها تدعيم هدف التنمية المستدامة ٢ وأهدافة الستة الفرعية.

ويتمثل الهدف الكلي للمراجعة الإستراتيجية للقضاء على الجوع في إعطاء الأولوية للإجراءات التي من شأنها تسريع التقدم نحو ضمان الأمن الغذائي وتعزيز التغذية، وذلك تمشيًا مع هدف التنمية المستدامة ٢. كما أنها تحدد الإجراءات المعينة المطلوبة لتحقيق ذلك بأنها:

- إجراء تحليل شامل للإتجاهات الحالية للأمن الغذائي، والوضع التغذوي والاستدامة الزراعية في مقابل الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢.
- مراجعة السياسات الحالية بشأن الأمن الغذائي، والتغذية والاستدامة الزراعية التي تم تبنيها وإجرائها في العراق للقضاء على الجوع.
- تحديد مدى التقدم والإنجازات التي حققتها البرامج والسياسات الحالية للأمن الغذائي، ومدى كفاية الأجهزة المؤسسية والموارد المخصصة.
- تحديد السياسة المطلوبة والفجوات المؤسسية، وكذلك الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢، والأهداف الضمنية والراسخة على المستويين الوطني والأقليمي في العراق.

وتهدف نتائج وتوصيات المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع إلى إعلام متخذي القرار في العراق بها والمساهمة في تحديث سياسة الأمن الغذائي والتغذوي بحيث توفر إطار العمل اللازم لتنفيذ توصيات المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع. كما ستسهم المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع في خطة التنمية القطرية، وخاصة نحو إعلام وإشراك شركاء التنمية في صياغة وتنفيذ الخطط الإستراتيجية.

٢,١. عملية ومنهجية وهيكل المراجعة الاستراتيجية

قام برنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى توفير المساعدة المالية، في العراق بتنسيق عملية المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع بالتعاون مع مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء. وقد تم إجراء المراجعة بواسطة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA)، والذي قام بإجراء تحليل تفصيلي للموقف، وتحليل الاستجابات المتخذة حيال هذا الموقف، وتحديد الفجوات وتقديم التوصيات.

وقد بدأ العمل في المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع في يناير ٢٠١٨ مع قيام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بمراجعة الدراسات السابقة. وتلى ذلك عمل فريق يضم خبراء من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وبرنامج الأغذية العالمي في العراق في فبراير ٢٠١٨. وقد تم تخصيص البعثة التي استغرقت خمسة أيام من أجل: تقديم واستقبال الموافقة على الدراسات السابقة التي قام بها فريق مشروع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة؛ وضع خطة مع الفريق الوطني وتجهيز كافة الوثائق المطلوبة؛ مقابلة المبلغين الرئيسيين؛ وإجراء تقييم للقضايا والتحديات الرئيسية، بما في ذلك إتخاذ الإجراءات والتخطيط مع فريق برنامج الأغذية العالمي في العراق. وقد إقترحت نتيجة هذه البعثة – الجولة الأولى من المناقشات فيما بين مختلف الخبراء الفنيين من برنامج الأغذية العالمي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ووكالات الأمم المتحدة، البنك الدولي والوزارات المعنية، إلى جانب نتائج مراجعة الدراسات السابقة– أن الإجراءات اللازمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٢ ينبغي إتخاذها تحت خمس ركائز: الركيزة ١: تحسين أدوات شبكة الأمان؛ الركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام؛ الركيزة ٣: معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية؛ الركيزة ٤: زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء؛ والركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير.

وقد تلى الإجتماع التمهيدي مع اللجنة، التي يترأسها الأمين العام لمجلس الوزراء، مناقشات فنية للركائز الخمس المحددة مع العديد من الوزارات المعنية، والبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وكذلك اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.
وقد وجدت بعثة فبراير ٢٠١٨ أن ثمة رغبة قوية لتغيير وإصلاح الوزارات الحكومية ذات الصلة بالجوع والأمن الغذائي. وقد كان كبار الموظفين حريصين على المشاركة والسبق في تقديم مقترحات للإصلاح. وقد كان ذلك مدفوعًا بصورة جزئية بقيود الميزانية التي تفرض التغيرات في برامج شبكة الأمان مثل نظام البطاقة التموينية (PDS). كما أنه كان مدفوعًا أيضًا بإدراك أن الإنتقال إلى المرحلة التالية من الإنتعاش، ولا سيما إشراك القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، سيتطلب إجراءات قانونية، ومؤسسات وتغيرات في السياسات. وقد كان الدافع وراء عملية التغير هو ذلك العدد المحدود من «أبطال التغيير»، كما كان من المهم أن يتم تجهيز وتبني الوثائق وخرائط الطريق الخاصة بالأستراتيجية الرئيسية قبل الإنتخابات المقبلة حينما يكون في الإمكان تغيير المنظومة السياسية والمؤسسية. وبأخذ هذه الخلفية في الاعتبار، فقد إقتُرح إتمام المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع قبل الإنتخابات في مايو ٢٠١٨.

وبناء على ذلك، فقد كانت الخطوة التالية هي بعثة ثانية في مارس ٢٠١٨، تم خلالها تبادل النتائج الأولية مع الوزارات المعنية، وطلب تعليقاتها والمضي قدمًا نحو اتفاق مؤقت بشأن التوصيات العامة. وقد قام فريق المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بعرض مستوى أعمق من التفاصيل – متضمنًا إجراءات متخصصة وما يناظرها من التكاليف المقدرة لتنفيذها – تحت خمس ركائز. وأثناء هذه البعثة، تم القيام بحلقة عمل مع الأطراف الأساسية المعنية بالتحقق من النتائج، مع التأكيد على وجه الخصوص على التوصيات وتحديد الخيارات الإستراتيجية الأساسية. وبناءً على الاتجاهات والحالة الماضية، فإن العرض قد تناول بالتفصيل مجالات العمل ذات الأولوية والتكاليف المقترحة.

وقد قدم أعضاء اللجنة الأستشارية العديد من المقترحات المفيدة والبناءة. وقد قام الأعضاء الرئيسيين، مثل رئيس اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، والممثل المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة بالعراق، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA) ووزارة الصحة (MOH)، بعرض مساعدتهم من أجل تحضير المسودة النهائية وإقتراح مراجعة بكافة البيانات المذكورة، والمطالبة بأن تكون معتمدة، متى كان ذلك ممكنًا، على المصادر الوطنية. وقد تم تجميع هذه المكونات المختلفة في وثيقة مجمعة، والتي تم تنقيحها من خلال الإصدارات المختلفة لتتبلور في هذه المراجعة الإستراتيجية للقضاء على الجوع.

وقد تم تبني نهج الطرق المختلطة لضمان أن الاستشارات مع الأطراف المعنية كانت تستند على نحو جيد إلى مراجعة شاملة للمؤلفات المنشورة. كما أُجريت المقابلات مع كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي المجتمع المدني وممثلي البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وقد تم جمع مجموعة كبيرة من الوثائق الداعمة.

تتألف المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع من الفصول التالية .

الفصل ١ يقدم التحديات التي تواجه القضاء على الجوع، كما يقدم خلفية للمراجعة ويحدد الأهداف ويبين عملية المراجعة والمنهجية.

الفصل ٢ يعرض السياق القطري وتحليل وضع الأمن الغذائي والتغذية، ويربطه بالعوامل المتسببة في إنعدام الأمن الغذائي في العراق، والشواغل المستجدة بشأن المضي قدمًا نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢. ويقدم هذا القسم الأساس لاستيعاب العراق لتحديات القضاء على الجوع.

الفصل ٣ يقدم تحليلًا للسياسات والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية، مع التأكيد على وجه الخصوص على السياسات والبرامج المتخصصة ذات الصلة بالركائز الخمس.

الفصل٤ يقدم تحليلًا للاستجابات الوطنية تجاه الأمن الغذائي والتغذية، مع التأكيد على وجه الخصوص على تحديد الفجوات، والفرص، والاحتياجات المالية والتوصيات الإجرائية لكل ركيزة من الركائز الخمس.

الفصل ٥ يعتمد على الفجوات الإستراتيجية في الاستجابات الوطنية، ويعالج التحديات الرئيسية، ويقترح توصيات ويشير إلى الترتيبات المؤسسية الضرورية وآليات التنسيق اللازمة للمشاركة في تصميم خارطة الطريق من أجل المضي قدمًا في المسار المحدد.

المراجعة الإستراتيجية للقضاء على الجوع
(ZHSR)

تتألف المراجعة من الفصول التالية

الفصل الاول

يقـــدم
التحديات التي تواجه القضاء على الجوع، كما يقدم خلفية للمراجعة ويحدد الأهداف ويبين عملية المراجعة والمنهجية.

الفصل الثاني

يعـــرض
السياق القطري وتحليل وضع الأمن الغذائي والتغذية، ويربطه بالعوامل المتسببة في إنعدام الأمن الغذائي في العراق، والشواغل المستجدة بشأن المضي قدمًا نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2. ويقدم هذا القسم الأساس لاستيعاب العراق لتحديات القضاء على الجوع .

الفصل الثالث

يقـــدم
تحليلًا للسياسات والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية، مع التأكيد على وجه الخصوص على السياسات والبرامج المتخصصة ذات الصلة بالركائز الخمس .

الفصل الرابع

يقـــدم
تحليلًا للاستجابات الوطنية تجاه الأمن الغذائي والتغذية، مع التأكيد على وجه الخصوص على تحديد الفجوات، والفرص، والاحتياجات المالية والتوصيات الإجرائية لكل ركيزة من الركائز الخمس .

الفصل الخامس

يعتمـــد
على الفجوات الإستراتيجية في الاستجابات الوطنية، ويعالج التحديات الرئيسية، ويقترح توصيات ويشير إلى الترتيبات المؤسسية الضرورية وآليات التنسيق اللازمة للمشاركة في تصميم خارطة الطريق من أجل المضي قدمًا في المسار المحدد.

٢ تحليل وضع الأمن الغذائي والتغذوي في العراق

الفصل ٢. تحليل وضع الأمن الغذائي والتغذوي في العراق

١,٢. السياق القطري: التقدم الأخير في الأمن الغذائي والتغذية بالعراق

١,١,٢. الزراعة، الغذاء والأمن التغذوي

وجد، من خلال تقييم الإمدادات الغذائية الكلية بالعراق في ٢٠١٥ بما في ذلك كلًا من الإنتاج المحلي والسلع المستوردة، أن ثمة إنخفاضًا في كل من معدلات الإنتاج والإنتاجية، هذا على الرغم من حجم المساحة المزروعة بالمحاصيل، والخضراوات والفواكه. ونتيجة لذلك فقد كشف الميزان الغذائي للعراق لعام ٢٠١٥ عن إرتفاع معدلات الاعتماد على الاستيراد لعدد من السلع الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، ٢٠١٦). فعلى سبيل المثال، وصل الاعتماد على الاستيراد إلى ٩٩,٨٦ بالمائة من السكر، و٨٢,٩٦ بالمائة من الزيوت، و١٥,٦٠ بالمائة من الأرز، و٥٠,٣١ بالمائة من منتجات الحليب، و٢,٧٣ بالمائة من دقيق القمح. وقد أشار ذلك بوضوح إلى أن توفر الإمدادات الغذائية الكافية في العراق يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على تمويل الواردات الغذائية اللازمة لسد الفجوة، والتي بلغت في عام ٢٠١٥ نسبة ٢,١ بالمائة من الصادرات الغذائية إلى الواردات. وقد استمرت الحاجة إلى استيراد الأغذية في التزايد، وذلك تمشيًا مع فشل الإنتاج الزراعي المحلي في مجاراة النمو السكاني، والذي بلغ حوالي ٢,٥ بالمائة سنويًا. ومن الممكن أن تتفاقم هذه الحالة بصورة أكبر في المستقبل، وذلك نتيجة لعدد من العوامل مثل استمرار الجفاف والتأثير الملحوظ للتغيرات المناخية (الملحق ٢: الجدول ٢).

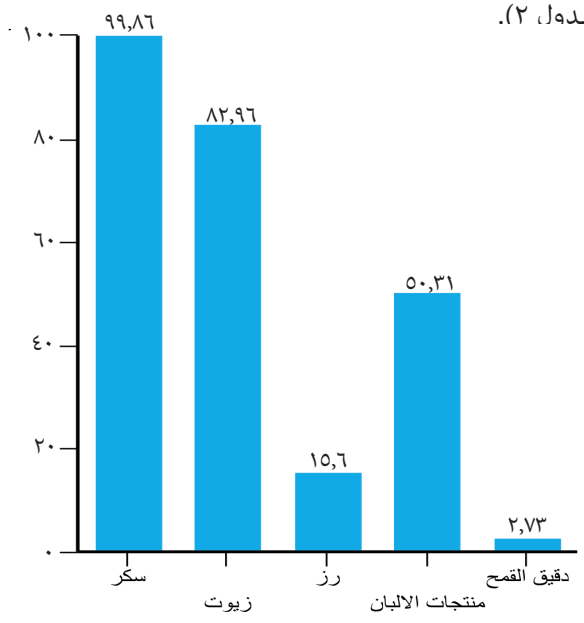

نسبة الاعتماد على السلع المستوردة لعدد من السلع الغذائية

تأثير التغيرات المناخية على النظم الزراعية الاقتصادية. من المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى إرتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية للعراق بمقدار ٢ درجة مئوية وإنخفاض المتوسط السنوي لهطول الأمطار بمقدار ٩ بالمائة بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر الذي يؤدي إلى موجات متكررة من الحرارة والجفاف. ومن خلال تحليل التغيرات المناخية على المدى البعيد فيما يتعلق بالهطول الموسمي المتزايد للأمطار، فقد وجد أن ثمة إزاحة في بداية موسم النمو إنخفاضًا بلغت نسبته ١٧ بالمائة في هطول الأمطار والذي يؤدي إلى تقلص الغطاء النباتي وإنخفاض الإنتاجية. كما أن النمط المكاني لإتجاه الإنحدار الخطي طويل الأجل على مدار الفترة الزمنية التي إمتدت ٣٥ عامًا (١٩٨٠ – ٢٠١٥) يشير إلى أن ثمة تأخرًا بمقدار ١-٢ يوم لكل عام من حيث استقبال ٢٠ بالمائة من أمطار موسم النمو لبدء البذار في الوقت المحدد في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥. تظهر الانحرافات في الغطاء النباتي والديناميكيات العقدية للنتح التبخري تقلص الإنتاج الزراعي، مع استمرار فقدان المنطقة الزراعية النشطة وإنخفاض الإنتاجية. أثرت فترات الجفاف المطولة على المحاصيل التي تعتمد على الأمطار، في حين أدى انخفاض معدل تدفق نهري دجلة والفرات بالعراق إلى تدهور نوعية المياه وزيادة الملوحة في المنطقة المروية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في إنتاجية المحاصيل فضلًا عن صافي المساحة النامية (موضح في الملحق ٢: الخريطة ١).

تدهور الأراضي والملوحة. لقد كانت الخسائر الحادثة في سبل المعيشة الزراعية والناجمة عن تدهور الأراضي والملوحة كبيرة في العقدين الماضيين، ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة نتيجة للتغيرات المناخية وزيادة الجفاف في العراق. وبناءً على مستويات الملوحة الحالية، ومن المقدر فقد حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة نتيجة لتأثيرات الملوحة. وتعتبر هذه الخسائر هائلة، وخاصة في المناطق الجافة المتأثرة بالملوحة الناجمة عن الري. ولقد أدى الانخفاض في المحاصيل الناتج عن ملوحة نهري دجلة والفرات إلى تقلص الإنتاج من ٤٠ إلى ٦٥ بالمائة عن المستويات التي يمكن تحقيقها في ظل الممارسات الإدارية المحسنة. يمكن أن يؤدي تخفيض ملوحة التربة إلى مضاعفة المساحة المزروعة بالمحاصيل في مناطق مشاريع الري من نسبة ٣٠٪ الحالية، مما قد يزيد الإنتاج الزراعي بنحو ٣,٢ مليار دولار أمريكي سنويًا (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ٢٠١٢). فعلى سبيل المثال، في دجيلة أظهر التحليل القائم على الاستشعار عن بعد أن المنظر الطبيعي المتدهور بسبب الملوحة قد تحول ثانية إلى نظام عالي الإنتاجية باستخدام التقنية والاستثمار المناسبين (المركز الدولي

للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ٢٠١٢؛ ٢٠١٤) (موضح في الملحق ٢: الخريطة ٢).

التأثير الاقتصادي للتغيرات المناخية. وفقًا للنتائج التي تم الحصول عليها من النموذج الدولي لتحليل السياسات الخاصة بالتجارة والسلع الزراعية (IMPACT)، فإنه بحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يزداد متوسط إنتاجية القمح في ظل المستوى الحالي للملوحة، وخاصة في المناطق المروية، ولكن ليس إلى مستويات أعلى بكثير - ٢,٦ بالمائة في المناطق المطرية و ١٢ بالمائة في المناطق المروية. ويشير ذلك إلى أن محصول القمح الحالي سيساعد بالتأكيد في التغلب على تلك الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية، ولكنه لن يعزز الإنتاج المحلي للقمح في العراق إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن تأثير ذلك على الإمدادات الغذائية والاعتماد على الاستيراد، فإن مثل هذه الزيادة البطيئة لن يكون لها تأثير على مستوى الدخل في المناطق الريفية.

٢,١,٢. العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي

يعتبر الفقر أحد الدوافع الأساسية للأمن الغذائي والتغذوي، والذي لا يزال مرتفعًا. حيث يعيش حوالي ٢٢,٥ بالمائة من العراقيين تحت خط الفقر الوطني البالغ ١٠٥ ٠٠٠ دينار عراقي (٨٤ دولارًا أمريكيًا) في الشهر. كما يصل الفقر إلى مستويات أعلى بكثير في بقاع معينة من البلاد، ولا سيما المناطق الريفية. وتشير النتائج المتحصل عليها من استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٢) إلى أن الفقر في بعض المناطق الريفية قد يتجاوز ٦٠ بالمائة، حيث يصل على سبيل المثال إلى ٧٣ بالمائة في ميسان ، و٦٤ بالمائة في المثنى ، و٦١ بالمائة في ذي قار، و٦٠ بالمائة في القادسية. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المحافظات المتضررة من داعش قد ساهمت في زيادة معدلات الفقر إلى أكثر من ٤٠ بالمائة. ووفقًا لآخر تحديث للتحليل الشامل للأمن الغذائي والمخاطر (CFSVA، ٢٠١٦)، فإن ٥٣ بالمائة من السكان معرضون لانعدام الأمن الغذائي.

يسكن المناطق الريفية ٣٠ بالمائة من سكان العراق، ٥٠ بالمائة منهم فقراء (التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٦، شكلت الزراعة ٥,١ بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، ٢٠١٨). ولعل انخفاض الإنتاجية والدخل في الريف يعكسان إنخفاض الإنتاجية الزراعية التي تقلصت من ٢ طن / هكتار من الحبوب في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، إلى ١,٥٦ طن / هكتار في عام ٢٠١٦، بمتوسط كلي بلغ ١,٣٨ طن / هكتار من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٦). ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية، وإنخفاض الإمدادات المائية، وزيادة تردي الأراضي والتجزؤ، وسوء قنوات التسويق، وفقدان الأراضي وتحولها إلى مناطق حضرية والتغيرات المناخية. هناك أيضا فرص محدودة فقط للعمل خارج المزارع بسبب نقص مرافق المعالجة والنقل والتخزين. كما أن التدخل الحكومي واسع النطاق في أنظمة الأغذية لا يشجع على تنمية الزراعة التنافسية في القطاع الخاص والأسواق الشفافة ونظم الزراعة المتنوعة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذا السياق، تدفع الحكومة أسعارًا مرتفعة للقمح المحلي. إن سعر الشراء الحالي البالغ ٥٦٠،٠٠٠ دينار عراقي للطن الواحد (٤٨٧ دولار أمريكي) أقل من سعر الشراء في عام ٢٠١٦ البالغ ٧٠٠،٠٠٠ دينار عراقي ، لكنه لا يزال أعلى من الأسعار العالمية. وفي المقابل ، فإن أسعار المحاصيل الأخرى، مثل الفواكه والخضروات والتمور والأرز، لا تزال يحددها السوق وغير قادرة على المنافسة مع القمح. في قطاع الثروة الحيوانية، يتم تقديم إعانات كبيرة من خلال الشركة العامة للموارد الحيوانية (SCAR) لبيض التفقيس المستورد، الدجاج ، الذرة ، العلف ، الأدوية والمعدات. وعلى الرغم من هذه الإعانات، فإن المنتجات الحيوانية، وخاصة منتجات الألبان ولحوم الدواجن، هي الأعلى من حيث قيمة الواردات. ولا تزال عدم المساواة بين الجنسين من القضايا الحرجة لما لها من دور في التغذية والأمن الغذائي. ويبلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (على أساس الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل) ٠,٥٦ في العراق بشكل عام، لكنه أقل في إقليم كردستان، حيث يبلغ ٠,٤٨ (مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٨). انخفضت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين النساء ، وخاصة في المناطق الريفية. أقل من ٥٠ بالمائة من النساء الريفيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة متعلمات، وذلك مقارنة بالنسبة البالغة ٧٢ إلى ٨٠ بالمائة من النساء في المناطق الحضرية. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العراق: البطالة، والتي بلغت في المتوسط ١٢,٧ بالمائة في عام ٢٠١٧، لكنها وصلت إلى ٢٢,٨ بالمائة بين الشباب في المناطق الريفية والحضرية على السواء (برنامج Statistica، ٢٠١٨)؛ برامج التحويل النقدي غير الفعالة للفقراء، حيث أن ٤٣ بالمائة من المستفيدين ليسوا فقراء؛ الافتقار لسبل العيش والفقر المزمن بين الأشخاص النازحين داخليًا؛ والفوارق في توزيع الدخل، حيث يحصل أشد خُمس السكان فقرًا على ٧ بالمائة فقط من الدخل، بينما يحصل أغنى خُمس على ٣٩ بالمائة (البنك الدولي، ٢٠١٤).

٢,٢. الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية في العراق

على الرغم من إحراز العراق لتقدم كبير في العديد من مؤشرات التنمية البشرية والصحة، فإن العراق لا يزال يواصل النضال فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي. وقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية

من ٠,٥٧ في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٦٥ في عام ٢٠١٥. وهذا وضع البلد في فئة التنمية البشرية المتوسطة - ١٢١ من أصل ١٨٨ دولة. ولقد تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمعدل بسيط لكنه ثابت، حيث ارتفع بمعدل بلغ حوالي ٤ بالمائة سنويًا بالأسعار الثابتة خلال العقد الماضي - من ٤٩٨٠ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٧ إلى ٥،٦٩٥ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٦ (ثابت الدولار الأمريكي ٢٠١٠). كما ارتفع عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية من ٦,٥ مليون في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠,١ مليون في عام ٢٠١٦ (التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، ٢٠١٦). ويشير تقييم التقدم الذي تم إحرازه في الأمن الغذائي والتغذوي بالعراق إلى ما يلي.

- **توفر الغذاء.** يعتمد توفر الغذاء المحلي في العراق على الإنتاج المحلي واستيراد المحاصيل والمنتجات الحيوانية السمكية. وثمة تزايد في توفر الغذاء على المستوى الوطني، وذلك نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي من الأغذية والاستيراد. وقد بلغت كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ١١٠ بالمائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. هذا، وقد وصل متوسط الإمداد البروتيني ٦٥ جم / الفرد / اليوم خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣، حيث تمثل حصة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والجذور والدرنات ٦٣ بالمائة، بينما بلغ متوسط الإمداد البروتيني الحيواني حوالي ١٢ جم / الفرد /العام.

- **الإنتاج المحلي للغذاء.** مع المساهمة الصغيرة نسبيًا - ٥,١ بالمائة - للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، فإن الإنتاج الزراعي للعراق يكاد يكون مقتصرًا فقط على السوق المحلية، حيث تتجاوز الواردات الصادرات بكثير. ويمثل القمح والشعير ما يقرب من نصف الأراضي المزروعة، بنسبة تبلغ ٣١,٤ بالمائة و ١٥,٧ بالمائة، على التوالي. وفي عام ٢٠١٥، تم حصاد ما يقدر بـ ٣,٢ مليون طن من القمح، والذي يقل عما في عام ٢٠١٤ ولكنه أعلى بنسبة ٨,٤ بالمائة عن متوسط الخمس سنوات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الظروف الجوية المواتية. وفيما يتعلق بالحبوب، ففي عام ٢٠١٨، قدرت اللجنة الوطنية للأمن الغذائي (NFSC) استهلاك الحبوب بـ ٤٦,٨ جم / الفرد / اليوم.

- **الواردات الغذائية.** عادة ما يتم استيراد الغذاء الأساسي (القمح) والأطعمة التكميلية الأخرى حينما يكون ثمة قصور في العرض المحلي بسبب الأزمات، مثل الجفاف. وفي عام ٢٠١٥، شملت السلع الغذائية الرئيسية المستوردة القمح والدقيق (١٢٨,١ مليون دولار أمريكي) والدجاج (١١٠,١ مليون دولار أمريكي) والسكر (٣٠٦,٥ مليون دولار أمريكي) والبيض (٥٣,٤ مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٤ أن يكون العراق بحاجة إلى ٤,٩ مليون طن من واردات القمح سنويًا (شبكة تحليل الأمن الغذائي الإقليمي، ٢٠١٦).

- **الحصول على الغذاء.** إن توفر الغذاء الكافي على المستوى الوطني لا يضمن بالضرورة الوصول الاقتصادي والمادي للغذاء على مستوى الأسرة. وقد سجل دخل الفرد زيادة كبيرة خلال السنوات الأربع عشرة الماضية أو نحو ذلك، حيث ارتفع من ١٣٩١٦٠٩ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى ٥،١٦٥ دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ قدره ١٠,٦٢ بالمائة عند الأسعار الجارية.

- **التغذية.** لقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية حوالي ٢٧,٨ بالمائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. حيث بلغ عمق العجز الغذائي للفرد الواحد في اليوم خلال نفس الفترة حوالي ٢٣٥ كيلو سعر حراري، وذلك ارتفاعًا من ٢٢٤ سعر حراري للفرد في اليوم في عام ٢٠١٥ ، أي بتغير بلغت نسبته ٤,٩١ بالمائة. وأخيرًا، فقد ازدادت كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في العراق من ١٠١ بالمائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١١٠ بالمائة في عام ٢٠١٦، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ قدره ٠,٦٢ بالمائة.

٣,٢. المخاوف المستجدة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخرًا، فإن نتائج انعدام الأمن الغذائي والتغذوي تنعكس في المخاوف العاجلة الرئيسية، المستويات العالية والتفاوت في سوء التغذية ونقص المعادن والفيتامينات. وتتعدد أسباب هذه المخاوف الحالية منها والمستجدة.

١,٣,٢. التحديات الراهنة

- **نقص التغذية.** لقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية في العراق ٢٢,٨ بالمائة في عام ٢٠١٥، بعد أن كان قد بلغ ٢٣,٢ بالمائة في عام ٢٠١٤. كما بلغ مستوى العجز الغذائي ٢٣٥ كيلو سعر حراري للشخص في اليوم في عام ٢٠١٦. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، ازداد التقزم من ٢١ إلى ٢٥ بالمائة، ونقص الوزن من ٧,٦ إلى ٨,٥ بالمائة، والهزال من ٥ إلى ٧ بالمائة في الأطفال دون سن الخامسة. وفي جميع الحالات، تكون المعدلات أقل قليلًا في إقليم كردستان.

- **نقص المعادن والفيتامينات.** تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن نسبة انتشار فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٤٩ عامًا تبلغ ٣٥,٥ بالمائة في حالة السيدات المنجبات، و٣٧,٩ بالمائة للحوامل، و٢٥,٨ بالمائة للنساء المرضعات. وتعتبر معدلات نقص فيتامين د للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا مرتفعة، حيث بلغت

نسبتها ٧٤,٥ بالمائة، هذا إلى جانب نقص حمض الفوليك بنسبة ١٩ بالمائة. حيث يؤدي نقص حمض الفوليك في النساء الحوامل إلى عيوب الأنبوب العصبي لدى الرضع. وتبلغ نسبة نقص فيتامين (أ) ١٥ بالمائة وفقر الدم ٢١,٦ بالمائة في حالة الأطفال الصغار.

- **السمنة والأمراض غير المعدية.** في العراق، أكثر من ٢٠ بالمائة من السكان دون سن الخامسة يعانون من التقزم، وأكثر من ٢٠ بالمائة من البالغين يعانون من السمنة (٣٨,٢ بالمائة من الإناث و ٢٦,٢ بالمائة من الذكور). وفي عام ٢٠١٦، بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٦٥ عامًا، ثمة ما يقدر بنحو ١٠,٤ بالمئة مصاب بفرط نشاط الغدة الدرقية، وبالإضافة إلى ٣٧,٥ بالمائة مصاب بارتفاع نسبة الكوليسترول و ٤٠,٤ بالمائة مصاب بارتفاع ضغط الدم.

- **ركود/انخفاض الإنتاجية.** ففي عام ٢٠١٤، بلغ إنتاج العراق من الحبوب ٢ طن لكل هكتار. وعلى الرغم من تذبذب المحاصيل بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أنها تميل إلى الزيادة خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٤. ومع ذلك، فهي لا تزال دون إمكاناتها.

- **ارتفاع أسعار الغذاء.** تبدي الأسعار الرمزية لجميع السلع الغذائية اتجاهًا متزايدًا. فعلى صعيدالطلب، يرجع ذلك إلى زيادة الطلب على الأغذية، والتي تتعلق بتزايد عدد السكان وارتفاع الدخول. بينما على صعيد العرض، فإن التقلبات في الإنتاج المحلي نتيجة للجفاف شكلت مصادر للتغيرات في الأسعار على المدى القصير.

- **عدم المساواة في الدخل.** خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، شهد العراق نموًا اقتصاديا، انعكس في الناتج المحلي الإجمالي المرتفع. وفي عام ٢٠١٧، تجاوز النمو الاقتصادي ٥ بالمائة. ومع ذلك ، فعلى الرغم من تنامي دخل الأسر، إلا أن توزيع الدخل لم يكن منصفًا (التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، ٢٠١٦).

٢,٣,٢. تحديات مستجدة

- **التحضر والفقر في المناطق الريفية.** يمكن أن يؤثر التحضر على جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتي تشمل: التوفر، وإمكانية الوصول، والاستفادة، والثبات. كذلك فإن التخطيط الضعيف لاستغلال الأراضي وزيادة عدد السكان وتوسع السكان واكتظاظهم في المناطق الحضرية (في عام ٢٠١٧، يعيش ٦٩,٧٢ بالمائة من مجموع سكان العراق في المناطق الحضرية والمدن)، يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين النمو والرفاهية. ,بالإضافة إلى ذلك، فإن ٨ بالمائة من المساكن تعتبر محفوفة بالمخاطر، كما يعيش ١٠بالمائة من السكان في مساكن غير مستقرة. كما أثر التحضر أيضا على تركيبة الطلب على الغذاء. حيث أن العادات الغذائية في المدن تختلف عن تلك الموجودة في المناطق الريفية، فمن المتوقع أن يؤدي الطلب على الهجرة من المناطق الريفية إلى انخفاض الطلب على الأغذية الأساسية مثل القمح والأرز والزيت.

- **عدد السكان.** تؤثر الاتجاهات السكانية على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي. ويشكل سكان الريف ٣٠ بالمائة من مجموع السكان، بينما يعتبر ٥٠ بالمائة من الفقراء (وزارة التخطيط، ٢٠١٨). وبالإضافة إلى ذلك، يقدر متوسط حجم الأسرة بـ ٦,٤، ويستمر عدد السكان في النمو بنسبة ٢,٧ بالمائة تقريبًا سنويًا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء.

- **تدهور الأراضي والبيئة والموارد الطبيعية.** تشير تقارير الحكومة العراقية إلى أن ٢٨ بالمائة من أراضي البلاد صالحة للزراعة، ولكن ٣٩ بالمائة من مساحة البلاد تأثرت بالتصحر، وأن ٥٤ بالمائة أخرى مهددة بالتصحر، كما أن هناك خسارة سنوية قدرها ٥ بالمائة من الأراضي المزروعة بسبب الملوحة وتشبع الأراضي بالمياه. ومن أصل ٣,٥ مليون هكتار مجهزة للري (Lucani and Sade، ٢٠١٢)، حوالي ١,٥ مليون هكتار اصابها الملوحة بصورة متوسطة، في حين أن ٠,٥ مليون هكتار لديها مستويات ملوحة شديدة مما منع زراعتها.

- **التغيرات المناخية ونقاط الضعف.** تمثل الصحاري حوالي ٣١ بالمائة من سطح العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الممارسات الزراعية غير الملائمة وسوء إدارة الموارد المائية إلى تفاقم آثار المناخ الجاف بالفعل وأسهمت في زيادة معدلات التصحر. إن انخفاض الخصوبة، والإنتاجية، وارتفاع ملوحة التربة، وتآكل التربة، وتوسيع الكثبان الرملية، هي مشاكل منتشرة.

- **النزاعات والأنشطة المسلحة.** فوفقا لمسح اجري في في عام ٢٠١٦، فقد العراق ٤٠ بالمائة من الإنتاج الزراعي إلى جانب حدوث العديد من أنواع الضرر نتيجة للنزاع مع داعش (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨). كما تشير البيانات الواردة من التقييم الخاص بالأشخاص النازحين داخليًا وتقييمات الأضرار التي لحقت بالمناطق المحررة من سيطرة داعش إلى حدوث تدمير واسع النطاق. وفي الوقت نفسه، ثمة مجموعة من النتائج قصيرة وطويلة الأجل المرتبطة بالنزاع والتي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذوي -وتشمل النتائج قصيرة الأجل توقف إنتاج دورة المحاصيل، ونقص مياه الري والمدخلات الزراعية، بينما تشمل النتائج طويلة الأجل نقص توفر الغذاء واضطراب الأنشطة المدرة للدخل).

المخاوف المستجدة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢التنمية

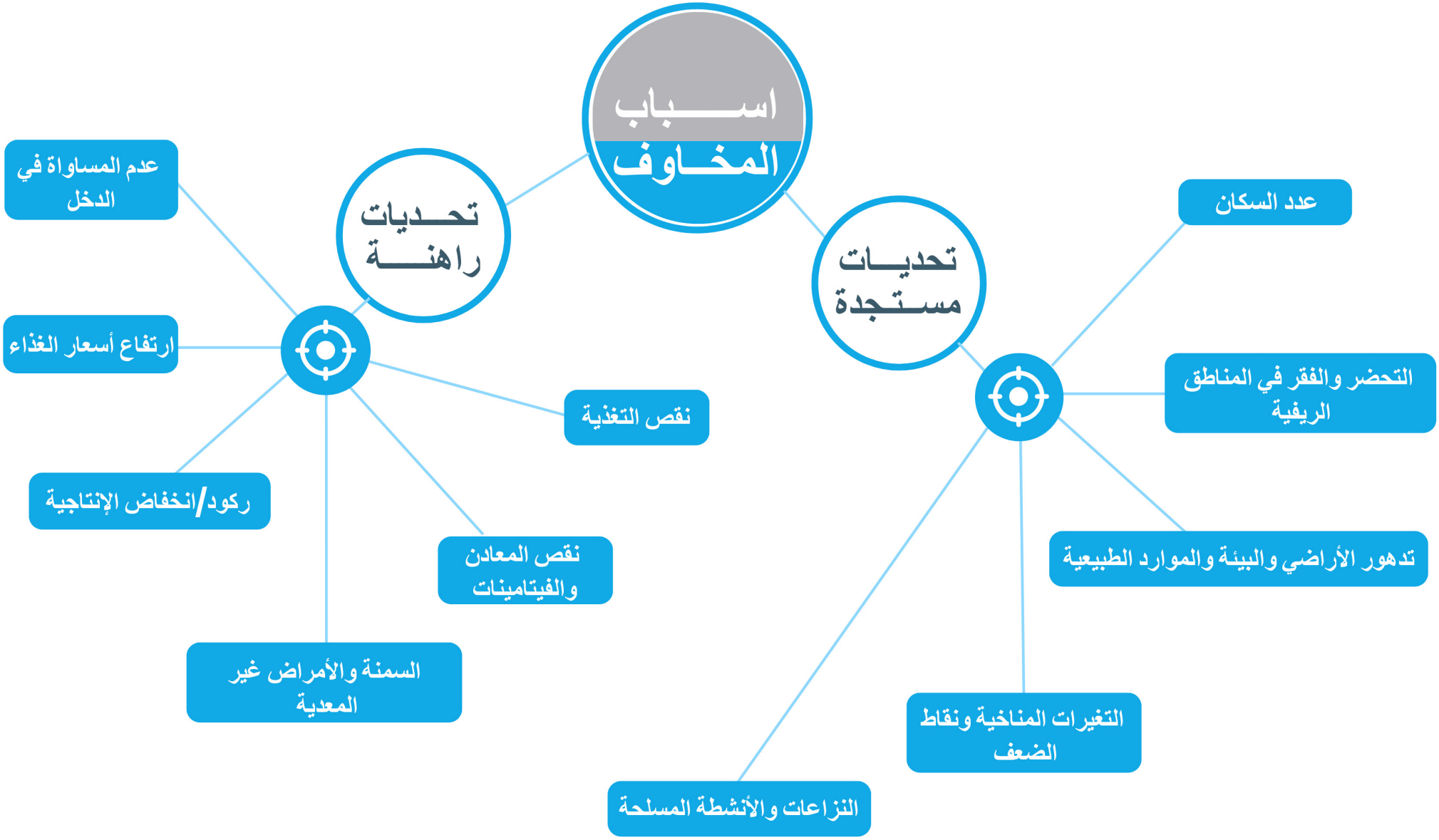

٣

السياسة والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية في العراق

الفصل ٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية في العراق

١,٣. الخلفية

تتألف السياسات والاستراتيجيات التي تركز على تعزيز الأمن الغذائي ومعالجة سوء التغذية في العراق من برامج الحد من الفقر وبرامج المساعدة الغذائية المباشرة وبرامج التدريب المهني وبرامج الصحة والتغذية المتكاملة للأمهات والأطفال. يتم التكليف بهذه البرامج في إطار وزارات معينة تتضمن وزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة وغيرها من الوزارات. ويستعرض هذا الفصل الفجوات الرئيسية في البرامج الحالية مقارنة بالأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢.

٢,٣. الإطار المؤسسي

هناك ثلاث استراتيجيات وطنية لديها مخططات وبرامج مهمة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي: الاستراتيجية القطرية للتغذية، الاستراتيجية القطرية للأمن الغذائي والاستراتيجية القطرية للتخفيف من الفقر.

الاستراتيجية القطرية للتغذية ٢٠١٢-٢٠٢١. تم تطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون مع وزارة الصحة ومركز الأبحاث الغذائية والعديد من الوزارات المعنية بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF). ويتمثل الهدف من الاستراتيجية في تحسين الحالة التغذوية للسكان على مدى الحياة. وتركز الاستراتيجية على خمسة مجالات ذات أولوية: (١) سوء التغذية؛ ٢) المعادن والفيتامينات. ج) السمنة والأمراض غير التقليدية. (٤) الأمن الغذائي؛ و ٥) سلامة الغذاء. وتتمثل التوصيات الرئيسية لهذه الاستراتيجية في تعزيز تخصيص الموارد المالية والبشرية لمعالجة العبء الثنائي للتغذية؛ وتعزيز أنظمة المراقبة ورصد مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز ممارسات النظافة العامة.

الاستراتيجية القطرية للأمن الغذائي. تأسست اللجنة الوطنية للأمن الغذائي (FSC) في عام ٢٠١٧. تحت رعاية وزارة الزراعة، شاركت ١٨ منظمة ووزارة، بما في ذلك وزارة التجارة ووزارة الموارد المائية ووزارة الصحة ووزارة التخطيط، بالإضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة، وتهدف هذه اللجنة إلى تحديث استراتيجية الأمن الغذائي في العراق ومواصلة تطويرها. وتتسم هذه الاستراتيجية، والتي تعتبر ذات أولوية عالية بالنسبة للحكومة، بأن لديها خارطة طريق ترتكز على أربع نقاط: ١) تعزيز اللجنة الوطنية للأمن الغذائي (FSC)؛ (٢) صياغة الاستراتيجية القطرية للأمن الغذائي؛ (٣) تطوير نظام إنذار مبكر للاستراتيجية الوطنية؛ و ٤) تعزيز الأمن الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الاستراتيجية القطرية للتخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢. أطلقت هذه الاستراتيجية في يناير ٢٠١٨ تحت رعاية وزارة التخطيط وبدعم من اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر والبنك الدولي، وتستند هذه الاستراتيجية إلى سابقتها (٢٠١٢-٢٠١٥) وتقدم خارطة طريق لتدخلات محددة على مختلف المستويات، بما في ذلك توصيات للالتزامات المالية. ويبلغ إجمالي الميزانية المقدر لتنفيذ الإجراءات المخطط لها ٣,٣ مليار دولار أمريكي، مع توقعات بالحصول على ٢ مليار دولار أمريكي من المنح الدولية.

٣,٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للأمن الغذائي والتغذية في العراق

١,٣,٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ١: تحسين أدوات شبكة الأمان

لقد تم اقتراح وتنفيذ مجموعة متنوعة من المقترحات المحددة منذ نهاية حرب عام ٢٠٠٣، وذلك بهدف مراجعة وإصلاح أدوات شبكة الأمان، بما في ذلك نظام البطاقة التموينية (PDS). ولقد فشلت المحاولة الأولى، والتي دعت إلى إصلاح أو إنهاء نظام البطاقة التموينية (PDS) بعد عام ٢٠٠٣، في التأثير على الرأي العام ضد النظام. وفي ذلك الوقت، قدمت مقترحات أخرى لتحل محل حصة نظام البطاقة التموينية مع بديل نقدي ليتم توفيره للأسر المستفيدة من النظام. وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة لجنة وزارية للنظر في استبدال حصة نظام البطاقة التموينية بالتحويل النقدي، مما يقلل من عدد العناصر مع الاحتفاظ بأولئك الذين لديهم أعلى قيمة سواء من الناحية النقدية أو الغذائية. بينما دعا بديل آخر، أطلقته وزارة التجارة (MoT)، إلى استبعاد موظفي القطاع العام الذين تجاوزت مرتباتهم الشهرية مبلغ ١,٥ مليون دينار عراقي (١,٢٦٢ دولار أمريكي) من قائمة المستفيدين. غير أن ذلك لم يكن مهمًا، حيث أنه أثر على أقل من ١ بالمائة من المستفيدين. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت لجنة أخرى، برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، توصيات من أجل: (١) استهداف الفقراء؛ (٢) تعديل سلة الأغذية إلى خمسة عناصر أساسية فقط؛ (٣) الحفاظ على إدارة مركزية لنظام

البطاقة التموينية، ولكن مع زيادة دور الإدارة المحلية فيما بعد في جميع العمليات. في عام ٢٠١٧، أطلقت وزارة التجارة مبادرة تجريبية جديدة تركز بشكل رئيسي على تحسين كفاءة نظام البطاقة التموينية وخفض التكاليف التي تشمل حوالي ٣٤٠٠٠ أسرة في النجف عن طريق إدخال بطاقات إلكترونية. وتتم إدارة التجربة من قبل القطاع الخاص ولكن تحت سيطرة وزارة التجارة، ووفقًا لموظفي وزارة التجارة، تبدو المبادرة واعدة.

في العراق، استهدفت برامج وتدخلات شبكة الأمان الاجتماعي تحسين القدرات على كسب الدخل وتراكم رأس المال البشري. وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية شبكة الحماية الاجتماعية لتكون بمثابة آلية لإعادة توزيع الدخل على الفقراء. ومع ذلك، سرعان ما أصبحت الشبكة عرضة للتطبيق غير العادل أو غير السليم لمعايير اختيار المستفيدين، الأمر الذي أدى إلى استبعاد العديد من الفقراء.

وفي عام ٢٠١٤، قام العراق بتعطيل قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦، والذي كان ساري المفعول منذ عام ١٩٨٠، كما قام بتفعيل قانون الحماية الاجتماعية الأكثر شمولًا رقم ١١، والذي يوفر نطاقًا أوسع ومؤسسات أكثر استقرارًا، وقد أثبت أنه يمثل بوابة لإحداث ثورة في نظام الحماية الاجتماعية في العراق. لقد تأثر نطاق القانون الجديد بنظم الحماية الاجتماعية الناجحة في البلدان المتقدمة وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها تجارب الحماية الاجتماعية السابقة في العراق. وهو يستهدف العائلات والأفراد العراقيين وكذلك الرعايا الأجانب المقيمين في العراق الذين يعيشون تحت خط الفقر، وإذا لزم الأمر، فإنه يسمح بإعادة تعريف الفئات المستهدفة دون الحاجة إلى الخضوع لسلطة تشريعية.

٢,٣,٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام

إن تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال الزيادة المستدامة للإنتاجية تعتبر مسألة بالغة التعقيد وتعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك الخصائص الفنية والسياسية والمؤسسية وغيرها من الخصائص الهيكلية لأنظمة الإنتاج الزراعي الوطنية. وسيتطلب الأمر برامج وطنية شاملة تضم مجموعات متماسكة ومنسقة على نحو جيد من الاستثمارات المختلفة لتحسين الإنتاجية وتعزيز الإنتاج المحلي بصورة أكبر. وينبغي أن تتضمن هذه الاستثمارات النظر في: (١) الفعالية السوقية للمدخلات والمخرجات؛ (٢) الاستثمارات في توفير السلع العامة المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بتحسين الوصول إلى الأسواق وادامة سلاسل القيمة؛ (٣) القدرات المؤسسية (بما في ذلك الإدارة) من أجل تطوير البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييم أثرها؛ (٤) حماية الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والتربة، من خلال استثمارات أفضل في تنمية الأراضي، وإعادة التأهيل، والاستصلاح، والري والبزل.

تعمل الحكومة العراقية بشكل جيد فيما يتعلق بتطوير خطط التنمية الوطنية الزراعية (NDPs). وقد أخذت الرؤية التي تبنتها خطة التنمية القطرية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) بعين الاعتبار، على سبيل المثال، السمات المختلفة لتعزيز الإنتاجية من خلال مجموعة متنوعة من الاستثمارات. وتقترح خطة التنمية القطرية:

- وضع سياسة استثمارية للتركيز على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية واستصلاح الأراضي والبحوث والتحسينات الوراثية للنباتات والثروة الحيوانية والخدمات الزراعية والبيطرية، والحفاظ على التنوع الحيوي من خلال إنشاء مناطق محمية وما يصاحبها من تنمية ريفية متكاملة.
- دعم استثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير أسواق مالية كافية وسياسات ائتمانية، وإنشاء مؤسسات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، ومرافق البنية التحتية والمساعدة الفنية.
- لفت الانتباه إلى المشاكل المتعلقة بالحقوق المائية الدولية والتوزيع الداخلي للمياه، وإدخال طرق الري الحديثة، وإعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية للري والبزل.
- تشجيع خريجي الكليات والمعاهد الزراعية وكليات الطب البيطري والمدارس المهنية الزراعية على تأسيس الشركات والمؤسسات الزراعية لخلق فرص عمل في المناطق الريفية، مستفيدين في ذلك من القانون رقم ٢٠١٣/٢٤.
- إنشاء جمعيات محلية لصغار المزارعين أو جمعيات تعاونية زراعية لتوفير خدمات الإرشاد الزراعي، مثل التسويق والتمويل واستخدامات المياه والصيانة والميكنة الزراعية والمخازن والتخزين البارد والنقل في المجتمعات الريفية.
- وضع برامج تدريبية للفلاحين الفقراء بشأن التقنيات الزراعية وتقنيات الري المستجيبة للتغير المناخي.

٣,٣,٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٣: معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية

وفي محاولة لتحسين الحالة التغذوية والصحية للشعب العراقي البالغ تعداده ٣٩,٧ مليون نسمة، فإن استراتيجية التغذية

بـوزارة الصحـة للفـترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ تضـع رؤيـة وخطـة عـلى مـدار عـشر سـنوات لتحسـين الحالـة التغذويـة لجميـع العراقيـين، وخاصـة الأطفـال. وتهـدف إلى تحديـد إطـار عمـل يمكـن مـن خلالـه تعبئـة المـوارد الفنيـة والبشريـة والماليـة الحاليـة لضـمان تحسـين الحالـة الصحيـة والتغذويـة لجميـع العراقيـين تحسـنًا كبـيرًا.

وتشـمل الأهـداف الرئيسـية للرؤيـة مـا يـلي: (١) مراجعـة وتحديـث السياسـات والاسـتراتيجيات والتشريعـات الوطنيـة؛ (٢) إنشـاء تعليـم مهنـي تغـذوي في المـدارس والجامعـات؛ (٣) الحـد من انتشـار الهزال والتقـزم بـين الأطفـال دون سـن الخامسـة؛ ٤) الحـد مـن انتشـار السـمنة بـين جميـع الفئـات العمريـة؛ ٥) تعزيـز الصحـة الغذائيـة وتقديـم المشـورة لأفـراد المجتمـع؛ الحـد مـن انتشـار نقـص المعـادن والفيتامينـات؛ (٧) تعزيـز توفـر الغـذاء الآمـن لجميـع الفئـات العمريـة؛ ٨) تطويـر واعتـماد خطـط الرصـد والتقييـم والمراقبـة.

تشـتمل السياسـة التغذويـة والأحـكام التشريعيـة الإضافيـة في العـراق عـلى مـا يـلي:

- التنفيـذ الوطنـي للمدونـة الدوليـة لتسـويق بدائـل حليـب الأم (٢٠١٤).
- حماية الأمومة، الاتفاقية ١٨٣ (٢٠١١).
- تشريعات تقوية القمح (٢٠١٥).
- نقـص التغذيـة المذكـور في خطـط التنميـة الوطنيـة واسـتراتيجيات النمـو الاقتصـادي (٢٠١٨-٢٠٢٢).
- زيـادة التغذيـة المذكـورة في خطـط التنميـة الوطنيـة والنمـو الاقتصـادي (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٤,٣,٣. السياسـة والاسـتجابة البرنامجيـة للركيـزة ٤: زيـادة فـرص العمـل، وخاصـة بـين الشـباب والنسـاء

وبالنسـبة لجميـع الفتيـان والفتيـات العراقيـين، فـإن الحـق في العمل وتكافـؤ الفـرص والمشـاركة في الأنشـطة الاجتماعيـة والسياسـية هـي مكونـات أساسـية لعمليـة التنميـة. وقـد تـم التأكيـد عـلى هـذا الحـق في المـادة ٢٢ مـن الدسـتور العراقـي لعـام ٢٠٠٥. كـما ركـزت الجهـود الوطنيـة العراقيـة للتغلـب عـلى البطالـة لـدى الشـباب عـلى تعزيـز فـرص العمـل والاسـتجابة للتحديـات المتعلقـة بتنميـة الشـباب مـن خـلال:

- سياسة التوظيف الوطنية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٤
- خطة التنمية القطرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢
- الاستراتيجية القطرية للشباب للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠
- تقرير التنمية البشرية الوطنية (NHDR) لعام ٢٠١٤

وقـد وفـرت هـذه السياسـات أساسًـا واعـدًا لتعزيـز قـدرة الشـباب في العـراق، ولا سـيما الشـباب المهمـش، وذلـك في محاولـة لتغيـير دور الحكومـة إلى دور بنّـاء يـدرك أهميـة تمكـين الشـباب. ومـع ذلـك، لا تـزال معـدلات البطالـة المرتفعـة والمسـتويات المنخفضـة للوظائـف اللائقـة تعـرض الكثـير مـن الشـباب لخطـر الوقـوع في دوامـة العنـف (كرامـر، ٢٠١١). وبالإضافـة إلى ذلـك، فـإن ارتفـاع معـدل البطالـة لـدى الشـباب المتعلمـين يـبرز مـدى الحاجـة إلى إعـادة التفكـير في الطريقـة التـي يتـم بهـا تقديـم التعليـم، بحيـث يوفـر أيضًـا مهـارات إنشـاء المشروعـات الصغـيرة.

تعتـبر كلًا مـن المديريـة العامـة للتعليـم المهنـي (GDVE) بـوزارة التربيـة، ومؤسسـة التعليـم الفنـي، ووزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة (MOLSA) هـي الهيئـات الأساسـية المسـؤولة عـن قطـاع التعليـم والتدريـب الفنـي والمهنـي (TVET) في العـراق. وتعتـبر المديريـة العامـة للتعليـم المهنـي (GDVE) هـي المسـؤولة عـن المـدارس المهنيـة، وتقديـم التدريـب والمعـدات للمـدارس الثانويـة، حتـى الصـف ١٢، في حـين أن مؤسسـة التعليـم الفنـي التابعـة لـوزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي هـي المسـؤولة عـن التعليـم الفنـي في المسـتويات الأعـلى. إن مديريـة التوظيـف والتدريـب بـوزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة هـي المسـؤولة عـن تنفيـذ التدريـب والتعليـم الإضـافي للعاطلـين عـن العمـل مـن الشـباب والبالغـين. ولديهـا إمكانيـة الوصـول إلى مراكـز المهـارات التـي تقـدم تدريـب غـير رسـمي في المـدارس الثانويـة حتـى الصـف الثـاني عـشر، وذلـك بخـلاف نظـام التعليـم الرسـمي التابـع لـوزارة التربيـة. وتشـمل التدابـير الإضافيـة التـي اعتمدتهـا الحكومـة اعتـماد عقـود مؤقتـة تهـدف إلى خفـض معـدلات البطالـة. وبالإضافـة إلى ذلـك، فـإن العـراق لديـه سياسـة وأحـكام خاصـة بالعمـل تتضمـن:

- قانـون العمـل العراقـي (مـشروع)، الـذي اعتمـد عـلى المسـتوى الوطنـي في عـام ٢٠١٥، في أعقـاب سياسـة التوظيـف الوطنيـة لعـام ٢٠١١.
- إطارعمـل المسـاعدة الفنيـة المتفـق عليـه بـين منظمـة العمـل الدوليـة (ILO) ووزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة بالعـراق (MOLSA)، والـذي يركـز عـلى خلـق فـرص العمـل مـن خـلال تنميـة القطـاع الخـاص، وتوسـيع نطـاق تغطيـة الضـمان الاجتماعـي، وحريـة تكويـن الجمعيـات، والحـوار الاجتماعـي، وتنفيـذ سياسـة التوظيـف الوطنيـة، والدراسـات الاكتواريـة وتطبيـق معايـير العمـل الدوليـة.

٥،٣،٣. السياسة والاستجابة البرنامجية للركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير

تتعلق السياسات التجارية للسلع الزراعية بالأدوات السوقية وغير السوقية، والتي تُستخدم لتنظيم أسواق الأغذية. ويجب أن تكون أسواق المواد الغذائية عالية الكفاءة والشفافية، مع التحكم الفعال في تضخم أسعار المواد الغذائية. حيث يمكن أن تؤدي الزيادة الطفيفة في الواردات أو الصادرات، أو الأحوال الجوية الجيدة أو السيئة على نحو غير عادي إلى تغيرات جذرية في الأسعار (Dawkins، ١٩٩٩). ولقد حاولت الحكومات توفير التأمين ضد التقلبات السعرية الحادة المتعلقة بالعوامل البيئية التي لا يمكن التنبؤ بها، والابتكارات التكنولوجية والسياسية، وغيرها من أسباب الإمداد غير المتكافئ. تعتبر مخصصات الأراضي، وضوابط الاستيراد والتصدير، وإدارة الإمدادات، والحدود الدنيا للأسعار في العادة من أنواع التدابير التي تتخذها الحكومات للحفاظ على الأسعار في نطاق مقبول. كما يعتبر تخزين الاحتياطيات وسيلة فعالة أخرى لتقليص العرض والطلب وتقلبات الأسعار.

تظل وزارة التجارة (MoT) اللاعب الرئيسي في أسواق السلع الزراعية في العراق. حيث أنها المستورد الرئيسي للسلع الاستراتيجية الرئيسية، مثل القمح والأرز والزيت النباتي والبقول، والتي لا تزال تمثل الواردات الرئيسية للبلد. تحتكر وزارة التجارة استيراد بعض هذه المنتجات على الرغم من الحقيقة القائلة بأن سوق الاستيراد مفتوح لمشاركة القطاع الخاص. ويمكن أن يتسبب ذلك في تشوهات محلية عندما تقدم وزارة التجارة إعانات للتخزين والتوزيع المحلي، من خلال نظام البطاقة التموينية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار في الأسواق المحلية، ولا يحفز على استيرادها من قبل القطاع الخاص. على الرغم من أن الحكومة تدرك جيدًا هذه المشكلة، إلا أن أسواقها لم تفتح بشكل كامل لصالح التجارة الحرة، مما يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على كل من المنتجين والمستهلكين. ولقد خلق الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة للأسواق الاستهلاكية تحيزًا على مستوى الإنتاج.

٤،٣. فجوات في السياسة والاستجابات البرنامجية

على الرغم من تعدد السياسات والبرامج المختلفة التي يجري تنفيذها، فإن أهداف الأمن الغذائي والتغذية في البلد لم تتحقق بعد بسبب الطبيعة المتجزئة للنهج، وعدم كفاية التنسيق بين المؤسسات، وعدم وجود موضوع مركزي. يحتوي هدف التنمية المستدامة ٢ على سلسلة من المكونات المترابطة، والتي تشمل تحسين أدوات شبكات الأمان (نظام البطاقة التموينية وشبكة الأمان الاجتماعي)، وتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، ومعالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية، وزيادة فرص العمل، وخاصة بين الشباب والنساء، وإصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير.

١،٤،٣. فجوات عامة في السياسة والاستجابات البرنامجية

عدم كفاية الموارد التي تدعم الأمن الغذائي والتغذوي. وعلى الرغم من أن البرامج المحددة تلفت الاهتمام المرجو من صانعي القرار وأصحاب المصلحة المعنيين، فإن الموارد (بما في ذلك التمويل والموارد البشرية) التي تهدف إلى دعم التنفيذ الفعال لبرنامجي الأمن الغذائي والتغذوي لا تزال غير كافية. يتوزع التمويل بشكل ضئيل من حيث البرامج وعبر الجغرافيا. وحتى داخل البرامج، فإن التمويل يبدو وكأنه موجه نحو القضايا الأمنية، مع تخصيص أموال محدودة لبرامج الإنفاق على التنمية، مثل الصحة والتعليم.

المؤسسات غير الفعالة في توفير الأمن الغذائي والتغذوي. لقد وجدت المراجعة الاستراتيجية للقضاء على الجوع ZHSR أن السياسات الحالية التي تدعم الأمن الغذائي والتغذوي في العراق كافية لتمكين العراق من تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢. ومع ذلك، يظل التنفيذ ضعيفًا، وعندما يتم التنفيذ، تختلف الممارسة في أرض الواقع عما هو موضح في السياسات. ويرجع ذلك إلى تخفيض التمويل خلال العقد الماضي وعدم وجود نظام فعال للرصد والتقييم يتم إعداده بمؤشرات واضحة لرصد وتقييم التقدم المحرز في هذه البرامج.

٢،٤،٣. فجوات خاصة في السياسة والاستجابات البرنامجية

١،٢،٤،٣. فجوات في تحسين أدوات شبكة الأمان

ثمة فجوة كبيرة بين متطلبات الحماية الاجتماعية وقدرة الدولة على الوفاء بها. ومع التوسعات السكانية في العراق عبر الخطوط الديمغرافية والاقتصادية والسياسية، تظل مؤسسات الحماية الاجتماعية ذات قدرة محدودة على الاستجابة لمثل هذه الزيادات.

- ويواجه نظام الحماية الاجتماعية في العراق تحديا فيما يخص قدرته على التوسع الرأسي، من خلال زيادة عدد السكان المستهدفين، وكذلك أفقيًا، من خلال زيادة المخاطر التي تغطيها برامج الحماية الاجتماعية.
- ويعتبر العراق مقيدًا نتيجة لعدم وجود سياسات وآليات واضحة تضمن إشراك العمال في القطاع الخاص. ولا يخضع

- القطاع الخاص في تنظيمه لقوانين الحماية الاجتماعية الحالية ولا يزال يتهرب من التزاماته المالية كجزء من النظام.

- لقد أدى افتقار العراق إلى استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية إلى وجود فجوة في تلبية احتياجات سكانه في المناطق الريفية، حيث يسود الفقر وسوء التغذية.

- تستخدم مؤسسات الحماية الاجتماعية في العراق حاليًا أنظمة تخزين تقليدية، حيث يتم تخزين البيانات يدويًا واستخدام أسماء الأفراد كمعرف أساسي. هذا المستوى المتردي من الحوسبة يزيد فقط من احتمالية الخطأ البشري.

٢,٢,٤,٣. فجوات في تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام

من حيث تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، من الضروري إدراك الفجوات بين السياسات المطلوبة والاستجابات البرنامجية.

- ثمة فجوات كبيرة في السلع الزراعية من حيث الإنتاجية وذلك بالمقارنة بالإنتاجية المحتملة.

- لقد عانى القطاع الزراعي من أضرار وخسائر بالغة، مع وجود أضرار في الأدوات والمكننة الزراعية والبيوت الزجاجية المستخدمة في الزراعة المغطاة ومرافق التخزين الزراعية.

- وعادة ما يكون أداء قطاع البذور ضعيفًا، بسبب سوء أنواع البذور، وضعف نظام توزيع البذور، وسيادة النظام غير الرسمي للبذور.

- وقد كُلفت المؤسسات الضعيفة وغير الفعالة بإدخال أو تنسيق سياسات منسقة بشكل أفضل بين الإدارات المعنية، الزراعية منها وغير الزراعية، ودعم تطوير منظمات المزارعين المناسبة وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تكامل الأسواق.

- تتسم أنظمة الإمداد وتقديم الخدمات بكونها غير فعالة.

- إنخفاض الاستثمار في المناطق التي تعتمد على الأمطار، حيث يتم إنتاج معظم المحاصيل.

- توجد مستويات مرتفعة من خسائر ما بعد الحصاد في جميع سلاسل السلع الرئيسية.

- تتناقص الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة -حيث انخفضت من ١٢ بالمائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧ بالمائة في عام ٢٠١٢.

- إن قطاعات الفاكهة والخضروات لديها إمكانات كبيرة لمزيد من التطوير. ويمكن للبلد الاعتماد على أسواق الفاكهة والخضروات، وعلى الإنتاج المحلي لمواصلة وضع هذه القطاعات في المكانة التي تمكنها من المساهمة في الأمن الغذائي داخل البلد، مع الاستفادة منها أيضًا كقطاعات ذات قيمة مضافة عالية وموجهة تجاريًا.

- كما أن هناك غياب لنظام شامل لإدارة المياه وخطة رئيسية للماء.

- لا يلقى الإنتاج الحيواني لكل من اللحوم والألبان القدر الكافي من الدعم، بالرغم من قدرته على زيادة دخل المزارعين وتحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم في نهاية المطاف.

٣,٢,٤,٣. فجوات في معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية

- تعالج التدخلات الزراعية الخاصة بالتغذية قضايا الأمن الغذائي والموارد الكافية، والتي تعتبر محددات أساسية لسوء التغذية والتنمية على مستوى الأسرة والمجتمع، وعلى وجه الخصوص، فإنها تؤثر على النساء ومقدمي الرعاية. وثمة مجال كبير لتعزيز هذه التدخلات. وقد يكون لتأثيرها الإيجابي على الحالة الاجتماعية للمرأة وتمكينها تأثير إيجابي على تغذية الأسرة والمجتمع.

- ويجب على المدارس أن تولي مزيدًا من الاهتمام لأهمية النظام الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة لتشجيع المدارس أن تصبح بمثابة نقطة إدخال لتوفير الاحتياجات الأساسية لكافة الأطفال العراقيين، بما في ذلك حصولهم على التغذية المناسبة والنظافة العامة والرعاية الصحية.

- ويمكن لبرامج التوعية التغذوية والسياسة الوطنية التي تعزز الإعلان الاجتماعي لأهمية العادات التغذوية الصحية أن تزيد من فهم الفائدة من تناول المنتجات الموسمية والمنتجات المنتجة محليًا، والقيام بالأنشطة البدنية.

- سيكون نظام الرصد والتقييم (M & E) مفيدًا للغاية في قياس تأثير خطط الوجبات المدرسية وضمان إحراز تقدم نحو تحسين التغذية.

٤,٢,٤,٣. فجوات في زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء

- لقد أدى اعتماد سياسات قصيرة الأجل للتخفيف من حدة

الفقـر مـن خـلال اسـتيعاب بعـض العاطلـين عـن العمـل في وظائـف هامشـية بـدوام جـزئي إلى وجـود أشـخاص شـبه عاطلـين. كـما أن كلًا مـن العمـل دوام جـزئي والعمـل المؤقـت عـادة مـا يرتبـط بأجـور متدنيـة وفـرص تدريـب أو آفـاق مهنيـة محـدودة.

- تلاحـظ البطالـة في المقـام الأول ضمـن الفئـات غـير المتعلمـة. فكلـما ارتفـع المسـتوى التعليمـي، زادت احتماليـة الحصـول إلى وظيفـة مضمونـة بـدوام كامـل.

- ثمـة نقـص في إطـار العمـل المؤسـسي الـلازم لتحديـد وتنظيـم وضـمان تنسـيق التدخـلات والبرامـج التدريبيـة.

- ثمـة فجـوة كبـيرة بـين احتياجـات سـوق العمـل وكيفيـة معالجـة معالجـة مؤسسـات التعليـم والتدريـب الفنـي والمهنـدي (TVET) لهـذه المطالـب بالطريقـة التـي مـن شـأنها تدريـب العـمال الجُـدد.

- هنـاك فجـو قائمـة عـلى النـوع الأجتماعي بين الجنسـين

وغيـاب الحمايـة والأمـن لعمـل المـرأة واسـتبعاد لـدور المـرأة في مجـال الزراعـة بشـكل كبـير.

٥,٢,٤,٣. فجـوات في إصـلاح سياسـات التسـويق، والتجـارة والتسـعير

- عـلى الرغـم مـن الإمكانيـات المرتفعـة نسـبيًا، فـإن الإنتـاج الزراعـي للعـراق محـدود بسـبب عـدم كفـاءة آليـات السـوق الداخليـة التـي تأثـرت بفشـل السـوق، مثـل تقلـب أسـعار السـلع الزراعيـة الأساسـية، وتضخـم الـواردات، وسلاسـل القيمـة الغـير فعالـة، ونقـص فـرص العمـل.

- لا تـزال هنـاك فجـوات بـين الممارسـات الجيـدة للسياسـات التجاريـة والاسـتجابات البرامجيـة.

- تفتقـر الأسـواق إلى الشـفافية وتنفيـذ التوزيـع العـادل للقيمـة .

فجوات في السياسة والاستجابات البرنامجية

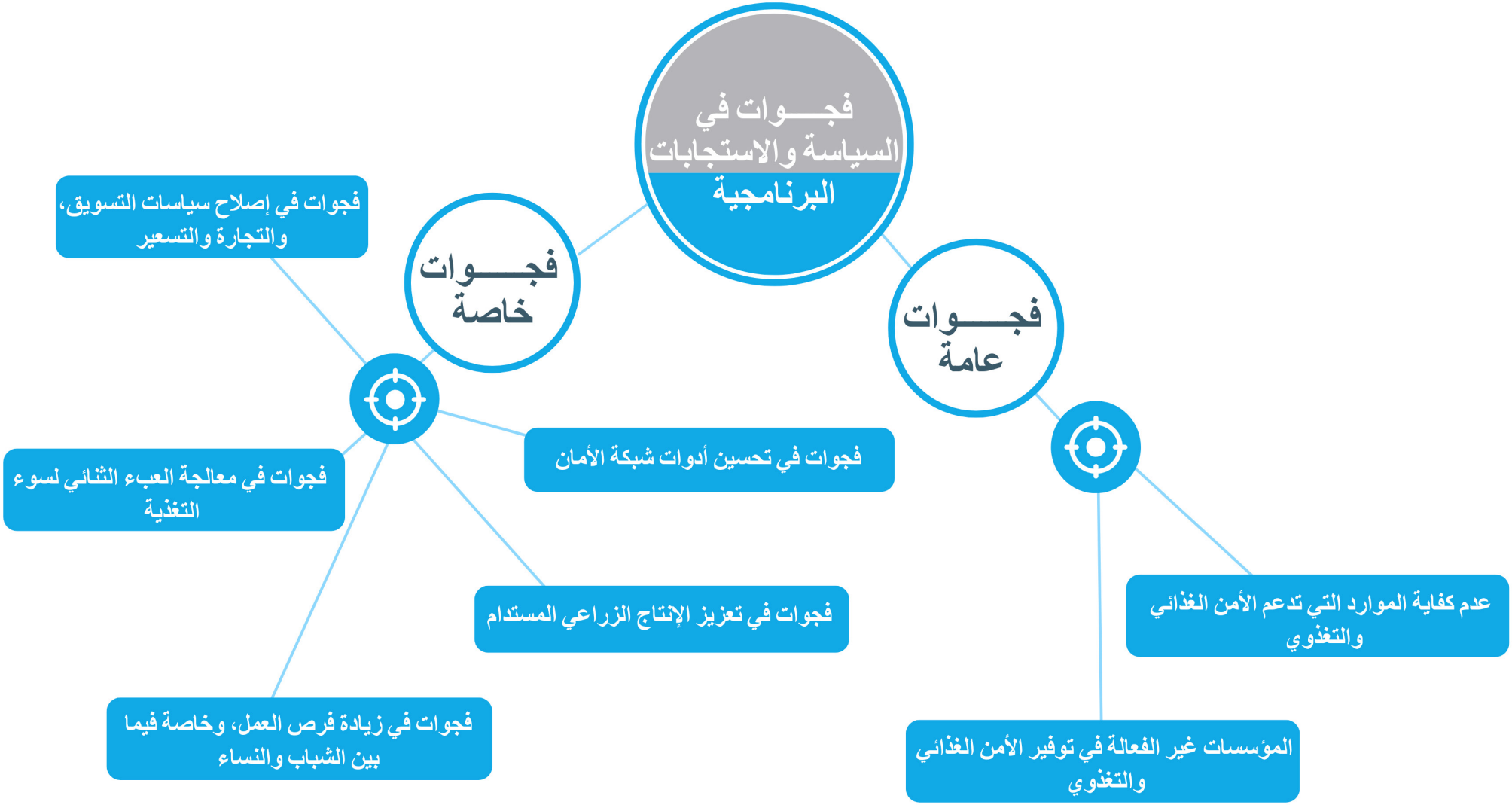

٤ فجوات في الاستجابة للأمن الغذائي والتغذية

على الرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها، كما ورد في العنصر ٢-٢، فإنه لا يزال ثمة عدد من المخاوف الكبرى فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. لذلك، فحتى يتسنى تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢، تعتزم حكومة العراق الشروع في اتخاذ عدد من الإجراءات في خمسة مجالات هي: (١) تحسين أدوات شبكات الأمان، (٢) تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، (٣) معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية، (٤) زيادة فرص العمل، وخاصة بين الشباب والنساء، و (٥) إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير. وفي هذا السياق، يقدم هذا الفصل تحليلًا شاملًا يتناول الاتجاهات السابقة، والحالة والقضايا الراهنة، والأولويات، والاحتياجات المالية لكل واحد من هذه الإجراءات للفترة المقبلة، كما يقدم توصيات عمل محددة لكل منها.

١,٤. الركيزة ١: تحسين أدوات شبكة الأمان

١,١,٤. الخلفية

وفقًا لمراجعة الدراسات السابقة والمشاورات مع الوزارات الرئيسية، يتضح أن نظام الأنتقال الاجتماعي في العراق لا يعالج انعدام الأمن الغذائي. ويهدف نظام البطاقة التموينية إلى تغطية جميع السكان تقريبًا ولكنه يواجه عدد من التحديات، مثل ارتفاع التكاليف اللوجيستية وتكاليف التشغيل اللازمة لتوصيل المواد الغذائية. كما أنه يواجه تحديًا بشأن الاختلافات والإنخفاضات الكبيرة في التمويل. كما انخفضت ميزانيته من ٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، وارتفعت إلى ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١١ وبلغت ١,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل أقل من ٤ بالمائة من النفقات التشغيلية السنوية للميزانية الاتحادية. وعلى الرغم من أن قيود الميزانية على نظام البطاقة التموينية أدت إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، إلا أنها خلقت أيضًا رغبة قوية في جعل النظام أكثر فعالية وكفاءة من خلال تحسين الاستهداف.

وبالإضافة إلى نظام البطاقة التموينية ((PDS، فإن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الوطني (SSN) -والذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - قد وفر دعمًا للدخل لما يقرب من ١,١ مليون أسرة. وهؤلاء هم في الأساس عائلات فقيرة وأولئك الذين يستوفون معايير معينة، مثل وجود إعاقة. وبالرغم من الدور الهام الذي تم تخصيصه لشبكة الأمان الاجتماعي (SSN) في الاستراتيجية القطرية للتخفيف من الفقر (NPRS)، فإن الأمر لا يزال يتطلب المزيد من التحسينات من حيث المراقبة والقيادة والتحلي بالمسؤولية وتحديد الأولويات. ولقد لعب نظام البطاقة التموينية PDS)) دورًا حاسما في العقود الثلاثة الماضية، وذلك من خلال توصيل الغذاء والوقود إلى الأسر والدفع بالغذاء في الأسواق المحلية. ومنذ عام ٢٠١٢، ساعد نظام البطاقة التموينية العراق على تجنب حدوث أزمة إنسانية، كما في عام ٢٠٠٧، عندما لم يكن لدى مليون شخص من النازحين داخليًا في العراق مصدر رزق واعتمدوا على نظام البطاقة التموينية في الحصول على الأغذية والوقود. واليوم، يتغير الوضع في العراق، وتقوم الحكومة بتطوير رؤية جديدة لإدارة نظام البطاقة التموينية، حيث تهدف هذه الرؤية الجديدة إلى جعل نظام البطاقة التموينية أكثر فعالية وكفاءة. وفي هذا السياق، يتوجب على الحكومة إعادة تقييم وظيفتها الحالية واتخاذ قرارات بشأن مستقبلها.

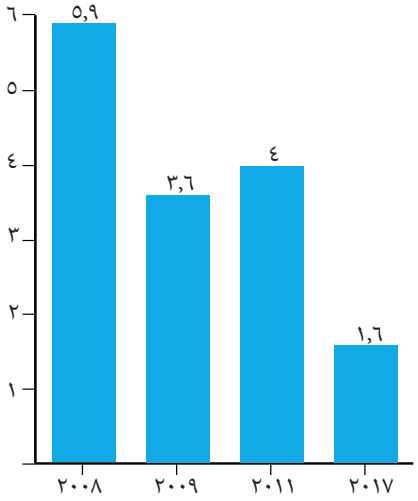

ميزانية نظام التوزيع العام من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٧
(بليون دولار امريكي)

٢,١,٤. الاتجاهات السابقة

في حين أن نظام البطاقة التموينية يقدم بلا شك وظيفة مهمة، إلا أنه يستهلك حصة كبيرة من الموارد الحكومية. ووجدة مراجعة للنفقات العامة أجراه البنك الدولي في عام ٢٠١٤ أن حصة نظام البطاقة التموينية قد بلغت ١١,٢ بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي و ٦,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعتبر مرتفعًا للغاية. ووجد أيضا أن نظام البطاقة التموينية استمر في مواجهة التحديات، بما في ذلك التكاليف اللوجيستية العالية والتغيرات الكبيرة في التمويل. ولقد أدت القيود المفروضة على ميزانية نظام البطاقة التموينية إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات - توفر الحصة الغذائية لجميع العراقيين خلال العام بأكمله. وقد لوحظ هذا جليًا خلال عام ٢٠١٧ عندما لم يتم توزيع العديد من السلع، مثل الأرز والزيت والسكر، طوال العام (الملحق ٢: الشكل ١).

٣,١,٤. القضايا والحالة الراهنة

في الوقت الحاضر، يواجه نظام البطاقة التموينية العديد من التحديات فيما يتعلق بنوعية وكمية السلع، وعدم كفاءة النظام، والوصول المحدود في بعض الأحيان إلى السكان بسبب انعدام الأمن. وفي حين أن نظام البطاقة التموينية يقدم بلا شك وظيفة مهمة، إلا أنه يستهلك حصة كبيرة للغاية من الموارد الحكومية بتكلفة لا يمكن تحملها. حيث تبلغ مخصصات نظام البطاقة التموينية السنوية حاليًا ١,٧ بالمائة من الإيرادات الحكومية. ومع ذلك، إذا انخفضت أسعار النفط إلى مستويات ٢٠١٥-٢٠١٦، فإن الحفاظ على نظام البطاقة التموينية سيحتاج إلى أكثر من ٣٠ بالمائة من الإيرادات الحكومية.

ومنذ إنشاء نظام البطاقة التموينية في عام ١٩٨٨، فقد وصل إلى الفقراء وكذلك غير الفقراء. فبالنسبة للمواطن العراقي العادي، فقد عمل نظام البطاقة التموينية على زيادة القدرة الشرائية بنحو الثلث. وبالنسبة للفئات التي تعتبر عادة فقيرة، مثل العمال الزراعيين، فإن الزيادة في القوة الشرائية تصل إلى ٥٠ بالمائة. نظرًا لإتساع شعبية نظام البطاقة التموينية بين العراقيين، فقد اختارت جميع الحكومات منذ تأسيس نظام البطاقة التموينية عدم التلاعب بالنظام والحفاظ على التزاماتها ببطاقات التموين على الرغم من عدم اتساق النظام وعدم كفاءته على مر السنين. ولقد وجد من خلال أحد التقديرات (البنك الدولي، ٢٠٠٧) أن الأمر يكلف ٦,٣٠ دولارًا أمريكيًا لتحويل غذاء بقيمة ١ دولار أمريكي من خلال نظام البطاقة التموينية، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات الوطنية والدولية تشير إلى أن نظام البطاقة التموينية أصبح أقل اتساقًا وكفاءة نتيجة للانخفاض بنسبة ٧٠ بالمائة في مخصصات الميزانية في العقد بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الإدارة قد تزامن مع تخفيض الميزانية وساهم في منع البرنامج من تحقيق إمكاناته. وثمة حاجة حقيقية لاتخاذ إجراءات جادة لمراجعة كيفية عمل نظام البطاقة التموينية وأي الفئات المستهدفة منه.

توفر شبكة الأمان الاجتماعي بالعراق (SSN)، والخاضعة لسيطرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA)، تحويلات نقدية -بناءً على نظام استهداف الاختبار بالوكالة -تصل إلى ١,١ مليون أسرة (٦ ملايين شخص)، مع وجود ٧٠٠٠٠٠ آخرين على قائمة الانتظار. ولقد كانت ميزانية عام ٢٠١٧ -١,٢ مليار دولار أمريكي -ثابتة لمدة ٥ سنوات. وفي أبريل ٢٠١٤، عندما بدأ سريان قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١، تم إنشاء لجنة الحماية الاجتماعية لإدارة المساعدات الاجتماعية في العراق. وقد قام القانون الجديد في جوهره بالإحلال محل الاستهداف الطبقي غير الفعال، وأسس لفكرة أن الفقر هو المعيار الرئيسي للأهلية للحصول على مساعدات الحولات النقدية والمساعدة الاجتماعية الشاملة. وما يعد أكثر كفاءة هو أنه اعتمد وسيلة اختبار الوكيل والاستهداف الجغرافي، وشدد على الأخصائيين الاجتماعيين كونهم هم المحرك وراء التحقق من الفقراء. والواقع أن المعيار الوحيد هو أن الناس يعيشون تحت خط الفقر -الذي يُعرف بـ ٥ دولارات أمريكية في اليوم أو ١٥٠ دولارًا أمريكيًا في الشهر. لذلك، وبما أن الحد الأدنى للأجور في العراق هو ٣٥٠،٠٠٠ دينار عراقي شهريًا (٢٨٠ دولارًا أمريكيًا) ، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كل عام بمراجعة وتحديث قوائم المستفيدين. ويتم ذلك في إطار الاستجابة للقانون الصادر في عام ٢٠١٤.

٤,١,٤. الاحتياجات والأولويات

يشير تقييم نظام البطاقة التموينية إلى أنه على الرغم من فوائده، فإنه يلعب دورًا محدودًا في حياة غير الفقراء، كما أن عدد الأشخاص الذين يعتمدون على خدماته آخذ في الانخفاض. غير أن القيادة العراقية تعرف الأهمية السياسية لنظام البطاقة التموينية، ومن الصعب التنبؤ بحدوث أية تغيرات جذرية في النظام نظرًا لفعاليته في الوصول إلى الأفراد الأكثر فقرًا وزيادة قوتهم الشرائية بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن حوالي ٢٥ بالمائة من السكان يعتمدون بشكل كبير على نظام البطاقة التموينية، وأن ٣٥ إلى ٤٠ بالمائة منهم يعتمدون جزئيًا على النظام (التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، ٢٠١٦). تلعب الأسواق التجارية في العراق دورًا يتزايد تدريجيًا في توفير الغذاء، وبالتالي تقلل من الدور الذي يلعبه نظام البطاقة التموينية في السيطرة على أسعار السوق. كما أشار التقييم إلى أن نظام البطاقة التموينية يمثل إشكالية لأنه يشوه أسواق الغذاء بالإضافة إلى تراجعه الشديد نتيجة للافتقار إلى آليات الاستهداف. والنتيجة هي أن نظام البطاقة التموينية يشكل عبء على ميزانية الحكومة دون المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. إذن، ما الذي يجب أن يفعله الساسة بشأن نظام البطاقة التموينية؟

لقد عزز تقييم مختلف الخيارات المقترحة أو المنفذة خلال العقدين الأخيرين صحة توصيات اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية - من أجل ان يقتصر تدريجيا ليغطي شرائح المجتمع العراقي الأكثر فقرا. ومع ذلك، يظل السؤال هو كيف نضمن الأمن الغذائي والرفاهية لأفقر السكان العراقيين في عهد إصلاح نظام البطاقة التموينية؟

على الرغم من أن جميع الأسر الفقيرة تستفيد إلى حد كبير من نظام البطاقة التموينية، إلا أن طبيعته العامة تجعله مكلفًا للغاية وغير فعال، كما أن الحجم الكبير للبرنامج يضيف عقبات جديدة أمام القطاعين الزراعي والتجاري. وتشير نتائج قاعدة بيانات شبكة المعرفة العراقية(IKN، ٢٠١١) إلى أن شبكة الأمان الاجتماعي المستهدفة بصورة قاطعة في السابق كانت غير فعالة

في استهداف أفقر أفراد المجتمع العراقي. ونتيجة لذلك، فقد أدركت الحكومة الحاجة الملحة لإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الخاصة بها لتصبح أكثر فعالية في استهداف الفقراء وتخفيف المخاطر المستقبلية المرتبطة بزيادة الأسعار. وقد تم إنجاز مراجعة معايير اختيار المستفيدين والآليات المستخدمة للوصول إلى الفئات المستهدفة وإشراكها من خلال تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١.

وفي عام ٢٠٠٩، تم إنشاء لجنة رفيعة المستوى للنظر في إصلاح نظام البطاقة التموينية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وقد وضعت اللجنة عددًا من التوصيات: (١) استهداف نظام البطاقة التموينية للفقراء؛ (٢) تعديل سلة الأغذية إلى خمس سلع أساسية فقط؛ (٣) الحفاظ على إدارة مركزية لنظام البطاقة التموينية (PDS) مع زيادة دور الإدارات المحلية في جميع العمليات. وبالرغم من أن اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية (PDS) أوصت بدمج مستفيدين من نظام البطاقة التموينية (PDS) ضمن شبكة الأمان الاجتماعي (SSN) كخطوة نحو تحسين الاستهداف، فإن ذلك يستلزم أن تكون عملية إصلاح نظام البطاقة التموينية (PDS) مصحوبة بإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي (SSN).

٥,١,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

إن تحويل نظام البطاقة التموينية من نظام غير مستهدف إلى نظام مستهدف، إلى جانب الحساسيات الاجتماعية والسياسية المتأصلة فيه، سيمثل تحديات حقيقية. وسيتطلب الأمر حملة إعلامية فعالة للغاية لتحفيز حوار عام نشط حول مستقبل شبكات الأمان في العراق، مع التأكيد الواجب على الفكرة القائلة بأن هذه التحولات تهدف في المقام الأول إلى تلبية احتياجات الفقراء و / أو الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد تكون ثمة حاجة ماسة إلى الخبرة الفنية الخارجية والدعم الخارجي لتمكين وتزويد المجتمعات بالمناهج والطرق والأدوات التشاركية لتسهيل عملية الاستهداف.

يتضح من خيارات الميزانية الافتراضية لإصلاح نظام البطاقة التموينية PDS)) (المعروض في الملحق ٢) أن إجمالي الموارد المالية التي يحتاجها البلد للدعم الغذائي يعتمد على استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية (PDS) الحالي خلال عام ٢٠١٨، ثم رفع الدعم الغذائي لنحو ٣٠ بالمائة من السكان في عام ٢٠١٩ و ٣٠ بالمائة أخرى من السكان في عام ٢٠٢٠ - وفي هذه الحالة سيتم تخفيض السكان المستهدفين إلى الفئات الضعيفة فقط. وتشير النماذج البديلة (أيضًا في الملحق ٢) إلى أن تنفيذ الخيارات المقترحة لن يكون فعالًا نظرًا لأن برنامج التوزيع العام لا يستهدف الفئات الأفقر.

ومع ذلك، فإن هذه الظروف ستدعو إلى بناء برنامج تحويل فعال لا يستهدف سوى الفقراء - يقدر بـ ٢٢,٥ بالمائة من مجموع السكان العراقيين - وتنفيذه من عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ ثلاثة إجراءات أو سيناريوهات مرجحة بتنفيذ هذا البرنامج لعام ٢٠١٩: (١) الحفاظ على نفس المستوى من الميزانية المخصصة لنظام البطاقة التموينية (PDS) في عام ٢٠١٧؛ (٢) توفير حصص غذائية تشتمل على سلع غذائية أكثر مثل تلك التي اقترحها برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة ((WFP والتي تبلغ قيمتها ١٧ دولار أمريكي؛ (٣) رفع كفاءة نظام التوصيل من خلال التغييرات المؤسسية التي من المتوقع أن تتضمن زيادة مشاركة القطاع الخاص. وبافتراض معقول أن مستوى الفقر سوف يتم تخفيضه بشكل تدريجي في السنوات الخمس القادمة - من ٢٢,٥ بالمائة في ٢٠١٨ إلى ١٢,٥ بالمائة في عام ٢٠٢٢ - ومع وجود حصة تموينية بقيمة ١٧ دولار أمريكي، فإن ميزانية برنامج التوزيع العام الحالية يمكن أن تغطي ٧٨,٩ بالمائة من جملة الفقراء في عام ٢٠١٨، ٨٦,٥ بالمئة في عام ٢٠١٩ و ٩٦,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٠ ، وبداية من عام ٢٠٢١، ستتم تغطية كافة الفقراء من خلال نفس الميزانية المخصصة لنظام البطاقة التموينية. ولذلك، يمكن توفير ميزانية صغيرة خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ البرنامج لتغطية جميع الفقراء (الملحق ٢: نظام البطاقة التموينية الذي يستهدف الفقراء فقط).

في حين أن السيناريو الأول يعتمد على التخفيض التدريجي لمعدل الفقر، فإن السيناريو الثاني يشير إلى مستوى ثابت من هذا المعدل يبلغ ٢٢,٥ بالمائة من مجمل السكان في السنوات الخمس القادمة. وفي إطار هذا السيناريو، ستتراوح نسبة تغطية الفقراء بين ٧٨,٩ بالمائة في عام ٢٠١٨ و٧١,٣ بالمائة في عام ٢٠٢٢. الأمر الذي يتطلب بالتبعية ميزانية إضافية لتغطية جميع الفقراء المستهدفين، والتي قد تتراوح بين ٠,٣٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ و ٠,٥٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢. ولذلك، وفي إطار السيناريو الثاني، واستنادًا إلى ثبات مستوى ميزانية نظام البطاقة التموينية وثبات مستوى حصة الفقراء (٢٢,٥ بالمائة) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، يشير التحليل إلى أن القيمة المثلى لسلة الأغذية لا ينبغي أن تكون أقل من ١٢ دولارًا أمريكيًا. ويعتبر ذلك مقبولًا بصورة أكبر بالمقارنة مع المبلغ الحالي، المقدّر بـ ٧ دولارات أمريكية، وسيغطي أيضًا جميع الفقراء المستهدفين بميزانية ثابتة. والخلاصة، يمكن القول بأن استهداف نظام البطاقة التموينية المثالي للفقراء يبدو جديرًا بالاستكشاف في الحالة العراقية، وذلك بالنظر إلى النتائج المشجعة التي تم الحصول عليها من خلال تقييم إمكانات نظام الاستهداف، والتي تعتبر جيدة نسبيًا لحصة الفوائد المتوقع أن تذهب إلى الأفراد الأكثر فقرًا.

وأخيرًا، يدعو السيناريو الثالث إلى إنشاء شبكة سلامة غذائية فعالة وكفؤة للفقراء. وهذا من شأنه أن يدمج برامج نظام

البطاقة التموينية وشبكة الأمان الاجتماعي في نظام يستند بصورة أساسية إلى القسائم، ويستهدف الفقراء. وترد مجموعة الإجراءات الخاصة بتنفيذ نتائج هذا السيناريو في الملحق ٢: تحسين أدوات شبكات الأمان.

٦,١,٤. توصيات إجرائية خاصة

- استهداف التحويلات النقدية للفقراء والأسر الأكثر ضعفًا.
- النظر في السلات الغذائية البديلة لنظام البطاقة التموينية والتي تكون أكثر فعالية في معالجة الأمن الغذائي والتغذوي، وتأخذ بعين الاعتبار العادات الاستهلاكية والمنتجات المحلية، وتجمع بين السلع والتحويلات النقدية في حالة السلع غير الأساسية مثل الزيوت النباتية.
- تعزيز نظام المعلومات المطلوب لترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الفقراء المحتاجين والمستضعفين.
- التمييز بين المستفيدين الدائمين من الرعاية الاجتماعية المسجلين في شبكة الأمان الاجتماعي (SSN)) والمستفيدين المؤقتين الذين يعانون من الفقر الحاد بسبب البطالة أو ظروف مؤقتة أخرى.
- دمج برامج نظام البطاقة التموينية (PDS)) وشبكة الأمان الاجتماعي (SSN) في نظام يستند بصورة أساسية إلى القسائم، ويستهدف الفقراء عن طريق اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك:
  - عادة تحديد حزمة الدعم الغذائي لجعلها مناسبة من الناحية التغذوية.
  - إعداد أو تحديث قوائم الأسر المستهدفة المسجلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA) مع أنظمة المراجعة الدورية والمراجعات.
  - إعداد التصميم التفصيلي وخطة التنفيذ لمخطط النقد أو القسائم.
  - إنشاء وحدة للرصد والتقييم ذات أهداف واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس الكمي.

٢,٤. الركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام

١,٢,٤. الخلفية

يعتبر القطاع الزراعي في العراق صغير نسبيًا بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكنه لا يزال بالغ الأهمية من المنظور الاجتماعي والتوظيفي. وقد أدى النمو السكاني، إلى جانب الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء من قاعدة موارد محدودة ومتناقصة من الأراضي والمياه، إلى تنامي الضغوط والتحديات من أجل زيادة المحاصيل والحفاظ على نظم إنتاج الأغذية في العراق. فالنظم الزراعية عالية الإنتاجية والمستدامة سيكون لها آثار إيجابية من حيث الأمن الغذائي والتغذوي بمرور الوقت، ولكنها تتطلب أيضًا استثمارات عامة استراتيجية فيما يتعلق بتعزيز فعالية المدخلات والمخرجات السوقية وتوفير السلع العامة وحماية الموارد الطبيعية.

٢,٢,٤. الاتجاهات في الماضي

الإنتاج. لقد كانت مستويات الإنتاجية للسلع الزراعية المنتجة في العراق منخفضة للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية. وكمثال على ذلك، فإن إنتاجيات الحبوب المجمعة في العراق هي الأدنى بالمقارنة بكافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) (الملحق ٢: الشكل ٢)، كما أنها أقل بكثير من إنتاجية الحبوب في الهند وإثيوبيا. وفي الوقت ذاته، كان المعدل المتزايد لمؤشر الإنتاج الغذائي في العراق بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤ من بين أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الملحق ٢: الشكل ٢)، في حين أن إنتاجية الحبوب في العراق قد زادت بشكل متسق خلال هذا العقد، على الرغم من تذبذبها من عام لآخر (الملحق ٢: الشكل ٣). ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه والتقلبات بالنسبة للسلع الرئيسية الأخرى، بما في ذلك محاصيل البطاطس والطماطم. غير أن محاصيل الأرز والذرة، والتي يتم ريها في الغالب، قد أبدت اتجاهًا متراجعًا بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦.

استغلال الأراضي. لم يتغير استغلال الأراضي في العراق تقريبا بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٦ (الملحق ٢: الشكل ٤). فقد تراوحت مساحات القمح المروية سنويًا بين ٠,٧ و ١ مليون هكتار، في حين تراوحت مساحات الشعير المروية، التي تتطلب كميات أقل من المياه وأكثر تحملًا لملوحة التربة، بين ٠,٤ و ٠,٨ مليون هكتار. ووفقًا للإحصاءات العراقية، فقد تزايدت المساحة المزروعة خلال العقد الماضي، مما وفر حاجزًا ضد مشكلة الجفاف الدورية، ولكن في نفس الوقت زاد من الضغوط المتعلقة بالري على الموارد المائية المحدودة. ولقد أدى انخفاض العوائد إلى جانب انخفاض أسعار المنتجات (نتيجة لانخفاض أسعار المستهلك المدعومة إلى حد كبير) إلى وجود هوامش ربح

صغيرة ودخل هامشي للمزارعين، الأمر الذي يمكن ترجمته إلى انخفاض إنتاجية العمالة الزراعية. يستخدم المزارعون الحد الأدنى من المدخلات، مثل الأسمدة ومبيدات الآفات، ويميلون إلى تقليل تكاليف التشغيل المتعلقة بتجهيز الأراضي، والزراعة، وإزالة الحشائش الضارة والحصاد (Lucani و Saade، ٢٠١٢). في حالة العمل المعتاد، عندما لا يتم إجراء استثمارات كبيرة في تحسين الإنتاجية، فإن التوقعات المستقبلية للمستويات الإنتاجية المبنية على الاتجاهات التاريخية تشير إلى أنه من المتوقع أن تنخفض إنتاجية السلع الزراعية الرئيسية في العراق وفقًا لاستغلال الأراضي بحلول عام ٢٠٢٥ (الملحق ٢: الشكل ٥).

٣,٢,٤. القضايا والحالة الراهنة

إنتاجية المحاصيل. لقد وضعت استراتيجيات وبرامج زراعية وطنية في العراق للمساعدة في سد الفجوات في إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية وضمان توفر الموارد (البشرية والمالية) للبرامج الزراعية. وفي إطار خطة التنمية القطرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وترتبط أحد السياسات الهامة ذات الصلة بتعزيز الإنتاج بتحسين كفاءة استخدام المياه وإدارتها، ودعم مدخلات الإنتاج لتعزيز زيادة الإنتاج الزراعي.

وفي نفس الوقت، تهدف الرؤية التي تتبناها خطة التنمية القطرية (NDP) للقطاع الريفي إلى: تحقيق الأمن الغذائي؛ تحسين إدارة الأراضي والموارد المائية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة؛ تحفيز الاستثمارات الأجنبية والخاصة في الزراعة؛ تنويع الاقتصاد العراقي؛ تنويع دخل المزارعين؛ تنويع النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية بحيث يكون في صورة أنشطة مكملة للزراعة، مما يولد قيمة مضافة جديدة؛ إنشاء شركات تأمين زراعية؛ تطوير البنية التحتية الزراعية؛ تشجيع تصدير التمور والفاكهة؛ ومعالجة قضية الفقر الريفي. ولتحقيق هذه الأهداف، فقد اقترحت خطة التنمية القطرية مجموعة من الاستثمارات المكرسة لاستصلاح الأراضي وتطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحسين الأداء الوراثي وتطوير الأسواق المالية وإنشاء حماية مؤقتة لأسواق المدخلات والمخرجات، وطرق التوسع الحديثة وغيرها. تبلغ المخصصات المقترحة للقطاع الزراعي في إطار خطة التنمية القطرية ٥,٩ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، أي ما يعادل ٣,٤ بالمائة من إجمالي مخصصات خطة التنمية القطرية لجميع القطاعات.

سلاسل القيمة. يتم استيراد العديد من السلع الغذائية الهامة وتسويقها محليًا في العراق من خلال وزارة التجارة (MoT)، مع ارتفاع مستويات دعم أسعار المستهلكين من خلال التخزين اللوجستي والنقل. وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السوق للعديد من هذه السلع، مما يؤدي بدوره إلى عدم تشجيع المزارعين. وجد Lucani و Saade (٢٠١٢) أنه لا توجد أي حوافز للاستثمار في صناعات التجهيز الزراعي أو سلاسل القيمة بسبب النظام الإداري والتنظيمي المعقد والقديم، إلى جانب القصور الكبير للوكالات العامة المسؤولة عن الخدمات الاستشارية والفنية، وعدم إنتظام السياسات السعرية، وشبكات التسويق غير الفعالة، وندرة المعلومات المتعلقة بالسوق، وإجراءات التصدير / الاستيراد المعقدة والتي تستغرق وقتًا طويلًا.

وقد ساعدت برامج العمل المجتمعية في العراق المجتمعات المحلية على تحديد الاحتياجات المحلية وتحديد أولوياتها، وتم إنشاء «فرق إعمار المحافظات» لتقديم المساعدة الفنية لدعم مؤسسات التمويل الأصغر، وبرامج الأعمال الزراعية، وسلاسل القيمة والأسواق، وتسويق المنتجات الزراعية. وتعمل هذه الفرق في ٨ من ١٨ محافظة (Lucani و Saade،٢٠١٢) وتحتاج إلى تمديدها لتشمل المحافظات الأخرى للبلاد.

ادامة نظم الإنتاج الزراعي. ويتعلق أحد العوامل الهامة الأخرى المحددة لإنتاجية نظم الإنتاج الزراعي في العراق بتوفر وجودة الموارد الطبيعية (خاصة المياه والأراضي)، فضلًا عن إدارة هذه الموارد. وكما هو مبين في الملحق ٢: الشكل ٤ وكما تم عرضه في العنصر ٣,٤,٢,٢، فقد تعرضت الأراضي الزراعية في العراق لمزيد من التقلص، مع ٧ بالمائة فقط من إجمالي الأراضي التي تعتبر مساحة صالحة للزراعة في عام ٢٠١٢، وذلك مقارنة بـ١٢ بالمائة في عام ٢٠٠٥. كما انخفضت الأراضي الزراعية من ٢١ النسبة المئوية من إجمالي مساحة العراق في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧,٦ في المائة فقط في عام ٢٠١٢. وبالتوازي مع التحسن البطيء في أسعار الحبوب، فقد انخفضت الأراضي المزروعة بالحبوب أيضا - من ٣,٩ مليون في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٠ مليون في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأراضي الزراعية الدائمة تتناقص بشكل طفيف في البلاد.

كذلك فإن ملوحة التربة في العراق أكثر انتشارًا وربما أكثر حدة من أي تقييمات سابقة تمت الإشارة إليها، حيث تتضرر كافة الأراضي تقريبًا بالملوحة (Evans et al. ، ٢٠١٣). وجدير بالذكر أن ثمة مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة تُفقد سنويًا بسبب الملوحة. كما تؤثر الملوحة أيضًا على مستويات إنتاجية المياه التي لا تزال منخفضة جدًا بسبب تدهور البنية التحتية للري والبزل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنخفاض كفاءة استخدام المياه يؤدي إلى تملح التربة، حيث لا يزرع المزارعون في المناطق المتضررة بالملوحة سوى حوالي ٣٠ بالمائة من أراضيهم ويحققون فقط حوالي ٥٠ بالمائة من الإنتاجية المتوقعة (Evans et al. ، ٢٠١٣). ووفقًا لنفس المصدر، فإن مستويات الملوحة الحالية تتسبب في إهدار ٣٠٠ مليون دولار أمريكي سنويًا، مما يوضح أن ثمة فرصًا هائلة في حال وجود إمكانية لتفعيل الإدارة المناسبة لمشكلة الملوحة هذه. وفي الواقع، قامت وزارة الموارد المائية منذ عام ٢٠٠٥ بإجراء العديد من التنقيحات للسياسات

المائية السابقة، ولتحليل التغيرات اللازمة للسيطرة على الملوحة وتحسين مخططات الري في جميع أنحاء البلاد (Telleria et al.، ٢٠١٢).

الضرر والخسارة الزراعية. ويعتبر هذا البعد بعدًا خاصًا بالنسبة للعراق وقطاعه الزراعي. وقد قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بتصعيد الأنشطة المسلحة في صيف عام ٢٠١٤ في وقت حاسم بشكل خاص في التقويم الزراعي، مما كبد القطاع الزراعي خسائر فادحة. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٨) ، فإن الأبحاث التي أجريت في مارس ٢٠١٦ أفادت بأن العراق قد فقد ٤٠ بالمائة من الإنتاج الزراعي منذ أن بدأت داعش في احتلال بعض المناطق الزراعية الأكثر أهمية في عام ٢٠١٤، مع استمرار الأضرار الناجمة عن هذا النزاع المسلح.

٤,٢,٤. الاحتياجات والأولويات

وبالنظر إلى أن قطاع الزراعة -وهو قطاع حيوي لاقتصاد العراق وقد مثل ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلد - قد تكبد أضرار بسبب النزاع، فإنه ينبغي التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية بهذه الركيزة. يتم عرض هذه الأهداف وركائزها أدناه كما يلي.

الهدف ١: إعادة إحياء نظم الإنتاج الزراعي في المناطق المتضررة من النزاع

من خلال برنامج خاص مدته ثلاث سنوات لإحياء الزراعة في المناطق المتضررة من النزاع:

- الإجراء ١: إصلاح أنظمة الري الرئيسية والثانوية في المناطق المتضررة من النزاع
- الإجراء ٢: إصلاح وإعادة تأهيل المباني والهياكل الواقعة في المزارع
- الإجراء ٣: تقديم الدعم اللازم لاستئناف الإنتاج

الهدف ٢: إنشاء نظم الإنتاج الزراعي التي تتسم بارتفاع الإنتاجية والذكية مناخيًا والمرنة. ويتمثل محور التركيز الرئيسي في هذا الهدف في تنفيذ مجموعة متكاملة من البرامج والإجراءات الرامية إلى زيادة الإنتاجية وفرص العمل والدخول في مجال الزراعة والأنشطة ذات الصلة على مدى خمس سنوات:

- الإجراء ١: إعادة تأهيل البنية التحتية العامة وتحديثها
- الإجراء ٢: تعزيز البحوث والإرشاد والقدرات التنظيمية للمؤسسات الوطنية والمحلية
- الإجراء ٣: تحسين الأسواق وسلاسل القيمة لتحسين ربط المزارعين بالأسواق وتشجيع إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية
- الإجراء ٤: حماية البقاع الخطرة بيئيًا
- الإجراء ٥: تحسين الإمداد بالائتمان للمزارعين من أجل توفير المدخلات والآلات والمعدات والبناء

الهدف ٣: إنشاء وحدة مراقبة لمتابعة مدى التقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢.

الإجراء ١: إنشاء وحدة مراقبة في وزارة الزراعة بغرض تجميع وتصنيف البيانات حول التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢. وسيتم تقاسم هذه البيانات والتحليلات مع وزارة التخطيط، المسؤولة عن التقدم العام في أهداف التنمية المستدامة.

٥,٢,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

يشير تقييم أولي للتمويل المطلوب لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المختلفة لتعزيز الأمن الغذائي في العراق من خلال إنتاج زراعي أكثر إنتاجية وادامة إلى أن متوسط التكلفة الاستثمارية السنوية سيكون حوالي ١,٢ مليار دولار أمريكي (الملحق ٢: الجدول ٣). كما وجد أن متوسط التكلفة السنوية المتكررة لتنفيذ هذه الإجراءات سيكون ٧٢ مليون دولار أمريكي.

٦,٢,٤. توصيات إجرائية خاصة

وبالنظر إلى الأضرار والخسائر الهائلة التي لحقت بالقطاع بسبب النزاعات المسلحة لداعش، فإن ثمة حاجة ماسة إلى إعادة إحياء الأنشطة الزراعية وسبل المعيشة في جميع أنحاء العراق ككل، وخاصة بالنسبة للمناطق الأكثر تضررًا، وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه الزراعة في سبل المعيشة لسكان الريف، يمكن القيام بذلك من خلال (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨):

- دعم التدخلات القائمة على النقد وتحسين سبل حصول المزارعين على الائتمان والقروض.
- توزيع البذور والأسمدة والمبيدات بصورة مباشرة.

- إصلاح شبكات الري التالفة، وتوفير أنظمة ري مؤقتة في صورة آبار جديدة، وتمديد أنابيب توصيل المياه.

- استئناف الخدمات البيطرية الطارئة والوصول إلى الأسواق.

- إعادة تأهيل وإنشاء نقاط المياه المخصصة للمواشي، وتحسين المراعي وتهجين المواشي.

- إعادة بناء الهياكل المادية مثل الأسواق والطرق الفرعية ومرافق التخزين (بما في ذلك التخزين البارد) وضمان خدمات النقل الوظيفي.

- دعم آليات أفضل لمراقبة الجودة في المدخلات وتجار المدخلات غير المرخصين.

- تحسين الأمن الغذائي من خلال الاستثمارات الإنتاجية المناسبة من أجل تحسين المستويات الإنتاجية المنخفضة، مع تحديث التقنيات الزراعية ونقل السياسات والمؤسسات كجزء من استثمارات الأمن الغذائي في العراق. ويجب تنفيذ الاستثمارات الواردة في العنصر ٤,٢,٥ ومراقبتها للحصول على عوائد عالية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

٣,٤. الركيزة ٣: معالجة العبء الثنائي لسوء التغذية

١,٣,٤. الخلفية

تواجه الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية في ظل دخولها الفعلية. ويمكن لهذا أن يغير من نوعية وجباتهم الغذائية ويقلل من كمية الطعام المستهلكة. وفي العراق، تبلغ أعمار ٥٠ بالمائة من السكان دون ٢١ عام. وجدير بالذكر أن ثمة انتشار لفقر الدم فضلًا عن النقص الشديد في الحديد وفيتامين (أ) في الأطفال في سن المدرسة (٦-١٢ سنة) والنساء غير الحوامل في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) (التقرير المسحي لتقييم المعادن والفيتامينات والاستجابة لها (MNAR، ٢٠١٢). ولعل هذا هو الحاجز الحرج أمام تعلم الأطفال لأن:

- نقص التغذية يحد من قدرة الأطفال على التركيز والاحتفاظ بما تعلموه في المدرسة.

- يقل احتمال بقاء الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في المدرسة.

- تزداد الاحتياجات من المغذيات خلال فترة الطفولة والمراهقة عن أي وقت آخر في دورة الحياة.

يرتبط كلًا من تغذية الطفل ونموه البدني ورفاهيته بصورة متكاملة. وبالتالي فإن التغذية غير السليمة خلال الأيام الألف الأولى من عمر الطفل -أي من الحمل حتى سن الثانية -سوف تؤثر بشكل خطير على النمو البدني والإدراكي للطفل. وتظهر الأبحاث أنه عند الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-٦٠ شهرًا، فإن إحدى العواقب الرئيسية لنقص التغذية تتمثل في التقزم، على المستويين الذهني والبدني، بينما في حالة الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٥ أعوام، قد يؤثر ذلك تأثيرًا خطيرًا على مدى تركيزهم وقدرتهم على التعلم (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٥ أ).

٢,٣,٤. الاتجاهات السابقة

زيادة الوزن والسمنة، وهي قضايا تؤثر بشكل رئيسي على البالغين في العراق، وتشكل عوامل خطورة رئيسية لعدد من الأمراض المزمنة، بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان. وتبين مراجعة الدراسات الحالية أن الأسباب الرئيسية قد ترتبط بعوامل نمط الحياة، بما في ذلك العادات الغذائية السيئة، وقلة النشاط ونمط الحياة الذي يتطلب قدرا قليل من الحركة بين البالغين العراقيين. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة انتشار السمنة في العراق ٢٢ بالمائة بالنسبة للرجال و ٣٦,٢ بالمائة للنساء (منظمة الصحة العالمية ، ٢٠١٥ ب). ومن ناحية أخرى، تواجه الشرائح الأشد فقرًا في المجتمع خطرًا أكبر من نقص المعادن والفيتامينات، لأنها تميل إلى استهلاك المواد الغذائية الأرخص سعرًا. وتعتبر المغذيات الدقيقة، والتي تتضمن الفيتامينات والمعادن، بالغة الأهمية لنمو الإنسان وتطوره، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في الوقاية من الأمراض والإعاقات. وقد يؤدي عدم الوصول إلى التوازن الصحيح بين العناصر الغذائية إلى تدهور الصحة وتقلص القدرة على العمل والقدرة العقلية لأكثر الفئات ضعفًا بالعراق. وتميل الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الريفية إلى استهلاك أقل للطاقة الغذائية، فضلًا عن انخفاض تنوع النظام الغذائي. وبالتالي، فإنها تواجه مخاطر أعلى تتعلق بنقص المعادن والفيتامينات. وعلى وجه الخصوص، قد يعاني الأطفال المتضررون من نقاط ضعف خاصة بالعمر، مما يؤثر على قدرتهم على تسخير كامل قدراتهم.

٣,٣,٤. القضايا والحالة الراهنة

برامج الوجبات المدرسية في العراق. تم تنفيذ أنشطة الوجبات المدرسية في العراق في عام ٢٠١٠ من قبل وزارة التربية التعليم

(MOE) وبرنامج الأغذية العالمي حتى تعليقها في عام ٢٠١٤ (الملحق ٢: الشكل ٨). وقد جرت المبادرات السابقة بأشكال مختلفة، بما في ذلك توفير الوجبات داخل المدرسة بالإضافة إلى توزيع البسكويت عالي الطاقة على الطلاب. على الرغم من بعض الآثار الإيجابية الأولية على الحضور بالمدارس، إلا أن الجهود السابقة لتزويد الطلاب العراقيين بوجبة صحية قد أُعيقت بسبب القصور في التمويل، ومحدودية القدرة والملكية المؤسسية من قبل وزارة التربية، فضلًا عن عدم وجود استراتيجية تسليم مناسبة. وقد كان لتعليق أنشطة وجبات الطعام المدرسية تأثير سلبي على نتائج ومفاهيم البرنامج. لقد ساهم التحول اللاحق لبرنامج الأغذية العالمي من الدعم العيني وإلى التدخلات النقدية في توطيد موقف البرنامج القوي في قطاع المساعدات النقدية في العراق. ومن هذا المنطلق، يتوجب إجراء مزيد من المناقشات وتوثيق التعاون بين الوزارات المعنية والمجتمعات المحلية ومنتجي الأغذية من أجل تصميم وإطلاق مبادرات مخصصة للوجبات المدرسية في العراق والتغلب على القيود. وسيشمل ذلك أيضا التنسيق الفعال الذي يدعم الروابط المتعددة القطاعات، من أجل وضع الوجبات المدرسية في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الأكبر. وفي الوقت الراهن، يشترك برنامج الغذاء العالمي مع وزارة التربية والتعليم لتقديم وجبات الطعام المدرسية الطارئة لأطفال المدارس الابتدائية الذين يعودون إلى المدارس في غرب الموصل في محافظة نينوى.

وتتناول التدخلات الخاصة بالتغذية الأمن الغذائي وكفاية الموارد والحصول على الخدمات الصحية، والتي تعتبر المحددات الأساسية لسوء التغذية والتنمية على مستوى الأسرة والمجتمعات المحلية، وخاصة تلك التي تؤثر على النساء ومقدمي الرعاية. ومن المعروف أن هذه التدخلات تتضمن أهداف وإجراءات محددة تتعلق بالتغذية. وتشير الأدلة إلى أن الوضع الاجتماعي للمرأة وتمكينها من خلال زيادة الوصول إلى الموارد والتحكم فيها قد يكون له أثر إيجابي على تغذيتها وعلى تغذية أطفالهما (Ruel، ٢٠١٨). وتشير دراسات أخرى إلى أن زيادة دخل المرأة وحده لن يكون له سوى آثار متواضعة على تغذية الأطفال إلا إذا كان مصحوبًا بتحسين التعليم والحصول على الخدمات الصحية. وبصورة عامة، فقد ثبت أن هذه الأنواع من البرامج المتكاملة ناجحة للغاية في تعزيز التنوع الإنتاجي، بما في ذلك المحاصيل الغنية بالمعادن والفيتامينات أو المحاصيل المحصنة حيويًا ومنتجات الألبان وتربية الحيوانات الصغيرة، وكلها يمكن أن تحسن إنتاج واستهلاك السلع المستهدفة. وهناك أيضا بعض الأدلة على أن مثل هذه التحسينات قد تؤدي إلى زيادة في التنوع الغذائي في الأسرة وفي بعض الأحيان مستويات الأم والطفل (Ruel، ٢٠١٨). وفي هذا الإطار، ستساعد المبادرة المقترحة في الإجابة على أسئلة البحث التالية:

- كيف يمكننا مكافحة سوء التغذية ونقص المعادن والفيتامينات لدى الأطفال؟
- ما هو الدور الأوسع الذي يجب أن تلعبه التغذية والنظام الغذائي في المدارس، من أجل إثراء حياة الأطفال والنساء والمجتمع بشكل عام، وترك إرث لحياة صحية مستقبلية؟

٤,٣,٤. الاحتياجات والأولويات

إن توفير الوجبات الغذائية المغذية حسب العمر يساهم في تحقيق الوعد بـ «ألا ندع أحدًا يتخلف عن الركب»، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). وفي إطار الركيزة ٣: معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية، يجب معالجة هدفين:

الهدف ١: تحسين الحالة التغذوية للمجموعات الضعيفة والمعرضة للخطر. وتتمثل الحاجة الرئيسية فيما يتعلق بهذا الهدف في تنفيذ برنامج خاص مدته ثلاث سنوات لضمان توفير التغذية الجيدة للفئات الضعيفة المتضررة من النزاع. يمكن تنفيذ ذلك من خلال الإجراءات التالية.

الإجراء ١: توفير وجبات مدرسية في المناطق المتضررة من النزاع.

الإجراء ٢: توفير مكملات غذائية للنساء الحوامل والمرضعات والرضع.

الهدف ٢: تحسين الحالة التغذوية لجميع العراقيين من خلال الترويج لعادات الأكل الصحية. يستدعي هذا الهدف إطلاق برنامج تغذية مدرسية على مستوى الدولة، وبناء الوعي بأنماط الحياة الصحية، من خلال الإجراءات التالية.

الإجراء ١: إنشاء برنامج التغذية المدرسية بما في ذلك:

- تجديد مرافق تناول الطعام والحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الكافية.
- إدخال التعليم الخاص بالتغذية ونمط الحياة الصحية في المناهج الدراسية.
- إدخال الحدائق المدرسية.
- إنشاء وحدات المراقبة والتفتيش.

- الإجراء ٢: إطلاق حملة توعية على مستوى البلاد تشمل وسائل الإعلام الوطنية فيما يتعلق بتبادل المعلومات حول كيفية تحسين الغذاء الجيد للصحة.

وقد يساعد اعتماد برامج كافية للوجبات المدرسية على تحسين حصول الأطفال على التعليم، فضلًا عن تعزيز رفاهيتهم وحالتهم التغذوية. ولكي تكون هذه البرامج مستدامة، يجب أن:

- يتم تأسيسها وصيانتها على المستوى الوطني.
- جعل المشاركة المجتمعية ذات مغزى.
- الربط بالقطاع الزراعي المحلي.
- استهداف الفئات الضعيفة.
- استهداف المناطق الريفية والحضرية على السواء للإسراع من تتبع نتائج هدف التنمية المستدامة ٢.

,سيساعد هذا النهج المتكامل في بناء سوق محلي أكثر ادامة من خلال تثقيف المجتمعات المحلية بالأهمية الغذائية لتناول المنتجات الموسمية والمحلية.

٥,٣,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

تتطلب الإجراءات الأربعة المقترحة في إطار الهدفين ١ و ٢ والموضحة في العنصر ٤,٣,٤ استثمارًا سنويًا قدره ١٤,١ مليون دولار أمريكي ومتوسط ميزانية سنوية متكررة تبلغ حوالي ٢٨١ مليون دولار أمريكي (الملحق ٢: الجدول ٤). وكما هو موضح في الملحق ٢: الجدول ٤، فإن بعض الإجراءات (١ و ٢) المرتبطة بالهدف ١: تحسين الحالة التغذوية للمجموعات الضعيفة والمعرضة للخطر، تتطلب برنامجًا مبدئيًا مدته ثلاث سنوات بينما تتطلب الإجراءات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية دورة استثمار مدتها خمسة أعوام. ولقد استخدم هيكل التكلفة ميزانية معروفة من مشروع قائم داخل البلد أو مشروع عالمي، ويوصي بتقدير خط الأساس الأولي بناءً على المرافق القائمة والإجراءات المتضافرة من الجهات الفاعلة الأخرى. وتهدف الإجراءات المقترحة إلى العمل كمبادرات تجريبية لتكون قابلة للتوسع مع اعتبارات مناسبة خاصة بكل سياق. غير أنه من المهم أيضا التأكيد على أن التركيز على النظم التعليمية سوف يضمن تكاليف بدء تشغيل أقل واستدامة أطول.

٦,٣,٤. توصيات إجرائية خاصة

يبدو أن البرامج الأكثر ادامة والمملوكة للحكومة هي تلك البرامج المصممة والمنفذة كليًا من قبل قطاعات التعليم والصحة والزراعة. وتماشيًا مع تحول النموذج نحو توريد الغذاء وإنتاجه محليًا وبعيدًا عن المعونة الغذائية باستثناء الأزمات الإنسانية، تقوم البلدان في جميع أنحاء العالم بإنتاج أطر تنظيمية أقوى بالإضافة إلى الآليات الخاصة بالتقرير المالي.

وتشمل الاتجاهات المستجدة دورًا أقوى للمجتمع في السياسة الوطنية، وزيادة الاعتراف بدور صغار المزارعين، بما في ذلك النساء، في إنتاج الغذاء وإعداده. وستركز التدخلات الشاملة والمتكاملة المقترحة على الابتكار والتنسيق الفعال بين الأطراف المعنيين الرئيسيين، والتي بدورها ينبغي أن تسهم في جعل البيئات التعليمية أكثر أمانًا مع تحسين مرافق الصرف الصحي والحصول على مياه الشرب.

ويعتمد ذلك على دراسات الحالة الناجحة في النطاقات الجغرافية المختلفة، بما في ذلك البرازيل وكينيا وجنوب إفريقيا (Drake et al. ، ٢٠١٦). ومن الأمثلة الأخرى المماثلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برنامج «المطبخ الصحي» في الأردن، حيث توسعت برامج الوجبات المدرسية لتوفير فرص دخل للنساء، وتونس، حيث يتم تنفيذ برامج تجريبية للطعام من خلال تشجيع الارتباط مع الإنتاج الزراعي المحلي واستخدام المنتجات المحلية في قوائم الطعام المدرسية (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٦ ب). وسيشجع ذلك على التحاق الطلاب بالمدارس وحضورهم بها، كما يساهم في زيادة استمرار بقاء الفتيات المراهقات في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة المقترحة ستعزز التوعية التغذوية والعادات الغذائية الأفضل، وتشجع على تنويع الإنتاج مع التركيز بشكل خاص على المحاصيل المحلية. كما أن المشاركة المجتمعية سوف تعمل على تعزيز ادامة هذا البرنامج. وستتضمن هذه المبادرة الإجراءات التالية.

الإجراء ١: مستوى المدرسة

- ستبدأ برامج الوجبات المدرسية بمرحلة تجريبية تشمل المدارس التي لديها أعلى نسبة من الأطفال المستحقين للحصول على وجبات مدرسية مجانية. وسيتم اختيار المدارس الابتدائية من خلال تطوير عملية لبرامج الحد من الضعف على المستويين الريفي والحضري.
- سيتم تجديد مباني المدارس الابتدائية. وسيتم تجهيز هذه الأبنية المستهدفة بالمبادرة بقاعات للطعام وحدائق مدرسية ومرافق صرف صحي مراعية لاعتبارات الجنس مع إمكانية الوصول إلى مياه الشرب.
- سيتم إدخال التعليم التغذوي، ونهج دليل الهرم الغذائي١ وموضوعات البستنة المدرسية إلى المدارس، وتكييفها وفقًا لعمر الطلاب.

الإجراء ٢: مستوى الوزارة -وزارات التربية والصحة العامة

- سيتم إطلاق حملة توعية بالبلد، كما ستساهم وسائل الإعلام الوطنية في تبادل المعلومات حول كيفية تحسين الغذاء الجيد للصحة والنتائج التعليمية للطلاب.

- ستتم مراقبة الوجبات المدرسية لتحديد ما إذا كان التقدم قد تم إحرازه. وستتخذ الحكومة إجراءات أساسية في بداية البرنامج، وتجري عمليات تفتيش بإنتظام لضمان معايير الجودة وجمع البيانات بانتظام حول الجودة الغذائية للغذاء مقابل رفاهية الأطفال والتحصيل التعليمي.

الإجراء ٣: مستوى السياسة

- ستقوم الحكومة بإجراء مشاورات عامة للتأكد من منح أصحاب المصلحة الرئيسيين - بمن فيهم الطلاب - الفرصة ليقولوا كلمتهم بشأن اتجاه السياسة.

- سيتم اقتراح دمج عنصر التوعية التغذوية في المناهج الدراسية الوطنية.

- سيتم إطلاق المبادئ التوجيهية الخاصة بالمطاعم المدرسية التي تقدم المتطلبات اللازمة لتوفير قائمة مدرسية صحية مناسبة لأعمار الطلاب. ويشمل ذلك الترويج لاستهلاك اللحوم والدواجن والأسماك الغنية بالزيوت والفواكه والخضراوات عالية الجودة والخبز والحبوب الأخرى والبطاطس، واستبعاد المشروبات المضاف إليها السكر أوالرقائق أو الشوكولاته أو الحلويات في الوجبات المدرسية. كما يجب وضع معايير للجودة المتعلقة بصحة ونظافة الموظفين ، والنظافة العامة، وحفظ الأغذية، والتسليم، والتخزين، والعرض والتعبئة والتغليف، ويلتزم بها موردو الأغذية والمزارعون المحليون.

٤,٤. الركيزة ٤: زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء

١,٤,٤. الخلفية

يرتبط التوظيف، باعتباره جانبًا رئيسيًا من جوانب هذه المراجعة، باتجاهات التحضر والفقر في المناطق الريفية بالعراق.

واليوم يعيش ٦٩,٩ بالمئة من العراقيين في المناطق الحضرية، بينما تعيش نسبة أخرى تبلغ ٣٠ بالمائة في المناطق الريفية، وهي تشمل الفئات الأكثر ضعفًا. يعتبر العراق واحد من أكثر الدول شبابا على مستوى العالم، حيث ما يقرب من نصف سكان العراق دون سن ٢١ سنة. كما أن معدل البطالة الوطني في العراق يبلغ ١٢,٧ بالمائة، مع وجود ٧ بالمائة من الذكور و ١٣ بالمائة من الإناث من العاطلين عن العمل. ومن بين هؤلاء الموظّفين، يعمل ٤٠ بالمئة في وظائف حكومية في حين أن الباقي يعملون في القطاع الخاص (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

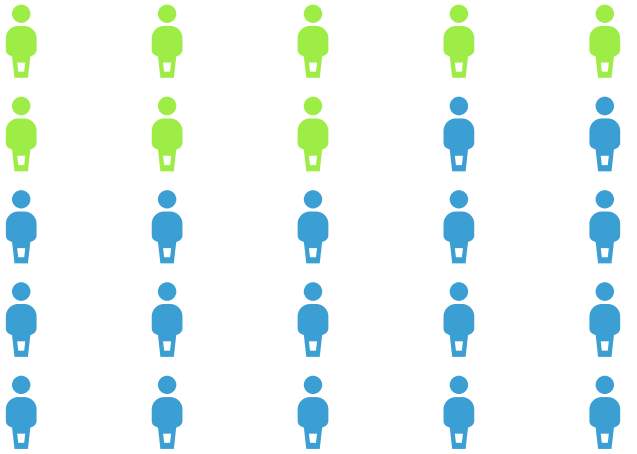

٢,٤,٤. الاتجاهات السابقة

لقد تأثر القطاع الزراعي بالعراق تأثرًا عميقًا بالنزاعات والتغيرات الناتجة في القيادة وإدارة الأراضي. فقد فقدت الأصول والسلع الزراعية عندما أجبر المزارعون على الهجرة، تاركين وراءهم أسباب رزقهم الزراعية وغيّروا قطاع عملهم. وحيث أن فرص العمل مقابل أجر، بما في ذلك الوظائف في البناء والحكومة، أصبحت خيارًا أكثر شيوعًا، فقد انخفض عدد الأشخاص المشاركين في الإنتاج الزراعي (GOAL، ٢٠١٦).

٣,٤,٤. القضايا والحالة الراهنة

يتم عرض قضايا التوظيف، على رأس الأجندة العراقية، حيث تخرج بالنتيجة ١ لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق في ٢٠١٨-٢٠٢٢ (استراتيجية التخفيف من الفقر، ٢٠١٧). وفي إطار النتيجة ١، يشمل مجال العمل الأول الحاجة إلى تطوير المشاريع الزراعية والأعمال التجارية في المناطق الريفية، بدءًا بتعليم جيل الشباب في المدارس. ولعل هذا لضمان أن القانون رقم ٢٠١٣/٢٤، بشأن تنظيم إيجار الأراضي الزراعية وامتلاك الحق في التصرف للخريجين والأطباء البيطريين، يمكن أن يأتي بثماره. ومع ذلك،

[١] الهرم الغذائي هو الدليل الأساسي الذي يساعد على وضع نظام غذائي صحي وفقًا لمتطلبات الجسم. وفي عام ١٩٩٢، أصبح الهرم الغذائي هو الدليل الأكثر فائدة وتأثيرًا في التاريخ. وقد اعتبر نهجًا غذائيًا كاملًا لكفاية العناصر الغذائية واعتدالها من أجل نشر الوعي بالأنماط الغذائية الجديدة.

فإن التعليم العراقي على جميع المستويات تعوقه المناهج المتقادمة، وطرق التدريس غير الكافية والبنية التحتية الضعيفة. وإلى جانب محدودية التزامات الدولة في مجال التعليم، فإن مستوى محو الأمية منخفض بشكل عام، وخاصة في المناطق الريفية حيث تؤثر الأمية على ٢٥ بالمائة من السكان مقارنة بنسبة ١٤ بالمائة من الأمية في المناطق الحضرية (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

- كيف يمكن للزراعة أن تصبح عملا تجاريا جذابًا، وتخفض البطالة وتزود الناس -النساء والشباب على وجه الخصوص - بعمل لائق ومرضٍ؟

٤,٤,٤. الاحتياجات والأولويات

إن الهدف الرئيسي للركيزة ٤: زيادة فرص العمل، وخاصة بين الشباب والنساء، هو تحسين الوصول لفرص العمل ، في كل من المناطق الريفية والحضرية. ولتحقيق هذا الهدف، تم اقتراح برنامج مدته خمس سنوات يهدف إلى خلق فرص عمل أكبر للشباب والنساء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ويتم اقتراح إجراءين لتنفيذ البرنامج.

- الإجراء ١: توفير التدريب المهني والفني قصير الأجل للشباب والنساء والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية والحضرية من خلال جملة أمور منها إنشاء حاضنات الأعمال (وهي منظمات تقدم مجموعة من الموارد للشركات الناشئة والأعمال التجارية الزراعية في مراحلها المبكرة)، بما في ذلك الوحدات المتنقلة للمناطق الريفية.

- الإجراء ٢: وضع دورات تدريبية متوسطة الأجل (مدتها سنتان) في التدريب الفني والمالي وإدارة الأعمال في كليات منتخبة لفنيي ومديري المزارع، وإنشاء منح دراسية لعدد ٢٠٠ طالب في السنة.

- الإجراء ٣: إنشاء صندوق للاستثمار الزراعي والريفي. حيث يدعم الصندوق إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة ذات صلة بالأنشطة داخل وخارج المزرعة، بما في ذلك: إنتاج محاصيل تجارية ذات قيمة عالية؛ وحدات تأجير المعدات والآلات وأنشطة التجهيز والنقل والتعبئة، وفي المناطق الحضرية أيضًا.

٥,٤,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

ستتطلب الإجراءات الثلاثة الواردة في العنصر ٤,٤,٤ ميزانية خمسية قدرها ٧٧ مليون دولار أمريكي. وكما هو مفصل في الملحق ٢: الجدول ٥، فإنه يتم تخصيص ٨٩,٦ بالمائة من الميزانية للاستثمار، بينما تغطي البقية التكاليف المتكررة. ويتم تخصيص تكاليف الاستثمار بشكل رئيسي خلال السنوات الخمس. كما يعتمد هيكل التكلفة على المبادرات السابقة التي تستهدف التوظيف، ولا سيما من خلال التدريب المهني بقيادة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA). إن الهدف من الإجراءات المقترحة هو القيام بمبادرات رائدة في إطار الإجراءات والميزانية الأوسع نطاقًا في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل تعزيز النهج المبتكرة. ويجب أن تخضع الإجراءات التجريبية لتحليل كامل لنقاط القوة والضعف، وذلك من أجل تقديم الملاحظات للمؤسسات الوطنية ، وتخصيصها للسياقات المحلية.

٦,٤,٤. توصيات إجرائية خاصة

تركز هذه التوصية بصورة أساسية على بناء التعافي لما بعد الأزمات، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمبادرة «الغذاء الصحي في المدرسة الصحية»، كما هو موضح في الركيزة ٣، والتي تتناول العبء الثلاثي لسوء التغذية في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢. وسوف يتم استخدام نهج زراعي خاص بالتغذية كمنصة توصيل للتدخلات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الفتيان والفتيات المراهقين. وفي الواقع، ستساعد هذه المبادرة على زيادة قدرات صغار منتجي الأغذية وتعزيز مهارات الشباب والنساء من خلال أنشطة التدريب المهني. وسوف يتعين تحديد استراتيجيات مختلفة ومواءمتها من أجل اعتمادها على المستويين الحضري والريفي، مع الاعتراف بأن العمالة، لا سيما في المناطق الحضرية، تتطلب مشاركة القطاعات غير الزراعية. وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية، سيتم تطوير وحدات متنقلة لجعل التعليم والتدريب المهنيين أكثر سهولة لسكان الريف في العراق من خلال الإجراءات التالية.

الإجراء ١: المستوى المجتمعي

- إنشاء وتجهيز مرافق طبخ تديرها النساء المستهدفات من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، واللواتي تدربن في المدارس لإدارة المطاعم.

- تعزيز العيادات الصحية وتوعية النساء بتغذية الأم والطفل، لا سيما في المناطق الأكثر تضررًا.

- تعزيز إنتاج المزارعين المحليين وإنشاء سلاسل توريد محلية لشراء السلع الأساسية لخدمات الوجبات المدرسية.

- إنشاء تعاونيات محلية ومنظمات لصغار المزارعين بهدف توفير الخدمات الزراعية مثل التسويق والتمويل المالي واستغلال المياه والميكنة والنقل.

الإجراء ٢: مستوى الوزارة

- التدريب المهني على أساسيات الطهي والغذاء المدرسي وإدارة الأعمال الغذائية والدعم الفني للنساء المستهدفات، بما في ذلك النساء اللواتي ينتمين إلى الفئات المحرومة واللاجئات.

- توجيه التدريب المهني والدعم الفني للمزارعين الفيراء من أصحاب الحيازات الصغيرة بما في ذلك العاملات في مجال التوعية الزراعية، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم بشأن التكنولوجيات الذكية مناخيًا، ونظم الزراعة، واستغلال المياه، وزيادة الإنتاج والمبيعات الزراعية.

الإجراء ٣: مستوى السياسة

- تطوير برنامج التأهيل والتدريب المهني على أساسيات الطهي، وتقديم الطعام للمدارس وإدارة الأعمال الغذائية مع الاعتماد الرسمي من هيئة الفحص.

- تشجيع خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية على إقامة مشاريع زراعية وشركات توفر فرص عمل وتستفيد من القانون رقم ٢٠١٣/٢٤ الذي يدعو إلى تشجيع ريادة الأعمال الشبابية من خلال مبادرات حاضنة الأعمال.

٥,٤. الركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير

١,٥,٤. الخلفية

إن السياسات التجارية والإنحرافات المتولدة لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الأمن الغذائي، ومن ثم فمن الأهمية بمكان أن يتم تقييمها. ويتم قياس الإنحرافات التجارية من خلال معدلات المساعدة المقدرة والقائمة على مقارنات أسعار السلع المحلية مع أسعار السوق العالمية الخالية من الإنحرافات (Nelson and Argwings-Kodhek، ٢٠٠٧). على الرغم من تنفيذ السياسات التجارية على المستوى الوطني، إلا أنها تؤثر أيضًا على الأمن الغذائي الفردي. ومع ذلك، سيتم توجيه تأثير السياسات التجارية على المستوى الفردي دائمًا من خلال الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المحلية التي ستنتج نتائج مختلفة اعتمادًا على الحالة الفردية (Christopher، ٢٠٠٣). وبالتالي، فهناك حاجة للنظر في السياسات التجارية بنظرة متعددة القطاعات، لأن التغيرات في سياسات التجارة الزراعية من شأنها أن تؤثر على القطاعات التي تتجاوز الزراعة والعكس صحيح.

كما ستؤدي التغيرات في السياسات التجارية إلى حدوث تغيرات جغرافية واجتماعية غير مباشرة (Stevens، ٢٠٠٢)، مما يؤثر على فئات السكان الاجتماعية والاقتصادية الحالية بدرجات مختلفة. ونتيجة لكافة هذه الأسباب، فإن النظر بعناية في السياسات التجارية القائمة والمتغيرة وآثارها الخاصة على الأمن الغذائي سيشكل العنصر الرئيسي لأي تحليل وطني للأمن الغذائي. إن حالة العراق معبرة للغاية فيما يتعلق بالعلاقة بين التجارة والأمن الغذائي. فسرعان ما انتقل العراق من وضع سلطوي إلى شكل متقدم من الليبرالية، والذي كان له، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والتهديد الإرهابي، آثار هامة على أنماط الإمدادات الغذائية المحلية. وبالإضافة إلى تحليل هذه الآثار، تهدف هذه المراجعة إلى تصوير أهم السياسات التجارية التي تؤثر على مؤشرات «الأمن الغذائي»، وتحديد المسارات التي تم من خلالها توجيه هذه التأثيرات.

٢,٥,٤. الاتجاهات السابقة

يمثل القطاع الزراعي للعراق عنصرًا صغيرًا ولكنه حيوي في الاقتصاد العراقي. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، تأثر دور الزراعة في الاقتصاد بشدة بتورط العراق في النزاعات العسكرية وبدرجات متفاوتة بالجهود الحكومية المبذولة لتعزيز و / أو السيطرة على الإنتاج الزراعي. قبل «عصر النفط»، كان القطاع الزراعي في العراق هو أهم مساهم في اقتصاد البلد. ومع تطور قطاع النفط في الثلاثينات (Schnepf ، ٢٠٠٤)، ارتفعت عائدات النفط، وانتقل العراقيون من مزارعهم إلى المدن، وتضاءل الإنتاج الزراعي بالتوازي مع النمو السكاني السريع. وبحلول عام ١٩٦٠، تجاوز الطلب على الأغذية الإمدادات الغذائية، مما زاد من اعتماد البلد على الواردات الغذائية (Schnepf ، ٢٠٠٤؛ Gibson et al.، ٢٠١٢)، وبحلول عام ١٩٨٠، كان العراق يستورد نصف إمداداته الغذائية. بحلول عام ٢٠٠٢، تم استيراد ما بين ٨٠ و ١٠٠ بالمائة من المواد الغذائية الأساسية - القمح والأرز والسكر والزيت النباتي والوجبات البروتينية - (Schnepf ، ٢٠٠٤). ولقد أدى هذا إلى قيام الحكومة العراقية بمراجعة سياسة إنتاج القمح والتركيز على المحاصيل ذات الدخل المرتفع مثل التمور وغيرها من الفواكه والخضروات.

ولقد اتسمت السياسة الزراعية السائدة في العراق بإصرار الدولة على مراقبة ودعم أسعار المدخلات الزراعية وتوزيع المنتجات،

فضلًا عن دعم أسعار الإنتاج للمحاصيل الاستراتيجية (Lucani and Saade، ٢٠١٢). في عام ١٩٧٩، أدخلت حكومة العراق، من خلال المنظمة العامة للتسويق الزراعي (GOAM)، سياسات تسويقية في البلاد تهدف إلى تثبيت دخل المزارع، وتقديم الدعم للإنتاج الزراعي، وحماية المستهلكين من خلال استقرار الأسواق الزراعية (Harbi ، ٢٠٠٧). . وأُدخلت أسعار مضمونة، ومرافق تخزين عامة للسلع الغذائية، وأسواق الجملة العامة، التي أنشئت في العراق في ذلك الوقت، بالتوازي مع سياسات زراعية أخرى تتعلق في معظمها ببرامج الدعم الخاصة بالأسعار والمدخلات الزراعية والغذائية.

ولقد كانت الأهداف المعلنة لهذه السياسات هي حماية المنتجين والمستهلكين الفقراء من الاحتكار والمنافسة الأجنبية. تم دعم سياسات التسويق هذه من خلال سياسات الائتمان بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩، والتي استفاد منها بشكل رئيسي منتجي الخضراوات (Telleria et al. ، ٢٠١٢). ولقد أثر انخراط العراق في النزاعات المسلحة ، بداية من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، تأثيرًا شديدًا على الأمن الغذائي للبلد. وخلال هذه الفترة، توسعت المساحة المحصودة في العراق، كما تزايد الإنتاج لمعظم المحاصيل، على الرغم من توجيه العمالة والموارد نحو المجهود الحربي (Schnepf ، ٢٠٠٤). وحتى التسعينات، لم تحقق سياسات الاكتفاء الذاتي في العراق أهدافها، في حين أن النمو السكاني السريع المقترن بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، والإنتاجية الزراعية الراكدة بشكل عام، قد زاد بشكل ثابت من الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية.

منذ ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٩ (قبل حرب الخليج عام ١٩٩١)، كان العراق وجهة رئيسية للمنتجات الزراعية للولايات المتحدة ويمكنه شراء كميات كبيرة من السلع الزراعية الأمريكية من خلال ائتمان التصدير التابع لوزارة الزراعة الأمريكية. وبعد حرب الخليج، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، أدت عقوبات الأمم المتحدة، التي تم تنفيذها في أغسطس ١٩٩٠، إلى إنشاء برنامج تقنين غذائي في إطار نظام البطاقة التموينية الذي لا يزال قيد الاستخدام.. وفي التسعينيات، تم إيقاف ائتمان التصدير لوزارة الزراعة الأمريكية للعراق وكانت تجارة الولايات المتحدة الزراعية مع العراق عند أدنى مستوياتها. ونتيجة لذلك، فقد اتخذت الحكومة المركزية العديد من الخطوات لزيادة كلًا من المنتجات المحلية ومراقبتها، والتدخل من خلال احتكار تسويق جميع الحبوب ومحاصيل البذور الزيتية، والتحكم في أسعار السوق للسلع الزراعية الأخرى.

وفي عام ٢٠٠٧، بدأ العراق مبادرة زراعية لمدة عشر سنوات استهدفت الاكتفاء الذاتي في الغذاء الأساسي (القمح) من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. حيث تشجع المبادرة القطاع الخاص من خلال تقديم دعم للمدخلات بالإضافة إلى دعم الأسعار لبعض المواد الغذائية الأساسية (Woertz، ٢٠٠٧؛ Lucani and Saade، ٢٠١٢). وقد شجعت المبادرة على تشكيل رابطات المزارعين واعتمدت على تعزيز دور القطاع الخاص ونظام جديد لتعاقدات الأراضي يمكن بموجبه تخصيص مزارعين جدد للأراضي من خلال عقود محددة مع الدولة شريطة أن يستخدموها في الإنتاج الزراعي. وتم إنشاء صندوق تمويل خاص لتقديم قروض صغيرة بأسعار فائدة تفضيلية لتشجيع الأسر الزراعية الفقيرة وصغار المزارعين ورجال الأعمال على بدء مشاريع منتجة ومدرة للدخل في المناطق الريفية. وقد استخدمت هذه الأموال في المقام الأول لدعم المدخلات وكذلك دعم أسعار المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية مثل القمح والشعير والأرز والذرة والتمر. كما يتم توفير التمويل لستة صناديق خاصة تقدم قروضًا صغيرة بدون فائدة لتشجيع الأسر الزراعية الفقيرة وصغار المزارعين ورجال الأعمال على البدء في مشاريع منتجة ومدرة للدخل في المناطق الريفية. ووفقًا لوزارة الزراعة، فقد صرف من هذه الصناديق أكثر من ٨٠٠ مليار دينار عراقي (حوالي ٥٧٠ مليون دولار أمريكي) منذ عام ٢٠٠٨، مع تجاوز معدل السداد ٩٥ بالمائة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢).

٣,٥,٤. القضايا والحالة الراهنة

وفي إطار خطة التنمية القطرية (٢٠١٠-٢٠١٤)، قررت الحكومة إصلاح نظام البطاقة التموينية من خلال تقليل عدد المستفيدين واستهداف أفقر أفراد المجتمع فقط. كما يهدف الإصلاح إلى رفع الأسعار المحلية، وبالتالي توفير المزيد من الفرص للقطاع الخاص. وتستمر نفس الاستراتيجية مع خطة التنمية القطرية الأخيرة (٢٠١٨-٢٠٢٢). وفي أيامنا هذه، لا تزال وزارة التجارة العراقية هي المستورد الرئيسي للسلع الاستراتيجية الرئيسية، مثل القمح والأرز والزيت النباتي والبقوليات - وهي السلع التي لها أكبر قيمة واردات، كما هو موضح في الملحق ١: الجدول ٦. وتحتكر وزارة التجارة استيراد هذه المنتجات رغم انفتاح سوق الاستيراد على القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنحرافات المحلية تنتج عن دعم وزارة التجارة للتخزين المحلي وتوزيع هذه المنتجات من خلال نظام البطاقة التموينية - الأمر الذي يعمل على تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية ولا يحفز استيرادها من قبل القطاع الخاص. كما أن التوزيع الواسع النطاق للأغذية المدعومة لا يشجع على تطوير الزراعة التنافسية في القطاع الخاص والأسواق الشفافة، وهو يعمل أيضًا ضد تنويع النظم الإنتاجية لصغار المزارعين (Lucani and Saade، ٢٠١٢). ويمكن تلخيص القضايا الحالية التالية، في إطار الركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير، على النحو التالي.

- **الواردات.** تعتبر مستويات الواردات الغذائية في العراق عالية للغاية وتنمو بسرعة. وقد ارتفع مؤشر قيمة الواردات

الزراعية من ١٠٠ في ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى ٢٩٣ في عام ٢٠١٣، مما يشير إلى زيادة تبلغ حوالي ٣٠٠ بالمائة من قيمة السلع الغذائية المستوردة. كما زادت قيم الواردات القائمة على أسعار عام ٢٠٠٥ من ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣. ولا يزال الاعتماد على الواردات مرتفعا بالنسبة لمعظم السلع الزراعية الاستراتيجية.

- **الإنتاج الزراعي.** على الرغم من إمكانات الإنتاج العالية نسبيًا، فإن الإنتاج الزراعي الفعلي محدود، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن آليات السوق الداخلية غير فعالة بسبب إخفاقات السوق، وتضخم الواردات، وسلاسل القيمة الغير فعالة، ونقص فرص العمل.

- **تجارة السوق.** إن الأسواق العراقية ليست منفتحة تمامًا على منافع التجارة الحرة التي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على كل من المنتجين والمستهلكين. ولقد حظيت الأسواق الاستهلاكية بدعم كبير من الحكومة، مما أدى إلى وجود انحياز على المستوى الإنتاجي.

- **سلاسل القيمة.** إن سياسات السوق التي تفضل تكامل الأسواق لصغار المزارعين في سلاسل القيمة الخاصة بهم والسماح بارتفاع أسعار المنتجين لسلة أوسع من السلع الزراعية ستكون بالتأكيد حافزًا فعالًا لزيادة الاستثمارات الخاصة الرامية إلى تحسين الإنتاجية والسماح بالإتجاه نحو المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية .

- **دعم سعر المستهلك.** تخفيض الإعانات الموجهة لسعر المستهلك واستهدافها على نحو أفضل سيؤدي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في استيراد الأغذية، وتحسين إنتقال الأسعار بين الأسواق الدولية والوطنية، الأمر الذي يمكن بدوره أن يكون حافزًا جيدًا للإنتاج.

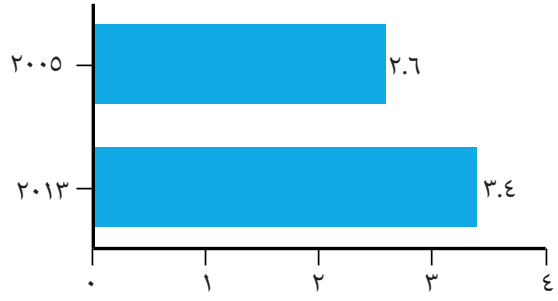

٤,٥,٤. الاحتياجات والأولويات

إن الهدف من الركيزة ٥ هو إنشاء نظام تجاري وتسويقي وتسعيري يشجع الإنتاج الزراعي بكفاءة تتماشى مع الميزة النسبية للعراق. وهذا يشمل مراجعة سياسات التجارة الدولية، وسياسات التسعير والتسويق المحلية المتعلقة بالزراعة. وتقترح هذه المراجعة الإجراءات التالية في إطار الموضوع العام للسياسات التجارية والأمن الغذائي.

- الإجراء ١: إنشاء فريق عمل لتطوير استراتيجية تجارية شاملة للمنتجات الزراعية واقتراح تغييرات مع تقييم تأثيرها.

- الإجراء ٢: إنشاء فريق عمل لمراجعة سياسات التسويق والتسعير المتعلقة بالزراعة واقتراح تغييرات لتشجيع إنتاج أكثر فعالية وتعزيز تكامل السوق، داخل العراق ومع بلدان المنطقة.

- الإجراء ٣: إنشاء آليات لتحسين استهداف الإعانات، وخاصة لصغار المزارعين لإنتاج محاصيل ذات قيمة عالية والزراعة الذكية مناخيًا.

٥,٥,٤. الاحتياجات المالية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢

ويوفر توزيع الاحتياجات المالية للاستثمارات بموجب الركيزة ٥، كما هو مبين في الملحق ٢: الجدول ٧، تقييمًا تمهيديًا للاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الإجراءات ١ و ٢ و ٣ وتعزيز الأمن الغذائي في العراق من خلال سياسات تجارية محسنة وأفضل استهدافًا. إن تكاليف هذا المكون - الذي يهدف إلى إنشاء نظام تجاري وتسويقي وتسعيري يشجع الإنتاج الزراعي بكفاءة وبما يتماشى مع الميزة النسبية للعراق - ليست عالية، لأن معظمها مكرس لإنشاء آليات لتحسين استهداف الإعانات، لا سيما لصغار المزارعين لإنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية والزراعة الذكية مناخيًا. ويبلغ إجمالي الاستثمارات في إطار هذا البرنامج حوالي ٩ ملايين دولار أمريكي، على مدى ثلاث سنوات، أو حوالي ٣ ملايين دولار أمريكي سنويًا. وسيتم توزيع المبلغ الإجمالي بين إجراءات الاستثمار الرئيسية الثلاثة المشار إليها في الملحق ٢: الجدول ٧.

٦,٥,٤. توصيات إجرائية خاصة

تحتاج استراتيجية زراعية واحدة في العراق إلى معالجة دعم المستهلك، ومشاركة القطاع الخاص في استيراد الغذاء، واستغلال الأراضي ومساحات المحاصيل، ، ومستويات الإنتاجية، والإنحرافات في أسعار المنتجين، وهي كلها عناصر مترابطة بعضها ببعض. ويوجد لدى العراق بالفعل إستراتيجية شاملة تتمثل في خطة التنمية القطرية للعام ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، والتي تميل إلى سد أجزاء

- من الفجوات الإنتاجية. في خطة التنمية القطرية هذه ، تركز الإستراتيجية القطرية على تنفيذ الخطط التالية.

- تعبئة الموارد والخبرات لتطوير استراتيجية سياسية شاملة تشمل الاستثمارات الفنية الجارية لأغراض تطوير الري والأراضي وغيرها من البنية التحتية.

- تنسيق البرامج الوطنية لضمان الاستثمارات المشتركة التوافقية من خلال الإجراءات والسياسات السوقية وغير السوقية. وهذا يتطلب ثلاثة إجراءات محددة:

- وضع استراتيجية تجارية شاملة للمنتجات الزراعية حيث تتمتع البلاد بالميزة نسبية.

- مراجعة سياسات التسويق والتسعير المتعلقة بالزراعة واقتراح التغييرات اللازمة لتشجيع الإنتاج الأكثر كفاءة وتعزيز تكامل الأسواق، بما في ذلك مع دول المنطقة.

- وضع سياسات وآليات للتمكن من تحسين استهداف الإعانات، وخاصة لصغار المزارعين لإنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية والزراعة الذكية مناخيًا.

٥ توصيات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية

الفصل ٥. توصيات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية

يعرض هذا الفصل التوصيات ويحدد خارطة طريق للمضي قدمًا. ويتمثل محور النقاش الرئيسي لهذه المراجعة ا في أهمية مواءمة السياسات لمعالجة العوامل الفورية والكامنة المحددة للأمن الغذائي والتغذية في العراق. وسيتطلب ذلك تحقيق هدف شامل ومتفق عليه يركز على العمل المدروس عبر القطاعات المختلفة. إن العمل باتجاه هذه السياسة المترابطة والمتماسكة والبرمجة المطلوبة يثير تحديًا حقيقيًا لحكومة العراق.

١,٥. معالجة التحديات الرئيسية: السياسة الكلية والمتسقة للأمن الغذائي والتغذوي

التحدي الرئيسي الذي يواجه العراق هو وضع سياسة شاملة للأمن الغذائي والتغذوي واستراتيجية للقضاء على الجوع، من شأنها تعزيز وتوحيد التدخلات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وسيتطلب التعامل مع الدوافع المعقدة والفاعلة حاليًا بالعراق لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي مجموعة من السياسات الواضحة والكافية والبرامج ذات الصلة المتسقة والتي تعزز وتكمل بعضها البعض، وبالتالي تساهم في الأهداف والنتائج المشتركة.

٢,٥. تأسيس آلية تنسيق بين كافة الأطراف المعنية: إدارة القضاء على الجوع

سيتم تحقيق أفضل النتائج، من حيث التنفيذ الفعال، عندما تكون تدخلات السياسة متماشية بشكل جيد مع الدوافع السياسية، وهناك تنسيق في تنفيذ هذه السياسة المعقدة والمتعددة الأبعاد من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الأمم المتحدة، البنك الدولي، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. إن وجود آلية تنسيق مؤسسية وشاملة مناسبة - مدعومة بإطار تشريعي قوي - سيضمن أن أهداف السياسة تتناولها مختلف القطاعات وأن التنفيذ يتم بطريقة سلسة للغاية وقابلة للمساءلة. وسيتطلب ذلك تعزيز القدرات المؤسسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق درجة أعلى من التماسك والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة.

٣,٥. توصيات إجرائية عامة

وكما أكدنا، فإن تحقيق أهداف «تحدي القضاء على الجوع» سيتطلب أكثر بكثير من قطاع واحد - مثل الزراعة، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية - لتنفيذ التدخلات بصورة منفصلة. وتستند توصيات السياسة والاستراتيجية التالية إلى قدر كبير من المعلومات ووجهات النظر التوافقية التي تم جمعها من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المشاركين في عملية التشاور المكثفة، كما تم تحليلها باستخدام أحدث المعلومات البحثية المتاحة. وتقدم هذه المراجعة الاستراتيجية خمس توصيات رئيسية كمجالات ذات أولوية مع استراتيجيات محددة لتحقيق الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢.

١,٣,٥. توصيات للركيزة ١: تحسين أدوات شبكة الأمان الاجتماعي

- معالجة الثغرات ونقاط الضعف الرئيسية في أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية وبرامج شبكات الأمان الحالية لضمان استهداف الفئات الأشد فقرًا والأكثر ضعفًا، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، وتحسين التنسيق المؤسسي.
- اعتماد نظم معلومات الحماية الاجتماعية الرقمية الآمنة وضمان شمولية ودقة قواعد البيانات الخاصة بالفئات الضعيفة في العراق.
- إجراء مسح شامل لجميع مؤسسات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتحديد: ما إذا كانت تعمل أم لا؛ مواقعها الجغرافية؛ وعدد الأشخاص الذين يمكنها الوصول إليهم وتقديم الخدمات لهم.
- تنويع مصادر التمويل وذلك، على سبيل المثال، من خلال تخصيص جزء ثابت من إيرادات النفط لشبكة الأمان الاجتماعي.
- تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات الحماية الاجتماعية من أجل تحسين آليات الاستهداف وتوسيع قاعدة التغطية.
- تحسين أداء استهداف شبكة الأمان الاجتماعي، وزيادة البرامج داخل شبكة الأمان التي تكون أكثر فعالية في

- معالجة الحرمان من الأغذية والفقر، مثل إدخال شروط مرتبطة بالنتائج التعليمية والصحية أو استكمال التحويل النقدي بالسلع الغذائية عالية التغذية.

سيؤدي دمج نظام البطاقة التموينية وشبكة الأمان الاجتماعي، من خلال تعزيز المعلومات وتبادل البيانات، إلى تمكين نظام البطاقة التموينية من استهداف الفئات الأكثر فقرًا، ويمكن توجيه جزء من المدخرات التي يتم توفيرها من تخفيض نفقات نظام البطاقة التموينية لتغطية تكاليف شبكة الأمان الاجتماعي المتزايدة. كما سيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة النفقات العامة ونسبة النفقات الإجمالية التي يتم توجيهها بالفعل إلى المستفيدين.

٢,٣,٥. توصيات للركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام

- إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطة الوطنية للتكيف مع المناخ، وبناء القدرة على المرونة للمجتمعات، والتأهب لحالات الطوارئ، ومبادرات تنويع مصادر العيش، مما سيحسن القدرة على تحمل الجفاف الطبيعي المتكرر وتأثيرات التغير المناخي.

- اعتماد نهج زراعي مستدام متسق لمواجهة التحديات الجوهرية والمناخية الخطيرة المقبلة.

- وضع إطار شامل للسياسات من أجل الإدارة المستدامة لموارد المياه، وتحسين القدرات المؤسسية لتخطيط وإدارة الموارد المائية، وتحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة فعالية البنية التحتية الحالية للمياه.

- تعزيز الاستثمارات العامة في إدارة الملوحة، واستصلاح الأراضي، ونظم الري والبزل، وتوفير تدخلات مربحة من الناحية الاجتماعية، وبخاصة تطوير البنية التحتية الزراعية والبحوث والإمدادات الزراعية، في الوقت الذي يتم فيه الانتقال من إعانات دعم الأسعار والمدخلات.

- إحياء الأنشطة الزراعية وسبل المعيشة عبر المناطق الأكثر تضررًا وتدميرًا من خلال التدخل السريع والمركّز، مثل إصلاح أنظمة الري التالفة وتوفير أنظمة ري مؤقتة في شكل آبار جديدة وأنابيب ممتدة لنقل المياه.
- تنويع المحاصيل مع التركيز على المحاصيل ذات الدخل المرتفع مثل التمور والفاكهة والخضروات، وإدخال تكنولوجيات جديدة، مثل تقنيات توفير المياه وأصناف المحاصيل المقاومة للجفاف، من أجل قطاع أكثر إنتاجية.

- تطوير أنظمة البذور الفعالة والمتنوعة والمتكيفة القائمة على تحسين الأداء الوراثي، خصوصًا القمح والشعير، والتي يمكن أن تساعد في تفادي تأثيرات التغير المناخي أو التغلب عليها.

- تحسين أنظمة الأغذية وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز تغيير سلوك المستهلك نحو النظم الغذائية الصحية، وحوكمة قطاعات الجملة والتجزئة لسلسلة القيمة، والقدرة الإجمالية على توفير الغذاء للفئات الرئيسية من المستهلكين، وبخاصة أكثر الفئات ضعفاً في مجال التغذية.

- تحديد ووضع أولويات الاحتياجات المحلية ودعم فرق إعادة الإعمار الإقليمية التي تم وضعها لتقديم المساعدة الفنية لدعم مؤسسات التمويل الصغرى، وبرامج الأعمال الزراعية، وسلاسل القيمة والأسواق، وتسويق المنتجات الزراعية مع التركيز بشكل خاص على قطاع الثروة الحيوانية.

٣,٣,٥. توصيات للركيزة ٣: معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية

تشير الدراسات الخاصة بسياقات جغرافية مختلفة، بما في ذلك البرازيل وكينيا وجنوب إفريقيا (Drake et al. ، ٢٠١٦) وأمثلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٦)، إلى أن أكثر البرامج الحكومية ادامة هي تلك المصممة والمنفذة كليًا بواسطة قطاعات التعليم والصحة والتعليم والتدريب الفني والمهني.

- تعزيز نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق مشاركة أكثر فعالية، وخاصة لتحسين التفضيلات الغذائية الصحية، واستهلاك الأغذية المحلي والموسمي، وسلاسل التوريد الفعالة والمستقرة. سوف يتطلب تحقيق ذلك استثمارات متواصلة.

- تنفيذ برامج تتوافق مع التحول النموذجي نحو التوريد المحلي وإنتاج الغذاء وبعيد عن المعونة الغذائية باستثناء الأزمات الإنسانية. وقد أدى هذا التحول إلى قيام البلدان في جميع أنحاء العالم بإدخال أطر تنظيمية أقوى بالإضافة إلى آليات الإبلاغ المالي. وتشمل الاتجاهات المستجدة دورًا أقوى للمجتمع في السياسة الوطنية وزيادة الاعتراف بدور صغار المزارعين، بما في ذلك النساء، في إنتاج الغذاء وإعداده. كما أنه يستفيد أيضا من دمج عنصر التعليم التغذوي في المناهج الدراسية الوطنية بالمستوى الابتدائي وإعادة صياغة نظم الوجبات المدرسية المخصصة. إن وضع المدارس كنقطة دخول لتوفير الاحتياجات الأساسية لجميع الأطفال العراقيين، مثل الوصول إلى نظام غذائي صحي ومياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي

الملائمة والرعاية الصحية، سيزيد أيضا من مستوى التدخلات الزراعية الحساسة للتغذية التي تهدف إلى تحسين التغذية لكافة الفئات العمرية، وخاصة الرضع والأطفال الصغار، بما في ذلك الحد من سوء التغذية الحاد وإدارته، ونقص الفيتامينات والمعادن.

- تعزيز أنظمة الرصد والمراقبة للتغذية، بما في ذلك الإجراءات الحكومية للحصول على البيانات الأولية منذ البداية ، وإجراء عمليات تفتيش المنتظمة لضمان معايير الجودة وجمع البيانات بشكل منتظم بشأن الجودة الغذائية للأغذية في مقابل رفاهية الأطفال والتحصيل الدراسي لهم. وسيؤدي ذلك إلى تحسين استخدام المؤشرات المتفق عليها والإبلاغ عنها لرصد التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٢.

٥,٣,٤. توصيات للركيزة ٤: زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء

- زيادة الاستثمار في التعاونيات وحاضنات الأعمال التجارية لزيادة فرص العمل، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية لتنويع خدماتها وأنشطتها المتكاملة التي تشمل النساء.

- وضع دورات تدريبية متوسطة الأجل (١ - ٢ عام) في التدريب على الإدارة الفنية والمالية والتجارية في كليات منتخبة لفنيي ومديري المزارع.

- تعزيز ودعم نمو الأعمال. لاحتضان الأعمال، يجب
- على الحكومة إعادة النظر في نظام الائتمان / القروض، وينبغي إجراء تحليل أفضل حول الميزة النسبية لإنشاء أنشطة معينة في المناطق الريفية أو الحضرية. يجب أن يكون التوازن بين المناطق الريفية والحضرية متماشيًا مع تطوير البنية التحتية المخطط من قبل مختلف الوزارات والمحافظات.

- تصميم وتنفيذ استراتيجية قطرية لتنشيط نظام التدريب المهني، من أجل دمج أحدث المعارف والبحوث، والتمكن من تلبية متطلبات سوق العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

- استكشاف مناهج تعليمية بديلة، بما في ذلك استخدام وحدات التعلم المتنقلة، والتعلم عن بعد، والإنترنت، والتلفزيون، ووسائل الإعلام الاجتماعية والهواتف المحمولة كقنوات فعالة للمعرفة لمعالجة التفاوتات بين الريف والحضر.

٥,٣,٥. توصيات للركيزة ٥: إصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير

- تطوير احتياطي غذائي استراتيجي وطني خاص للمحاصيل الاستراتيجية لضمان توفر الغذاء وضمان مخزونات احتياطية من السلع الأساسية لتحقيق استقرار الأسعار اللازم للاستهلاك الأمثل والأمن الغذائي. وستعمل سياسة المخزون الاستراتيجي هذه على حماية الشريحة الفقيرة من السكان أمام أسواق السلع شديدة التقلب. كما ستولي اهتمامًا خاصًا للقمح الذي يهيمن على النظام الغذائي العادي لسكان العراق ويخضع للتغيرات المناخية.

- ضمان أن تتسم أسواق الأغذية بالكفاءة والشفافية، مع التحكم الفعال في تضخم أسعار الغذاء. إن ضوابط الاستيراد والتصدير، وإدارة الإمدادات، وشرائح الأسعار هي أنواع التدابير التي تتخذها الحكومات عادة للحفاظ على الأسعار في الحدود المقبولة.

- استعادة الأسواق الزراعية لجعل سلاسل القيمة تعمل مرة أخرى.

- تعزيز فعالية السوق من خلال أدوات إدارية وتنظيمية مناسبة، وفي الوقت نفسه، الحد من إنحرافات السوق نتيجة لدعم استهلاك الغذاء.

- الشروع في ترشيد التدخل الحكومي في أسعار السلع الزراعية، بالتوازي مع تحرير أسواق الأسمدة والمدخلات الأخرى.

- إجراء دراسة شاملة عن قطاع القمح من أجل تقييم مدى ربحيته المستدامة وفهم إلى أي مدى يمكن تحرير تجارة هذا القطاع في السوق، والتحقيق في ميزة التحول إلى محاصيل ذات إنتاجية أعلى ومدرة للدخل، مثل: التمور والفواكه والخضروات. وكثيرًا ما أدت السياسات الحالية التي تهدف إلى دعم منتجي القمح إلى عدم الكفاءة وانخفاض الإنتاج. ويمثل سعر الشراء الحالي انخفاضًا حادًا في الأسعار في السنوات الأخيرة وقد يؤدي إلى انخفاض المساحة المزروعة في السنوات القادمة. ومن المرجح أن يمثل انخفاض أسعار النفط العالمية وتكلفة إعادة البناء الجارية للعراق عائقا آخر أمام دعم قطاع الزراعة في العراق.

٤,٥. التوصيات الإجرائية العامة

يمكن تحقيق القضاء على الجوع في العراق بحلول عام ٢٠٣٠ في حال ما إذا تم تخصيص الموارد الكافية والسياسات

والاستثمارات المناسبة. سيكون المفتاح إلى ذلك هو وضع عملية لتطوير سياسة شاملة ومتسقة للأمن الغذائي والتغذوي على أساس إجراءات وتوصيات محددة (كما هو موضح في الفصل ٤)، وبناء ترتيبات مؤسسية مناسبة للحكم الفعال لنظام الأغذية، بما في ذلك المواءمة والتنسيق الفعال للبرامج وتخصيص الموارد بكفاءة عبر القطاعات. وهذه الخطوة الأولى، التي تيسرها اللجنة التي يرأسها الأمين العام لمجلس الوزراء، هي عقد منتدى متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة لإنشاء آلية تنسيق. وبالنظر إلى ما بعد إنشاء مثل هذا الكيان، يجب أن تركز الاستراتيجيات والسياسات المناسبة على التحديات الغذائية والتغذوية بالعراق والتي حددتها هذه المراجعة. ولتحقيق ذلك، ينبغي عقد عملية رفيعة المستوى من أجل: (١) مراجعة الركائز الأساسية الخمسة التي تم تحليلها وضمان تركيزها على رؤية مشتركة ترتكز على أساس الأدلة السليمة، و (٢) الاتفاق على الخيارات الاستراتيجية للقضاء على الجوع.

وينبغي أن تقوم هذه العملية بتحديد وتصميم خيارات أو مجموعة سياسات بديلة لمعالجة القضايا الخاصة بكل قطاع أو على مستوى الاقتصاد، وأن تنظر فيما إذا كانت هناك ترتيبات مؤسسية ملائمة للتنفيذ. ويتمثل أحد الأنشطة ذات الصلة في تقييم القدرات الفردية والتنظيمية والنظامية المطلوبة والتمويل المتاح لاعتماد ودعم خيارات سياسية مختلفة. ويمكن دعم ذلك من خلال تطبيق عدسة الأمن الغذائي والتغذوي على القدرات فيما يتعلق بما يلي: الأفراد (الأدوات التحليلية والمهارات) والمنظمات (الموظفون والبنية التحتية) والنظم الأوسع (الآليات الشاملة لعدة قطاعات ومنصات المشاركة). واستنادًا إلى هذه المعلومات، يمكن لصانعي القرار اختيار حزمة السياسة التي تعمل على تحسين التأثيرات الصافية المتوقعة لأي إجراء معين.

تـوصيـــــــــــــــات

الركيزة 1
تحسين أدوات شبكة الأمان الاجتماعي

- معالجة الثغرات ونقاط الضعف الرئيسية في أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية.
- اعتماد نظم معلومات الحماية الاجتماعية الرقمية الآمنة.
- إجراء مسح شامل لجميع مؤسسات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.
- تنويع مصادر التمويل.
- تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني ومنظمات الحماية الاجتماعية.
- تحسين أداء استهداف شبكة الأمان الاجتماعي.

الركيزة 2
تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام

- إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطة الوطنية للتكيف مع المناخ.
- اعتماد نهج زراعي مستدام متسق .
- وضع إطار شامل للسياسات من أجل الإدارة المستدامة لموارد المياه.
- تعزيز الاستثمارات العامة في إدارة الملوحة.
- إحياء الأنشطة الزراعية وسبل كسب العيش.
- تنويع المحاصيل.
- تطوير أنظمة البذور الفعالة والمتنوعة والمتكيفة.
- تحسين أنظمة الأغذية.
- تحديد ووضع أولويات الاحتياجات المحلية.

الركيزة 3
معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية

- تعزيز نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ برامج تتوافق مع التحول النموذجي.
- تعزيز أنظمة الرصد والمراقبة للتغذية.

الركيزة 4
زيادة زيادة فرص العمل، وخاصة فيما بين الشباب والنساء

- زيادة الاستثمار في التعاونيات وحاضنات الأعمال التجارية.
- وضع دورات تدريبية متوسطة الأجل (١ - ٢ عام) في التدريب.
- تعزيز ودعم نمو الأعمال.
- تصميم وتنفيذ استراتيجية قطرية لتنشيط نظام التدريب المهني.
- استكشاف مناهج تعليمية بديلة.

الركيزة 5
إصلاح سياسات التسويق، والتجارة والتسعير

- تطوير احتياطي غذائي استراتيجي وطني خاص للمحاصيل الاستراتيجية.
- ضمان أن تتسم أسواق الأغذية بالكفاءة والشفافية.
- استعادة الأسواق الزراعية لجعل سلاسل القيمة تعمل مرة أخرى.
- تعزيز فعالية السوق من خلال أدوات إدارية وتنظيمية مناسبة.
- الشروع في ترشيد التدخل الحكومي في أسعار السلع الزراعية.
- إجراء دراسة شاملة عن قطاع القمح.

الـــمراجع

المـــراجع

Al-Hakim, A.H.N. 2005. Constraints in agricultural policies in the Republic of Iraq. The Ministry of Agriculture, Baghdad.

Al-Haboby, A., Breisinger, C., Debowicz, D., Ferguson, J., Van Rheenen, T. & Telleria, R. 2014. Agriculture for Development in Iraq? Estimating the Impacts of Achieving the Agricultural Targets of the National Development Plan 2013–2017 on Economic Growth, Incomes, and Gender Equality. International Food Policy Reserach Center (IFPRI) discussion paper (Vol. 01349, May). Washington DC. Available at SSRN: https://ssrn.com/ abstract=2483970 or http://dx.doi.org/10.2139/ ssrn.2483970.

AOAD. 2016. Arab Organization for Agricultural Development, Annual Book of Agricultural Statistics, Volume No. 36, Khartoum, 2016, Table No. 305, page 312.

Bellisle, F. 2004. Effects of diet on behaviour and cognition in children. British Journal of Nutrition. Suppl. 2: S227-S232.

Belot, M. & James, J. 2009. Healthy school meals and educational outcomes, Institute for Social and Economic Research Working Paper No.2009-01, Center on Hunger, Poverty and Nutrition Policy.

Bundy, D.A.P., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M.C.H. & Drake, L.J. 2009. Rethinking School Feeding: Social Safety Nets, Child Development and the Education Sector. Directions in Development Series. Human Development. The World Bank, Washington, DC.

CFSVA. 2016. Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis. Iraq 2016, 191p. World Food Programme. Available at: reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/CFSVA%20Iraq% 202016.pdf.

Christopher, S. 2003. Food trade and food policy in sub-Saharan Africa: old myths and new Challenges, Development Policy Review, Overseas Development Institute, 21 (5-6), pp 669-681.

Cramer, C. 2011. Unemployment and participation in violence. Background paper. World Development Report 2011. Available at https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/9247/WDR2011_0022.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

Dawkins, K. 1999. Agricultural Prices and Trade Policy : Evaluating and Correcting the Uruguay Round Agreement on Agriculture. United Nations Food and Agriculture Organization as part of background documentation for the FAO/ Netherlands Conference on "The Multifunctional Character of Agriculture and Land," Maastricht, 1217 September 1999. Available at https:// www.iatp.org/files/ Agricultural_Prices_and_Trade_Policy_Evaluatin.htm

Drake, L., Woolnough, A., Burbano, C. & Bundy, D. A. P. 2016. Global school feeding sourcebook: lessons from 14 countries. Washington, D.C. World Bank Group. Available at documents.worldbank.org/ curated/en/764611468197374242/Global-schoolfeeding-sourcebook-lessons-from-14-countries

Evans, R., Soppe, R., Barrett-Lennard, E. & Saliem, K.A. 2013. An overview of the potential solutions and development of a national framework for the management of soil and water salinity in central and southern Iraq. Project report.

FAO. 2012. Iraq: Agriculture sector note, Report n 4: December 2011, 72p. Available at fao.org/ docrep/017/i2877e/i2877e.pdf.

FAO. 2014.

FAO. 2018. Iraq Agriculture Damage and Loss Needs Assessment, 11p. Available at fao.org/3/a-i7810e.pdf

Gibson, G.R., Taylor, N.L., Lamo, N.C. & Lackey, J.K. 2017. Effects of Recent Instability on Cultivated Area along the Euphrates River in Iraq. Professional Geographer, 69(2), 163–176.

Gibson, G.R., Campbell, J.B. & Wynne, R.H. 2012. Three decades of war and food insecurity in Iraq. Photogramm. Eng. Remote Sens. 2012, 78, 885– 895.

GOAL. 2016. Agricultural Market Assessment in Iraq. Available at reliefweb.int/report/iraq/ agricultural-market-assessment-ninewa-march2016.

Harbi, R.R. 2007. Marketing policies. The Ministry of Planning and Development Cooperation, Baghdad.

المـــراجع

IAU (2012). 2012. Women in Iraq. Available at http:// nina-iraq.com/wp-content/uploads/2014/03/ Women-In-Iraq-Fact-sheet-English.pdf.

ICARDA. 2012. Development of Salinity Models by Remote Sensing in Central and Southern Iraq. Technical report n 1, ICARDA, 10 p. available at https://apps.icarda.org/wsInternet/ wsInternet.asmx/DownloadFileToLocal? filePath=Iraq_Projects/ Iraq_Salinity/Groundwater,% 20Soil%20Salinity,%20and%20Crop% 20Production.pdf&fileName=Groundwater,%

ICARDA. 2014. Quantify the spatial distribution of salt-affected land in central and southern Iraq. Technical report n 2, ICARDA, 10 p. Available at https://apps.icarda.org/wsInternet/ wsInternet.asmx/DownloadFileToLocal? filePath=Iraq_Projects/ Iraq_Salinity/02_CompA_SoilSalinitySurvey_Validati on.pdf&fileName=02_CompA_SoilSalinitySurvey_Val idation.pdf.

Iraq Ministry of Health. 2012. Micronutrient Deficiencies Assessment and Response (MNAR) Survey 2011-2012.

Kitchen, S., Tanner, E., Brown, V., Payne, C., Crawford, C., Dearden, L., Greaves, E. & Purdon, S. 2010. Evaluation of the free school meals pilot: impact report. DFE-RR227.

Lucani, P. & Saade, M. 2012. Iraq: Agriculture Sector Note. FAO Investment Center. Country Highlight Series. FAO, Rome.

McCulloch, N., Winters L.A. & Cirera, X. 2001. Trade Liberalization and Poverty: A Handbook. London: CEPR and DFID.

MEC. 2018. Middle East Center, available at blogs.lse.ac.uk/mec/2017/12/21/gender-equality-iniraq-and-iraqi-kurdistan/.

MNAR. 2012. Iraq National Micronutrient Deficiencies: Assessment and Response 2011-2012. Republic of Iraq, 180 p.

MoP. 2018. Iraq Poverty Reduction Strategy 20182022, January 2018, 115 p.

Nelson, A.W. & Argwings-Kodhek, G. 2007. Distortions to Agricultural Incentives in Kenya. Agricultural Distortions Working Paper 45. World Bank Series. December 2007.

PRS. 2017. Strategy for the Reduction of Poverty in Iraq 2018-22. Permanent Technical Committee for the Poverty Reduction Strategy Government of Iraq August 2017. English-version, 73 p.

RFSAN. 2016. The Impact of ISIS on Iraq's Agricultural Sector. Iraq Situation Overview, 12 p, available at https://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/ resources/07122016_IRQ_Iraq_Agri_Brefing_V2.pdf.\

Ruel, M.T. 2018. Nutrition-sensitive agriculture: What have we learned so far? In Global Food Security. Available at doi. org/10.1016/j.gfs.2018.01.002.

Ruel, M.T. & Alderman, H. 2013. Nutrition -sensitive interventions and programmes: how can they help to accelerate progress in improving maternal and child nutrition? The Lancet 382, 536–551. Available at dx.doi.org/10.1016/S0140-6736(13)60843.

Schnepf, R. 2004. Iraq Agriculture and Food Supply: Background and Issues; CRS: Washington, DC, USA.

Sorhaindo, A. & Feinstein, L. 2006. What is the relationship between child nutrition and school outcomes? Wider Benefits of Learning Research, Report No.18.

Statistica. 2018. Available at statista.com/statistics/812116/youth-unemployment-rate-iniraq/.

Stevens, C. 2002. Linking trade and food security presented at the FAO Expert Consultation on Trade and Food Security: Conceptualizing the Linkages. 11–12 July 2002, Rome.

Storey, H.C., Pearce, J., Ashfield-Watt, P.A.L., Wood, L., Baines, E. & Nelson, M. 2011. A randomized controlled trial of the effect of school food and dining room modifications on classroom behaviour in secondary school children. European Journal of Clinical Nutrition 65, 32-38.

Telleria, R., El-Hakim, A.H., Aw-Hassan, A., Dhehibi, B. & Saad, H. 2012. Agricultural policies and institutions in Iraq, a historical perspective. Project report: (Soil Salinity Management in Central and Southern Iraq - Component G, December 2012.UN. 2015. Iraq Country Profile. Available at uniraq.com/ index.php?option=com_ k2&view=item&layout=item&id=941&Itemi d=472&lang=en.

المـــراجع

UN. 2016. The Sustainable Development Goals Report-2016. Available at National Plan for Wheat Flour Fortification (2004–2006). Available at unicef.org/ media/media_35415.html.

UNICEF. 2006. National Plan for Wheat Flour Fortification (2004–2006). Available at unicef.org/ media/media_35415.html.

UNICEF. 2015. UNICEF annual report Iraq. Available at unicef.org/about/annualreport/files/ Iraq_2015_COAR.pdf.

UNICEF. 2017. Child Poverty in Iraq: An Analysis of the Child Poverty Trends and Policy Recommendations for the National Poverty Reduction Strategy 2017–2021. Ministry of Planning (MoP) Baghdad, Iraq.

WFP. 2014.

WFP. 2016a. Summary Evaluation Report – Iraq Country Portfolio (2010–2015). Available at documents.wfp.org/stellent/groups/public/ documents/eb/wfp286770.pdf.

WFP. 2016b. Impact Review of Healthy Kitchens Initiative in Jordan. Available at documents.wfp.org/ stellent/groups/Public/documents/ep/ WFP282811.pdf.

WFP. 2017. Capacity Development in the Framework of the School Feeding Programme: Standard Project Report 2016. Tunis: World Food Programme Tunisia.

WHO. 2015a. The Global Strategy for Women's, Children's and Adolescents' Health, 2016-2030.

WHO. 2015b. Iraq. WHO statistical profile.

Woertz, E. 2017. Food security in Iraq: results from quantitative and qualitative surveys. 2017. P: 511- 522.

World Bank. 2007. Considering the future of the Iraqi Public Distribution System. World Bank, 9p. Available at siteresources.worldbank.org/IRFFI/ Resources/ExecutiveSummaryPDSReportJune2805.doc.

World Bank. 2014. The Unfulfilled Promise of Oil and Growth: Poverty, Inclusion and Welfare in Iraq, 2007–2012. Available at worldbank.org/content/ dam/Worldbank/document/MNA/ Iraq_unfulfilled_promise_report_chap3.pdf. World Bank. 2018. Source-WB- https:// data.worldbank.org/indicator/nv.agr.totl.zs.

World Bank. 2012. Gender Differences in Employment and Why They Matter World Development Report. September 2011, 198-253.

World Grain. 2016. Focus on Iraq, by Chris Lyddon. Available at world-grain.com/Departments/Country

الـــملحق I

الـــمنـــهجيـــة

الملحق ١: المنهجية

أهداف البحث

تماشيًا مع الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢ (الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة SDG2)، كان الهدف من هذا المراجعة الاستراتيجية هو توفير مؤشرات للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العراق، واقتراح الظروف التمكينية والسياسات والمؤسسات والتكاليف والقدرات الأخرى للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف. وقد تم إجراء هذه المراجعة الاستراتيجية بدعم من حكومة العراق والجهود الشريكة لبرنامج الأغذية العالمي / المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وذلك للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلاد. ولقد سعت المراجعة لفهم الوضع الحالي لتنفيذ هدف التنمية المستدامة ٢ في العراق، وتحديد الفجوات المعرفية، وتقديم إشارة إلى نوع السياسة والتغيرات المؤسسية والموارد اللازمة لتحقيق الهدف بشكل فعال. واستجابة لهذه الجهود، فإن الغرض من البحث هو تحقيق الأهداف العامة والخاصة التالية:

الهدف العام: مناقشة وتوليف وتحديد أولويات الإجراءات المطلوبة لسد الفجوات في الاستجابة والتعجيل بالتقدم نحو ضمان الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، بما يتماشى مع المجالات الرئيسية الأربعة في هدف التنمية المستدامة ٢.

الأهداف الخاصة:

- إجراء تحليل شامل للوضع الحالي للأمن الغذائي التغذية، والاستدامة الزراعية في مقابل هدف التنمية المستدامة ٢.
- استعراض السياسات الحالية للأمن الغذائي والتغذوي والاستدامة الزراعية التي يجري دراستها والاضطلاع بها في العراق للقضاء على الجوع.
- تحديد تقدم وإنجازات سياسات وبرامج الأمن الغذائي الحالية، ومدى كفاية الإعداد المؤسسي والموارد المخصصة؛ وعلى هذا الأساس، تحديد الثغرات السياسية والمؤسسية المطلوبة ، فضلًا عن الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢ في العراق (والأهداف الضمنية أو الثابتة على المستويين الوطني والإقليمي).

تساؤلات البحث

من أجل تقديم توصيات واقعية للتدخلات الاستراتيجية والمجالات القابلة للتنفيذ لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٢ وأهدافها بطريقة شاملة، يلزم مشاركة جميع الشركاء الرئيسيين. ولتوجيه هذا العمل بشكل فعال، فإن البحث يجيب إلى سبعة أسئلة رئيسية:

١. ما هي الاتجاهات والدوافع الرئيسية ومشكلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العراق؟
٢. ما هي الأسباب والتهديدات الرئيسية التي تولد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العراق؟
٣. ما هي البرامج القائمة والأطر المالية والسياسات والاستراتيجيات القانونية والمؤسسية التي تناولت تحديات الأغذية والتغذية؟
٤. ما هي الثغرات الرئيسية في البرامج العراقية الحالية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي؟
٥. ما هي الموارد الموجودة والقدرات المؤسسية الوطنية المكرسة للأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢، وما هي الثغرات ذات الصلة؟
٦. ما هي الإجراءات والتدخلات ذات الأولوية التي قد تكون مناسبة لسد هذه الثغرات، وبالتالي تسريع التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدامين؟
٧. كيف يمكن تنفيذ هذه التدخلات الاستراتيجية والخطط القابلة للتنفيذ من منظور أصحاب المصلحة، وما هي التكاليف المتوقعة؟

منهجية البحث

تتضمن منهجية البحث ما يلي:

- المراجعة النظرية ومراجعة المؤلفات لاستخراج المعلومات من مختلف أنواع الوثائق المنشورة وغير المنشورة. وشملت الوثائق التقارير العلمية، والكتب، والمقالات الصحفية، وورقات العمل، والتقارير البحثية، والمنشورات على شبكة الإنترنت، ووثائق السياسات الوطنية، وأطر البرامج والتقييمات الوطنية، والتقارير المالية والميزانيات، وتقارير التمويل، والتقارير السنوية، وتقارير الرصد، ومداولات حلقات العمل، وغيرها من الوثائق المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي في العراق. وقد تم جمع كل من المعلومات الكمية والوصفية. كما استخدم فريق البحث هذا البحث النظري لتحديد أهم المعلومات التي سيتم استخدامها في التحليل اللازم للمراجعة الاستراتيجية.

- إجمالي ١٢ مقابلة متعمقة مع الخبراء المحليين والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الذين تم تحديدهم بالتشاور مع برنامج الأغذية العالمي والمستشار الفني للمشروع (انظر الملحق ٥ للاطلاع على قائمة بالمنظمات التي ساهمت في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وحلقات العمل التحققية).

- ست (٦) حلقات نقاش معمق (FDG's) مع مسؤولين حكوميين وأكاديميين والمجتمع المدني وأعضاء لجنة الأمن الغذائي.

الجدول الزمني

تم إجراء تحليل هذا البحث والتجميع وحلقات العمل التحققية خلال الفترة بين ٧ يناير ٢٠١٨ و ١٥ أبريل ٢٠١٨. وقد بدأت الأنشطة بعدة جولات من المناقشات بين مختلف الخبراء الفنيين من برنامج الأغذية العالمي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والوزارات المعنية، إلى جانب استعراض المؤلفات الحالية لجميع الوثائق الأساسية والبحوث ذات الصلة، بالإضافة إلى وثائق من تقارير مماثلة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة بوجه عام والهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص، والتي تهدف إلى تحديد الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وبالتالي القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

جمع البيانات

تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية المراجعة الاستراتيجية باستخدام أدوات جمع البيانات المختلفة التي شملت التشاور؛ البحث النظري؛ والمقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. وقد تم إجراء المشاورات من قبل فريق المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والذي قام بمقابلة ومناقشة القضايا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بدعم من موظفي برنامج الأغذية العالمي. كما شارك في جمع البيانات ممثلون من المنظمات والمؤسسات التالية: وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية، واللجنة الوطنية للأمن الغذائي (FSC) برئاسة وزارة الزراعة وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي. وقد أيد الممثلون الفنيون مرة أخرى مجالات العمل الرئيسية الخمسة التي تم تحديدها وعرضها خلال الاجتماع التحقيقي الأول لحلقة العمل (الذي عقد في ٥ مارس ، ٢٠١٨)، كما شددوا على الحاجة إلى التغيير لتحقيق نتائج مستدامة على مستوى أهداف التنمية المستدامة وخاصة هدف التنمية المستدامة ٢. وتنشأ هذه الحاجة من إثنين من الدوافع الرئيسية: أ) سيناريو التمويل المنخفض، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة زيادة الكفاءة من خلال الاستهداف، ب) الوعي لتحسين التعاون بين المؤسسات المعنية.

تم إجراء بحث ميداني في شكل حلقات نقاش معمق (FGD›s) والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIIs) باستخدام استبيانات شبه منظمة. استند اختيار المستعلمين الرئيسيين إلى البحث النظري وشمل ممثلين من معظم المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية والمجتمعية، الذين يعملون في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

الملحق ٢: النتائج التجريبية

خيارات لإصلاح نظام البطاقة التموينية PDS

إن الهدف النهائي لنظام الأمن الغذائي هو مساعدة كل مواطن في الحصول على الحد الأدنى من التغذية اعتمادًا على قدرة الفرد الخاصة على توفيره. ويرتبط هذا بالمفهوم الأوسع لمسؤولية الدولة عن توفير فرص دخل لمواطنيها مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما تتحمل الدولة مسؤولية توفير شبكة أمان للقطاعات الضعيفة من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حتى يتمكنوا من تعزيز دخولهم من خلال المشاركة الفعالة في عملية النمو الاقتصادي. وعلى هذا النحو، يجب أن تقتصر مبادرات الأمن الغذائي التي ترعاها الدولة على الأفراد الذين لا يملكون الدخل أو غير ذلك من الوسائل التي يوفرونها لأنفسهم. ويشكل هذان المبدأان الأساسيان الأساس لإصلاح نظام البطاقة التموينية في العراق.

لإنهاء النظام القائم وإعادة تأسيس نظام جديد له شرعية اجتماعية واقتصادية ظهرت مدرستان فكريتان:

١. تدعو إحدى المدرستين إلى استبدال الدعم الغذائي العيني بالتحويلات النقدية على الفور.

٢. تقترح المدرسة الثانية التحرك نحو نظام دعم غذائي محدد من خلال الإعانات المكملة للدخل خلال فترة انتقالية بعد مراعاة العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاسمة لاستدامته.

وعلى هذا الأساس، تم عرض أربع سيناريوهات محتملة أدناه، حيث يقدم كل منها مجموعة من القضايا التي سيتعين على واضعي السياسات النظر فيها قبل اتخاذ قرار بشأن مسار العمل. يتم توضيح التكاليف المرتبطة بكل سيناريو في الرسم البياني أدناه.

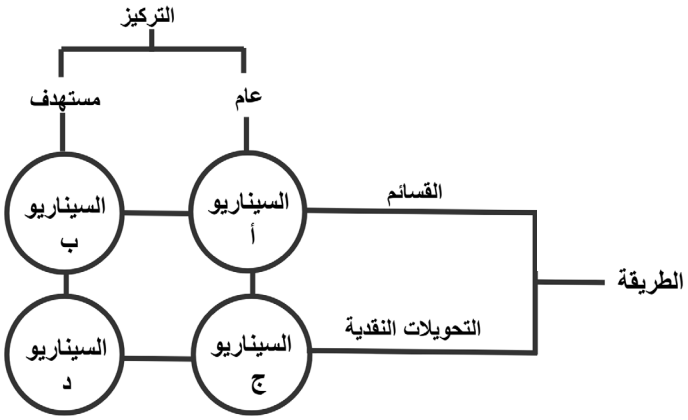

السيناريو أ: الانتقال من النظام العيني العام إلى نظام القسيمة العام

السمة البارزة لهذا التغيير هي الانتقال من الدعم العيني إلى نظام قسيمة أو كوبون مع ترك الأمور الأخرى دون تغيير.

الايجابيات

- تحويل الدعم الغذائي إلى نقود بشكل جزئي.
- أسهل في التنفيذ من الدعم النقدي في حال غياب بنية تحتية مالية جيدة الأداء.
- يمكن اعتبار القسائم الغذائية بمثابة استحقاق لرب الأسرة، وهو ما قد يكون مفيدًا للرعاية الغذائية لأفراد الأسرة.
- تمكين المستفيدين من ممارسة خيارهم في شراء المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى التي يسمح بها البرنامج.
- منح المستهلكين مجموعة واسعة من منافذ البيع بالتجزئة.
- يقلل من تكاليف التوزيع للحكومة.
- زيادة فرص القطاع الخاص في توزيع الأغذية بالتجزئة.
- تنشيط الأسواق الحرة للأغذية والقضاء على زعزعة استقرار الأسعار.
- قد لا تكون قسائم الطعام جذابة مقارنة بالنقد فيما يتعلق بالسرقة والاحتيال.
- يمكن أن تسهل القسائم الغذائية (المخصصة للمستفيدين) إجراءات قانونية أكثر فعالية ضد السرقة والاحتيال.

السلبيات

- لا يقلل من الطلب على الميزانيات الحكومية.
- ينتهك مبدأ الأمن الغذائي للمحتاجين فقط.
- قد يكون من الصعب تنفيذه سريعًا لعدم وجود آليات لتوزيع القسائم.

- قد يستغرق نظام استرداد القسائم (للتجار) بعض الوقت لتطويره.

- إذا كانت القسائم الغذائية تقتصر على مجموعة معينة من السلع الغذائية، فسيكون هذا النظام هو نفسه تقريبا مثل نظام البطاقة التموينية للحصص التموينية الحالي.

المخاطر

- قد يؤدي غياب آليات التسليم الآمن إلى حرمان بعض المستلمين.

السيناريو «ب»: الانتقال من النظام العيني العام إلى نظام القسيمة المستهدف

يتمثل التركيز الرئيسي لهذا الخيار في نقل الدعم الغذائي تدريجيًا من نظام عام إلى نظام مستهدف باستخدام قسائم بدلًا من التحويلات العينية.

الايجابيات

- سيتم الوصول إلى الهدف النهائي من خلال عملية الاستبعاد التدريجي للأشخاص غير المستحقين من شبكة الأمن الغذائي.

- تخفيض كبير في ميزانية الحكومة.

- الالتزام بمبادئ الأمن الغذائي.

- قد يكون أسهل من الدعم النقدي من حيث التخلص التدريجي منه في حال زيادة فرص العمل.

- سوف يوفر جميع الفوائد الأخرى من ١-٧ المدرجة تحت الخيار أ.

السلبيات

- يتطلب تقديرات موثوقة لدخل الأسرة وتقييم جيد للحاجة إلى الاستهداف.

- قد يكون من الصعب تنفيذه سريعًا لعدم وجود آلية توزيع للقسائم.

- قد يستغرق نظام استرداد القسائم (للتجار) بعض الوقت لتطويره.

- قد يصبح تزييف القسائم مشكلة.

المخاطر

- قد لا تتمكن الآليات المؤسسية من التعامل مع توزيع القسائم واستردادها بكفاءة.

السيناريو ج: يتم تغيير التسليم الخاص بنظام البطاقة التموينية من النوع العيني إلى النظام النقدي العام

وتتمثل السمات الأساسية لهذا النهج في استبدال سلة الأغذية بالدفع النقدي لمبلغ حوالي ١٧ دولارًا أمريكيًا٢ بالعملة المحلية لكل فرد.

الايجابيات

- التحويلات النقدية لا تزعزع من استقرار أسعار السوق؛ وبالتالي فهي مواتية للتنمية.

- التحويلات النقدية تحترم سيادة المستهلك، حيث يكون للمستهلكين حرية اختيار البضائع المفضلة من أي بائع في أي مكان في البلد.

- ستكون التكاليف الإدارية أقل بسبب عدم وجود تكاليف توزيع الغذاء.

- سوف يفتح فرصًا لتطوير السوق من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في التسويق والتجارة والمعالجة والتخزين.

- زيادة فرص العمل الناجمة عن تطوير السوق.

- إحياء أسعار السوق الحرة وتشجيع تخصيص الموارد بفعالية أكبر.

- سيكون له تأثير مفيد على الزراعة المحلية من خلال أسعار السوق الحرة.
- زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في توزيع التجزئة.

السلبيات

- لا يقلل الدعم النقدي العام من الطلب على ميزانية الحكومة بما يتجاوز التوفير من خلال خفض تكاليف التوزيع.

- قد تكون التحويلات النقدية تضخمية ، خاصة خلال الفترة الأولية من التحويلات النقدية على نطاق واسع إلى المستهلكين إذا لم تستطع الإمدادات السوقية تلبية الطلب الجديد على الطعام والسلع الأخرى من قبل المستهلكين.
- تحتاج التحويلات النقدية إلى آليات توصيل آمنة وعملية ومنتشرة على نطاق واسع (البنوك والمؤسسات المالية) والتي قد يكون من الصعب الحصول عليها على المدى القصير في العراق.
- قد يواجه الاستحقاق النقدي العام الذي تم إنشاؤه على المدى القصير معارضة كبيرة عند استبعاده في وقت لاحق.
- قد لا يتم استخدام التحويلات النقدية للغرض المقصود من قبل المستلمين.
- تقلل من سيطرة الاسر التي تراسها المرأة والتي تهتم بالرعاية التغذوية لأفراد الأسرة وبخاصة الأطفال.
- قد يكون النقد أكثر عرضة للسرقة والاحتيال.
- قد تشجع التحويلات النقدية على المزيد من المشتريات غير الغذائية.

المخاطر

- قد يترسخ في أذهان الجمهور بوصفه حقًا لهم.
- قد تتعرض الأهداف الغذائية للخطر.
- قد يؤدي غياب آليات التسليم النقدي الآمن إلى حرمان بعض المتلقين من شبكة الأمن الغذائي.

سيناريو د: الانتقال من النظام العيني العام إلى الأنظمة النقدية المستهدفة

سيكون هذا النهج متوافقًا مع ارتفاع نسبة العمالة وأسعار السوق المستقرة.

الايجابيات

- يحقق الهدف النهائي للأمن الغذائي - أي التحويلات الفعالة للدخل إلى الفئات الضعيفة المستهدفة.
- سوف يوفر جميع الفوائد من ١-٧ المدرجة تحت الخيار أ.
- سيكون له آثار مفيدة للتحويلات النقدية على المستهلكين والأسواق والزراعة، على النحو المذكور أعلاه.
- سيلبي هدف الأمن الغذائي المتمثل في مساعدة الفئات الضعيفة وتحقيق الأمن الغذائي.
- سوف يستفيد من المكاسب الناتجة عن الكفاءة والفوائد الأخرى (التي نوقشت أعلاه) التي يوفرها الاستهداف.

السلبيات

- ستكون الآثار غير المرغوب فيها مماثلة لتلك التي نوقشت أعلاه في إطار خيار التحويلات النقدية الشاملة؛ ولكن كونها خيارًا مستهدفًا، فقد تكون شدة التأثيرات أقل.
- يتطلب وجود نظم تعمل بشكل جيد لتوصيل النقدية مع توسيع نطاق الوصول.

ويمكن أيضا النظر إلى السيناريوهات الموضحة أعلاه كمراحل متميزة في التحول التدريجي لنظام البطاقة التموينية. وفي هذه الحالة، أحد التحركات المحتملة يمكن أن تكون من السيناريو أ (المرحلة الأولى) إلى السيناريو ب (المرحلة الثانية) إلى السيناريو د (المرحلة النهائية). ويستند منطق هذا التسلسل إلى ضرورة وجود نظام مالي فعال وتحسين فرص الدخل قبل أن يتسنى وضع نظام للتحويلات النقدية خال من المخاطر نسبيًا.

التحرك المحتمل الثاني يمكن أن يكون من السيناريو أ (المرحلة الأولى) ، إلى السيناريو ج (المرحلة الثانية) إلى السيناريو د (المرحلة النهائية). ويمكن أن يكون لذلك ميزة إذا كان يعتقد أن النظام الاجتماعي الاقتصادي سيستغرق فترة أطول ليستعيد عافيته ويجب تقديم إعانة غذائية شاملة لفترة أطول.

[٢] ويستند هذا الرقم إلى حساب برنامج الأغذية الدولي للحصول على «السلة الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة». حيث تحتوي القيمة الأدنى للسلة الغذائية والتي رصدها برنامج الأغذية الدولي على خمس سلع غذائية. حيث يتم تحديد الكميات بناءً على مقدار السعرات الحرارية الواجب تناولها للبقاء على قيد الحياة. السلع الخمس هي دقيق القمح (٦,٧٥ كجم)، السكر (١ كيلو)، الأرز (٦,٧٥ كجم)، الزيوت النباتية (٠,٩ لتر) والعدس (١,٨ كجم). سلة الطعام التي تم تحليلها هي الحد الأدنى لسلة الغذاء لكل أسرة في الشهر.

العـراق: خيـارات ترشـيد الدعـم الغـذائي ٢٠١٩-٢٠٢٢ (بالـدولار الأمريـكي)

الافتراضات:

١. مجمـوع السـكان البالـغ ٣٩,٧٦ مليـون نسـمة في ٢٠١٨، ويفـترض أن يزيـد بنسـبة ٢,٥٪ سـنويا.

٢. لـكل فـرد في الشـهر حصـة مقدارهـا ٧ دولارات أمريكيـة في عـام ٢٠١٨، مـع أخـذ المخزونـات القادمـة مـن عـام ٢٠١٧ في الإعتبـار.

٣. تقدر تكاليف التشغيل بنسبة ١٠٪ من تكلفة التوزيع العامة.

٤. اسـتهداف ٨٠ ٪ ، ٦٠ ٪ ، ٤٠ ٪ و ٢٠ ٪ مـن السـكان في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ عـلى التـوالي.

السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
الخيار ١: نظام التوزيع النوعي العام (قيمة سلة الغذاء الحالية ٧ دولارات أمريكية)					
التكلفة العامة لنظام التوزيع العام[٣]	٣٣٣٩٨٤٠٠٠٠	٣٤٢٥٠٠٥٩٢٠	٣٥١٢٣٤٣٥٧٦	٣٦٠١٩٠٨٣٢٤	٣٦٩٣٧٥٧٠٣٢
تكاليف التشغيل	٣٣٣٩٨٤٠٠٠	٣٤٢٥٠٠٥٩٢	٣٥١٢٣٤٣٥٧	٣٦٠١٩٠٨٣٢	٣٦٩٣٧٥٧٠٣
الإجمالي	**٣٦٧٣٨٢٤٠٠٠**	**٣٧٦٧٥٠٦٥١٢**	**٣٨٦٣٥٧٧٩٣٤**	**٣٩٦٢٠٩٩١٥٦**	**٤٠٦٣١٣٢٧٣٥**
التوزيع المستهدف لنظام التوزيع العام من[٤]	٣٣٣٩٨٤٠٠٠٠	٢٧٤٠٠٠٤٧٣٦	٢١٠٧٤٠٦١٤٦	١٤٤٠٧٦٣٣٣٠	٧٣٨٧٥١٤٠٦
تكاليف التشغيل	٣٣٣٩٨٤٠٠٠	٢٧٤٠٠٠٤٧٤	٢١٠٧٤٠٦١٥	١٤٤٠٧٦٣٣٣	٧٣٨٧٥١٤٠
الإجمالي	**٣٦٧٣٨٢٤٠٠٠**	**٣٠١٤٠٠٥٢١٠**	**٢٣١٨١٤٦٧٦٠**	**١٥٨٤٨٣٩٦٦٣**	**٨١٢٦٢٦٥٤٧**
الخيار ٢" التحول إلى النقد العام البالغ ١٧ دولار أمريكي/ الفرد/ الشهر					
متطلب الإنفاق	٨١١١٠٤٠٠٠٠	٨٣١٧٨٧١٥٢٠	٨٥٢٩٩٧٧٢٥٦	٨٧٤٧٤٩١٦٤٤	٨٩٧٠٥٥٢٧٩٢
تكاليف التشغيل	٨١١١٠٤٠٠٠	٨٣١٧٨٧١٥٢	٨٥٢٩٩٧٧٢٦	٨٧٤٧٤٩١٦٤	٨٩٧٠٥٥٢٧٩
الإجمالي	**٨٩٢٢١٤٤٠٠٠**	**٩١٤٩٦٥٨٦٧٢**	**٩٣٨٢٩٤٧٩٨٢**	**٩٦٢٢٢٤٠٨٠٨**	**٩٨٦٧٦٠٨٠٧١**
الخيار ٣: التخفيض السنوي للتغطية بنسبة ٢٠٪ كل عام من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ (النقد/كوبون بمقدار ١٧ دولار أمريكي/الفرد/ الشهر)					
السنوات	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**	**٢٠٢٠**	**٢٠٢١**	**٢٠٢٢**
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
السكان المشمولين (٪)	١٠٠	٨٠	٦٠	٤٠	٢٠
السكان المشمولين	٣٩٧٦٠٠٠٠	٣٢٦١٩١٠٤	٢٥٠٨٨١٦٨	١٧١٥١٩٤٤	٨٧٩٤٦٥٩
التكلفة المستهدفة	٨١١١٠٤٠٠٠٠	٦٦٥٤٢٩٧٢١٦	٥١١٧٩٨٦٢٧٢	٣٤٩٨٩٩٦٥٧٦	١٧٩٤١١٠٤٣٦
تكاليف التشغيل	٨١١١٠٤٠٠٠	٦٦٥٤٢٩٧٢٢	٥١١٧٩٨٦٢٧	٣٤٩٨٩٩٦٥٧	١٧٩٤١١٠٤٤
تخفيض الدعم: ٢٠٢٠-٢٠٢٠-٢٠٢٠-٢٠٢٠	**٨٩٢٢١٤٤٠٠٠**	**٧٣١٩٧٢٦٩٣٨**	**٥٦٢٩٧٨٤٨٩٩**	**٣٨٤٨٨٩٦٢٣٤**	**١٩٧٣٥٢١٤٨٠**
الخيار ٤: التخفيض السنوي للتغطية بنسبة ٤٠٪ في ٢٠١٩، و٢٠٪ من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، و٥٠٪ في ٢٠٢٢ (النقد/كوبون بمقدار ١٧ دولار أمريكي/ الفرد/ الشهر)					
السنوات	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**	**٢٠٢٠**	**٢٠٢١**	**٢٠٢٢**
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
السكان المشمولين (٪)	١٠٠	٦٠	٤٠	٤٠	٢٠

[٣] لكل فرد في الشهر حصة مقدارها ٧ دولارات أمريكية في عام ٢٠١٨، مع أخذ الأسهم القادمة من عام ٢٠١٧ في الإعتبار.

[٤] استهداف ٨٠ ٪ ، ٦٠ ٪ ، ٤٠ ٪ و ٢٠ ٪ من السكان في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي.

[٥] لكافة السكان

السكان المشمولين	٣٩٧٦٠٠٠٠	٢٤٤٦٤٣٢٨	١٦٧٢٥٤٤٥	١٧١٥١٩٤٤	٨٧٩٤٦٥٩
التكلفة المستهدفة	٨١١١٠٤٠٠٠٠	٤٩٩٠٧٢٢٩١٢	٣٤١١٩٩٠٧٨٠	٣٤٩٨٩٩٦٥٧٦	١٧٩٤١١٠٤٣٦
تكاليف التشغيل	٨١١١٠٤٠٠٠	٤٩٩٠٧٢٢٩١	٣٤١١٩٩٠٧٨	٣٤٩٨٩٩٦٥٧	١٧٩٤١١٠٤٤
تخفيض الدعم: ٠٠ -٤٠ -٢٠ -٠٠ ٥٠	**٨٩٢٢١٤٤٠٠٠**	**٥٤٨٩٧٩٥٢٠٣**	**٣٧٥٣٣٨٩٨٥٨**	**٣٨٤٨٨٩٦٢٣٤**	**١٩٧٣٥٢١٤٨٠**
الخيار ٥: التخفيض السنوي للتغطية بنسبة ٣٠٪ في ٢٠١٩، و٣٠٪ من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، و٥٠٪ في ٢٠٢٢ (النقد/كوبون بمقدار ١٧ دولار أمريكي/ الفرد/ الشهر)					
السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٨٩
السكان المشمولين (٪)	١٠٠	٧٠	٤٠	٤٠	٢٠
السكان المشمولين	٣٩٧٦٠٠٠٠	٢٨٥٤١٧١٦	١٦٧٢٥٤٤٥	١٧١٥١٩٤٤	٨٧٩٤٦٥٩
التكلفة المستهدفة	٨١١١٠٤٠٠٠٠	٥٨٢٢٥١٠٠٦٤	٣٤١١٩٩٠٧٨٠	٣٤٩٨٩٩٦٥٧٦	١٧٩٤١١٠٤٣٦
تكاليف التشغيل	٨١١١٠٤٠٠٠	٥٨٢٢٥١٠٠٦	٣٤١١٩٩٠٧٨	٣٤٩٨٩٩٦٥٧	١٧٩٤١١٠٤٤
تخفيض الدعم: ٠٠ -٣٠ -٣٠ -٠٠ ٥٠	**٨٩٢٢١٤٤٠٠٠**	**٦٤٠٤٧٦١٠٧٠**	**٣٧٥٣١٨٩٨٥٨**	**٣٨٤٨٨٩٦٢٣٤**	**١٩٧٣٥٢١٤٨٠**
الخيار ٦: التخفيض السنوي للتغطية بنسبة ٢٠٪ في ٢٠١٩، و٤٠٪ من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، و٥٠٪ في ٢٠٢٢ (النقد/كوبون بمقدار ١٧ دولار أمريكي/ الفرد/ الشهر)					
السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
السكان المشمولين (٪)	١٠٠	٨٠	٤٠	٤٠	٢٠
السكان المشمولين	٣٩٧٦٠٠٠٠	٣٢٦١٩١٠٤	١٦٧٢٥٤٤٥	١٧١٥١٩٤٤	٨٧٩٤٦٥٩
التكلفة المستهدفة	٨١١١٠٤٠٠٠٠	٦٦٥٤٢٩٧٢١٦	٣٤١١٩٩٠٧٨٠	٣٤٩٨٩٩٦٥٧٦	١٧٩٤١١٠٤٣٦
تكاليف التشغيل	٨١١١٠٤٠٠٠	٦٦٥٤٢٩٧٢٢	٣٤١١٩٩٠٧٨	٣٤٩٨٩٩٦٥٧	١٧٩٤١١٠٤٤
تخفيض الدعم: ٠٠ -٢٠ -٤٠ -٠٠ ٥٠	**٨٩٢٢١٤٤٠٠٠**	**٧٣١٩٧٢٦٩٣٨**	**٣٧٥٣١٨٩٥٨٥**	**٣٨٤٨٨٩٦٢٣٤**	**١٩٧٣٥٢١٤٨٠**

خيارات لإصلاح نظام البطاقة التموينية مع الاستهداف المعزز (يستهدف نظام البطاقة التموينية الفقراء فقط)

في هذا القسم، نقدم نتائج نظام يستخدم نفس الميزانية الإجمالية ولكن يتم تلقي التحويلات النقدية ذات الحجم المتساوي فقط من قبل الأشخاص المصنفين على أنهم فقراء باستخدام القيمة الإجمالية لسلة الغذاء لنظام البطاقة التموينية البالغة ١٧ دولارًا أمريكيًا.
تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن ٢٢,٥٪ من سكان العراق فقراء.

في فرضيتنا، نفترض ما يلي:

- يبلغ إجمالي عدد السكان ٣٩,٧٦ مليون نسمة عام ٢٠١٨، ويزداد بنسبة ٢,٥٪ سنويًا.
- ستبقى ميزانية نظام البطاقة التموينية لعام ٢٠١٧ كما هي في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وتندرج تكاليف التشغيل (١٠٪) ضمن الميزانية المخصصة لنظام البطاقة التموينية.
- تبلغ تكاليف التشغيل حوالي ١٠٪ من ميزانية نظام البطاقة التموينية
- يتم تحديد جميع العراقيين الفقراء بشكل كامل ويشملهم نظام البطاقة التموينية (عينيًا أو قسائم أو تحويل).
- تبلغ تكلفة سلة الأغذية الخاصة بنظام البطاقة التموينية ١٧ دولار أمريكي (للسيناريو الأول والثاني).

السيناريو ١: سيتناقص معدل الفقر تدريجيًا في السنوات الخمس القادمة: ٢٢,٥٪، ٢٠٪، ١٧,٥٪، ١٥٪، ١٢,٥٪، في الأعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ و٢٠٢٢، على التوالي، في حين ستظل الميزانية المخصصة لنظام التوزيع العام كما هي ولن تتغير (١,٦ مليار دولار أمريكي)					
السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
٪ السكان الفقراء	٢٢,٥٪	٢٠٪	١٧,٥٪	١٥٪	١٢,٥٪
السكان الفقراء المستهدفين	٨٩٤٦٠٠٠	٨١٥٤٧٧٦	٧٣١٧٣٨٢	٦٤٣١٩٧٩	٥٤٩٦٦٦٢
الميزانية المخصصة لنظام التوزيع العام (بالدولار الأمريكي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
تكاليف التشغيل (بالدولار الأمريكي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
ميزانية نظام التوزيع العام الموزعة (بالدولار الأمريكي)	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠
التكلفة العينية للسلة الغذائية الخاصة بنظام التوزيع العام (قسيمة/ تحويل نقدي)/الفرد الفقير/العام (بالدولار الأمريكي	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
التكلفة العينية للسلة الغذائية الخاصة بنظام التوزيع العام (قسيمة/ تحويل نقدي)/الفرد الفقير/الشهر (بالدولار الأمريكي	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
التكلفة الكلية المطلوبة لتغطية السكان الفقراء (بالدولار الأمريكي)	١٨٢٤٩٨٤٠٠٠	١٦٦٣٥٧٤٣٠٤	١٤٩٢٧٤٥٩٢٨	١٣١٢١٢٣٧١٦	١١٢١٣١٩٠٤٨
معدل تغطية نظام التوزيع العام للسكان الفقراء (٪)	٧٨,٩	٨٦,٥	٩٦,٥	١٠٩,٧	١٢٨,٥
الميزانية المطلوبة/المتجاوزة لتغطية كافة السكان الفقراء (بالدولار الأمريكي)	**٣٨٤٩٨٤٠٠٠**	**٢٢٣٥٧٤٣٠٤**	**٥٢٧٤٥٩٢٨**	**١٢٧٨٧٦٢٨٤-**	**٣١٨٦٨٠٩٥٢-**
السيناريو ٢: يظل كلًا من معدق الفقر(٢٢,٥٪) والميزانية المخصصة لنظام التوزيع العام بدون تغيير في السنوات الخمس القادمة (١,٦ مليار دولار أمريكي)					
السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
٪ السكان الفقراء	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪
السكان الفقراء المستهدفين	٨٩٤٦٠٠٠	٩١٧٤١٢٣	٩٤٠٨٠٦٣	٩٦٤٧٩٦٩	٩٨٩٣٩٩٢
الميزانية المخصصة لنظام التوزيع العام (بالدولار الأمريكي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
تكاليف التشغيل (بالدولار الأمريكي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
ميزانية نظام التوزيع العام الموزعة (بالدولار الأمريكي)	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
التكلفة العينية للسلة الغذائية الخاصة بنظام التوزيع العام (قسيمة/ تحويل نقدي)/الفرد الفقير/العام (بالدولار الأمريكي	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
التكلفة العينية للسلة الغذائية الخاصة بنظام التوزيع العام (قسيمة/ تحويل نقدي)/الفرد الفقير/الشهر (بالدولار الأمريكي	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
التكلفة الكلية المطلوبة لتغطية السكان الفقراء (بالدولار الأمريكي)	١٨٢٤٩٨٤٠٠٠	١٨٧١٥٢١٠٩٢	١٩١٩٢٤٤٨٥٢	١٩٦٨١٨٥٦٧٦	٢٠١٨٣٧٤٣٦٨
معدل تغطية نظام التوزيع العام للسكان الفقراء (٪)	٧٨,٩	٧٦,٩	٧٥,٠	٧٣,١	٧١,٣

الميزانية المطلوبة/المتجاوزة لتغطية كافة السكان الفقراء (بالدولار الأمريكي)	**٣٨٤٩٨٤٠٠٠**	**٤٣١٥٢١٠٩٢**	**٤٧٩٢٤٤٨٥٢**	**٥٢٨١٨٥٦٧٦**	**٥٧٨٣٧٤٣٦٨**
السيناريو ٣: التكلفة المثلى لحصة نظام التوزيع العام في حال تغطية كافة السكان الفقراء بميزانية نظام التوزيع العام (سيظل كلًا من معدل الفقر (٢٢,٥٪) والميزانية المخصصة لنظام التوزيع العام بدون تغيير في السنوات الخمس القادمة)					
السنوات	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**	**٢٠٢٠**	**٢٠٢١**	**٢٠٢٢**
العدد الكلي للسكان	٣٩٧٦٠٠٠٠	٤٠٧٧٣٨٨٠	٤١٨١٣٦١٤	٤٢٨٧٩٨٦١	٤٣٩٧٣٢٩٨
٪ السكان الفقراء	٪٢٢,٥	٪٢٢,٥	٪٢٢,٥	٪٢٢,٥	٪٢٢,٥
السكان الفقراء المستهدفين	٨٩٤٦٠٠٠	٩١٧٤١٢٣	٩٤٠٨٠٦٣	٩٦٤٧٩٦٩	٩٨٩٣٩٩٢
الميزانية المخصصة لنظام التوزيع العام (بالدولار الأمريكي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
تكاليف التشغيل (بالدولار الأمريكي)	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠
ميزانية نظام التوزيع العام الموزعة (بالدولار الأمريكي)	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠
التكلفة العينية للسلة الغذائية الخاصة بنظام التوزيع العام (قسيمة/ تحويل نقدي)/الفرد الفقير/العام (بالدولار الأمريكي	١٦٠,٩	١٥٦,٩	١٥٣,٠	١٤٩,٢	١٤٥,٥
التكلفة العينية للسلة الغذائية الخاصة بنظام التوزيع العام (قسيمة/ تحويل نقدي)/الفرد الفقير/الشهر (بالدولار الأمريكي	**١٣,٤١**	**١٣,٠٨**	**١٢,٧٥**	**١٢,٤٣**	**١٢,١٣**

خيار لدمج برنامجي نظام البطاقة التموينية وشبكة الأمان الاجتماعي في نظام قائم على القسائم بصورة رئيسية (يستهدف نظام البطاقة التموينية الفقراء فقط)

الركيزة ١: تحسين شبكة السلامة الغذائية					
الهدف	**الإجراء**	**التكاليف**		**التنفيذ**	**تعليقات**
		متوسط تكاليف الاستثمار السنوية (مليون دولار أمريكي)	**متوسط التكاليف المتكررة السنوية (مليون دولار)**		
الهدف: إنشاء شبكة سلامة غذائية فعالة وكفؤة للفقراء.	**دمج برامجي نظام التوزيع العام وشبكة الأمان الاجتماعي في نظام يستند بصورة أساسية إلى القسائم، ويستهدف الفقراء.**				
	الإجراء ١: إدارة وتشغيل شبكة السلامة الغذائية المعدلة.		٢٠٠٠	وزارة التجارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية وزارة التخطيط	التكاليف بناء على توفير سلة غذائية قيمتها ١٦,٧٠ دولار أمريكي إلى ٢٢,٥٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ ١٠٥ ٠٠٠ دينار عراقي (٨٤ دولارًا أمريكيًا) في الشهر. وتشمل أيضا ١٠٪ من التكاليف العامة.

	الإجراء ٢: إعداد قوائم مسجلة للأسر المستهدفة مع أنظمة للعرض الدوري والمراجعات.	١,٠ (١ عام)	١,٠	وزارة التجارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية وزارة التخطيط منظمات المجتمع المدني	سجلت وزارة العمل والشئون الاجتماعية ٤ ملايين شخص. وتحتاج القوائم إلى إعادة فتحها للمتقدمين الجدد الذين يحتاجون إلى الفحص والتحقق.
	الإجراء ٣: إعادة تحديد حزمة دعم الأغذية لجعلها مناسبة من الناحية التغذوية.	٠,٣ (١ عام)		وزارة التجارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية وزارة الصحة	تحديد برنامج النقد أو القسيمة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج التجربة الأخيرة التي أجريت في النجف؛ وما هي السلع والكميات المناسبة للشراء؛ والمحلات التجارية والمتاجر المشاركة، والتحكم في أنظمة مراجعة الشكاوى والتدقيق.
	الإجراء ٤: إعداد خطة مفصلة للتصميم والتنفيذ ، للانتقال الكامل أو الجزئي إلى نظام النقد أو القسائم.	٠,١ (١ عام)		وزارة التخطيط وزارة التجارة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	تعريف برنامج النقد أو االقسائم ، مع مراعاة نتائج المشروع التجريبي الذي اجري في النجف حديثا؛ ما السلع والكميات المرغوبة للشراء ؛ المتاجر والمخازن المشاركة ، والتحكم في أنظمة التدقيق والنظر في الشكاوى.
	الإجراء ٥: دعم الإنتاج عالي الجودة للسلع المحلية التي يتم شراؤها بواسطة نظام التوزيع العام الجديد.	٠,٢ (١ عام)		وزارة التجارة وزارة الزراعة	يجب أن يرتبط إصلاح نظام التوزيع العام ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الزراعية التي يجري إعدادها حاليًا.
	الإجراء ٦: إنشاء وحدة للرصد والتقييم.	١,٠ (١ عام)	١,٠	وزارة التخطيط وزارة التجارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية وزارة الصحة	ستقوم الوحدة في المقام الأول برصد وتقييم أداء نظام التوزيع العام الجديد/شبكة الأمان الاجتماعي. كما ستراقب التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ١,٢ و٢,٢، وتقدم تقريرًا إلى وحدة مراقبة الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة كاملًا.
الإجمالي	**٣,٥ (١ عام)**		**٢٠٠٢**		

الجداول، الأشكال والخرائط

الجدول ١. الأهداف الفرعية لهدف التنمية المستدامة ٢

رقم الهدف	الأهداف الفرعية	المؤشرات
١,٢	بحلول عام ٢٠٣٠، يجب القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الناس، ولا سيما الفقراء والأشخاص المحتاجين، بما في ذلك الرضع، على أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار العام.	١,١,٢ انتشار نقص التغذية ٢,١,٢ انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، استنادًا إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)
٢,٢	بحلول عام ٢٠٣٠، يتم إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا، بحلول عام ٢٠٢٥، بشأن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن.	١,٢,٣ معدل انتشار التقزم (الطول بالنسبة للعمر < -٢ الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل وفقًا لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة. ٢,٢,٢. معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول> +٢ أو <-٢ الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل وفقًا لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، حسب النوع (الهزال والوزن الزائد)
٣,٢	بحلول عام ٢٠٣٠، تتم مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء، والسكان الأصليين، والمزارعين الأسريين، والرعاة، والصيادين، وذلك من خلال تأمين الوصول الآمن والمتساوي إلى الأرض، والموارد والمدخلات الإنتاجية الأخرى، والمعرفة، والخدمات المالية، والأسواق وفرص لإضافة القيمة والعمل غير الزراعي.	١,٣,٢ حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب الفئات الحجمية للمشروعات الزراعية / الرعوية / الحرجية ٢,٣,٢ متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، حسب الجنس وحالة الأصالة.
٤,٢	بحلول عام ٢٠٣٠، يتم ضمان أنظمة الإنتاج الغذائي المستدامة وتنفيذ الممارسات الزراعية المرنة التي تزيد الإنتاجية والإنتاج؛ وتساعد في الحفاظ على النظم البيئية، التي تعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والظروف الجوية القاسية والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث؛ وهذا يحسين تدريجيًا نوعية الأرض والتربة.	١,٤,٢ نسبة المساحة الزراعية تحت الزراعة المنتجة والمستدامة.
٥,٢	بحلول عام ٢٠٢٠، الحفاظ على التنوع الوراثي للبذور، والنباتات المزروعة والحيوانات المزرعية والمستأنسة والأنواع البرية ذات الصلة بها، وذلك من خلال بنوك البذور والنباتات التي تتم إدارتها وتنويعها على نحو جيد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز الوصول إلى العدالة والمشاركة العادلة للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، على النحو المتفق عليه دوليًا.	١,٥,٢ عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق الحفظ متوسطة أو طويلة الأجل ٢,٥,٢ نسبة السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة للخطر أو ليست معرضة للخطر أو عند مستوى غير معروف من خطر الانقراض
٥,٢ أ	زيادة الاستثمار، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، في البنية الأساسية الريفية، وخدمات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا، وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا.	٥,٢ أ. ١ مؤشر التوجيه الزراعي للنفقات الحكومية ٥,٢ أ. ب مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) إلى القطاع الزراعي

٥,٢ ب	تصحيح ومنع القيود التجارية والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك من خلال الاستبعاد المتوازي لجميع أشكال دعم الصادرات الزراعية وجميع إجراءات التصدير ذات الأثر المماثل، وفقًا لتفويض جولة الدوحة الإنمائية.	٥,٢ ب. ١ دعم الصادرات الزراعية
٥,٢ ج	اعتماد التدابير اللازمة لضمان الأداء السليم لأسواق السلع الغذائية ومشتقاتها وتسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات السوقية، بما في ذلك تلك الخاصة بالاحتياطيات الغذائية، للمساعدة في الحد من التقلبات الحادة في أسعار الأغذية.	٥,٢ ج. ١ مؤشر شذوذات سعر الغذاء

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٥.

الجدول ٢: موازين السلع الخاصة بمجموعات الأغذية الرئيسية في العراق، ٢٠١٥

العنصر	الاعتماد الذاتي	التوافر للاستهلاك	الميزان		الواردات		الصادرات		الإنتاج
			ق	ك	ق	ك	ق	ك	
الحبوب (الإجمالي)	**٩٧,٣١**	**٧٥٩٢,٣٦**	**٣٤٨,٢٧**	**٢٠٤,٣٦**	**٣٦١,٩٣**	**٢٧٤,٤٤**	**١٣,٦٦**	**٧٠,٠٨**	**٧٣٨٨,٠٠**
القمح والدقيق	٩٩,٩١	٢٦٤٧,٤١	١١٤,٤٥	٢,٤١	١٢٨,١١	٧٢,٤٩	١٣,٦٦	٧٠,٠٨	٢٦٤٥,٠٠
الذرة	١٠٠,٠٠	٢٨٩,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠					٢٨٩,٠٠
الأرز	٨٤,٣٩	١٢٩٣,٩٥	٢٢٥,٢٥	٢٠١,٩٥	٢٢٥,٢٥	٢٠١,٩٥			١٠٩٢,٠٠
الشعير	١٠٠,٠٠	٣٢٩٧,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠					٣٢٩٧,٠٠
البطاطس	٩٧,٢٤	١٦٥٧,٣٠	١٦,٤٩	٤٦,٣٠	١٦,٤٩	٤٦,٣٠			١٦٢٩,٠٠
البقوليات (الإجمالي)	٥٠,٨٣	١١,٦٧	٤,١٥	٥,٧٤	٥,٠٤	٨,٨٤	٠,٨٩	٣,١٠	٥,٩٣
الخضراوات (الإجمالي)	٩٦,٠٩	٣٢٨٧,٥٩	٦٧,٦٤	١٢٨,٥٩	٦٧,٦٦	١٢٨,٦١	٠,٠٢	٠,٠٢	٣١٥٩,٠٠
الفواكه (الإجمالي)	٨٤,٥٣	١٦٢٥,٠١	٨٢,٤١	٢٥١,٣١	٩١,٩٥	٢٨٨,٣٩	٩,٥٤	٣٧,٠٨	١٣٧٣,٧٠
السكر (معدل)	٠,٣١	٤٠٢,٦٥	٣٠٦,٥٨	٤٠١,٣٨	٣٠٦,٥٨	٤٠١,٣٨			١,٢٧
الدهون والزيوت (الإجمالي)	١٧,٠٥	١٢٦,٦٤	٦٢,٠٢	١٠٥,٠٥	٦٢,٠٤	١٠٥,٠٧	٠,٠٢	٠,٠٢	٢١,٥٩
اللحوم (الإجمالي)	٨١,٣٣	٣٨١,٣١	١١٢,٤١	٧١,٤١	١١٣,١٢	٧١,٥٤	٠,٧٠	٠,٣٧	٣١٠,١٣
اللحوم الحمراء	٩٩,٧٤	٢٣٦,٧٥	٢,٧٦	٠,٦٢	٣,٠١	٠,٧٠	٠,٢٥	٠,٠٨	٢٣٦,١٣
لحوم الدواجن	٥١,١٩	١٤٤,٥٦	١٠٩,٦٦	٧٠,٥٦	١١٠,١١	٧٠,٨٤	٠,٤٥	٠,٢٩	٧٤,٠٠
الأسماك	٥٩,٩٦	١١٥,٨٥	٦٤,٠٠	٤٦,٣٨	٦٤,٠٠	٤٦,٣٨			٦٩,٤٧
البيض	٣٥,٥٩	٩٥,١٨	٥٣,٣٩	٦١,٣٠	٥٣,٤٥	٦١,٣٨	٠,٠٦	٠,٠٧	٣٣,٨٧
الحليب والمنتجات اللبنية	٤٩,٨٠	٦٣٤,١٧	٤٥,٠٥	٣١٨,٣٣	٤٥,١٥	٣١٩,٠	٠,١٠	٠,٧٣	٣١٥,٨٤
الإجمالي			**١١٦٢,٤٢**		**١١٨٧,٤٢**		**٢٥**		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم ٣٦، الخرطوم، ٢٠١٦، الجدول رقم ٣٠٥، الصفحة ٣١٢.

ملحوظة: القيمة (ق): مليون دولار أمريكي

الكمية (ك): ١٠٠٠ طن متري

الجدول ٣: الاحتياجات المالية لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام (مليون دولار أمريكي)

الركيزة ٢: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام					
الهدف	الإجراءات	التكاليف		التنفيذ	تعليقات
		متوسط تكاليف الاستثمار السنوية (مليون دولار أمريكي)	متوسط التكاليف المتكررة السنوية (مليون دولار)		
الهدف ١: تنشيط نظم الإنتاج الزراعي في المناطق المتضررة من الصراع.	برنامج خاص مدته سنتان لتنشيط الزراعة في المناطق المتضررة من الصراع.				إنشاء برنامج خاص للمحافظات المتضررة من الصراع، مثل الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين.
	الإجراء ١: إصلاح أنظمة الري الرئيسية والثانوية في المناطق المتضررة من الصراع.	١٠٠ (٣ أعوام)		وزارة الموارد المائية الإدارات المحلية	هيكل التحويل والقنوات ومحطات الضخ العامة الصغيرة والمتوسطة. فرص عمل ريفية لائقة قصيرة الأجل من خلال النقد مقابل العمل.
	الإجراء ٢: إصلاح وإعادة تأهيل المباني والهياكل في المزارع.	٥٠ (٣ أعوام)		وزارة الزراعة الإدارات المحلية	المساعدة في إعادة بناء نظم الري بالمزرعة، وحظائر الماشية، والصوب الزراعية، وأحواض تربية الأسماك.
	الإجراء ٣: دعم إعادة بدء الإنتاج باستخدام نهج سلسلة القيمة.	٥٠ (٣ أعوام)		وزارة الزراعة الإدارات المحلية	توفير النقد والمدخلات (البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية) والأدوات والمعدات والآلات؛ تجديد المخزون من الماشية وتوفير خدمات الصحة الحيوانية الأساسية. خلق وظائف مستدامة.
الإجمالي الفرعي		**٢٠٠ (٣ أعوام)**			
الهدف ٢: إنشاء نظم إنتاج زراعي أكثر إنتاجية وذكية مناخيًا ومرنة.	مجموعة متكاملة من البرامج والإجراءات الرامية إلى زيادة الإنتاجية وفرص العمل والدخول في الزراعة والأنشطة ذات الصلة على مدى خمس سنوات.			وزارة الزراعة وزارة الموارد المائية الإدارات المحلية	سيتم إجراء التغييرات التشريعية والتنظيمية والإصلاحات المؤسسية والاستثمارات في سياق سياسة واستراتيجية زراعية جديدة. يجب أن تكون ندرة المياه عنصرًا أساسيًا في صياغة النظم الزراعية المرنة والذكية مناخيًا.
	الإجراء ١: إعادة تأهيل البنية التحتية العامة و تحد يثها .	٢٠٠ (٥ أعوام)	٦٠	وزارة الزراعة وزارة الموارد المائية وزارة التربية والتعليم	تحسين أنظمة الري والصرف القائمة ومواصلة تطوير المخططات الحيوية والمستدامة. تحسين الطرق الموصلة بين المزرعة والسوق. ,سيصاحب تطوير الري والصرف مناقشة حول تقاسم المياه مع الدول المجاورة.

	الإجراء ٢: تعزيز البحوث والإرشاد والقدرات التنظيمية للمؤسسات الوطنية والمحلية.	٢٠ (٥ أعوام)	٠,٥	وزارة الزراعة الجامعات	سوف تعمل جهود البحث والإرشاد على تعزيز نظام إنتاج متنوع مع التركيز على المحاصيل عالية القيمة والمعالجة المحلية وتطوير سلسلة القيمة، فضلًا عن تطوير المحاصيل وتقنيات الإنتاج التي تتسم بالذكاء مناخيًا. كما يجب أن تركز الأنظمة التنظيمية على ضمان مدخلات الجودة للمزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية، وتوفير منتجات آمنة وصحية للمستهلكين.
	الإجراء ٣: تحسين الأسواق وسلاسل القيمة، وتحسين روابط المزارعين بالأسواق، وتشجيع إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية.	١٠٠ (٥ أعوام)	١,٠	وزارة الزراعة وزارة التجارة وزارة التخطيط	سيتم تعزيز البنية التحتية السوقية والوجستية، بما في ذلك مرافق النقل والتخزين، عن طريق الشراكات العامة الخاصة. وسيتم توفير التدريب للمزارعين، والناقلين ومشغلي المخازن على التعبئة والتغليف المناسبين للمنتجات. وسيتم مراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بتسجيل الأراضي والملكية والتأجير / الإمتياز.
	الإجراء ٤: تحسين الإمداد بالائتمان للمزارعين لشراء المدخلات والآلات والمعدات، ولمرافق البناء.	٧٠٠ (٥ أعوام)		وزارة الزراعة وزارة التخطيط البنوك	سيتم تحسين تدفق القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمزارعين - وسوف يحصل كل مزارع من بين ١,٧ مليون مزارع على قروض بقيمة ٢٠٠٠ دولار أمريكي
	الإجراء ٥: حماية النقاط الساخنة البيئية.	٢٠ (٥ أعوام)	٥	وزارة الزراعة وزارة الموارد المائية	برامج خاصة مركزة لمعالجة القضايا المستجدة، مثل تدهور الأراضي وفقدان التنوع الحيوي وتمليح التربة والمياه.
الإجمالي الفرعي		**١٠٤٠ (٥ أعوام)**	**٧١**		

الهدف ٣: إنشاء وحدة مراقبة لتتبع التقدم في الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة	إنشاء وحدة مراقبة هدف التنمية المستدامة ٢ في وزارة الزراعة.	١ (٥ أعوام)	١	وزارة الزراعة وزارة التخطيط	ستقوم وحدة المراقبة بجمع وتجميع البيانات حول التقدم المحرز في هدف التنمية المستدامة ٢. وستتم مشاركة هذه البيانات والتحليلات مع وزارة التخطيط المسؤولة عن التقدم العام في أهداف التنمية المستدامة.
الإجمالي		**١٢٤٣** **(٣ – ٥ أعوام)**	**٧٢,٠**		

الجدول ٤: الاحتياجات المالية لمعالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية

الركيزة ٣: معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية				
الإجراءات	الهدف	التكاليف		التنفيذ	تعليقات
		متوسط تكاليف الاستثمار السنوية (مليون دولار أمريكي)	متوسط التكاليف المتكررة السنوية (مليون دولار)		
الهدف ١: تحسين الحالة التغذوية للمجموعات المحتاجة والمعرضة للخطر.	**برنامج خاص لمدة ٣ سنوات لضمان أن الصراعات المتضررة من الصراع قد تم تزويدها بالتغذية الجيدة.**				**توفير المكملات الغذائية التي سيتم توفيرها للأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات عند الحاجة.**
	الإجراء ١: توفير وجبات مدرسية في المناطق المتضررة من الصراع	٢ (٣ أعوام)	٦٤	وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة وزارة العمل والشئون الاجتماعية السلطات المحلية	سيتم توفير الوجبات الغذائية في المدارس الابتدائية في الست محافظات الأكثر تضررًا مع استهداف ٢٠٠٠٠٠ طفل.
	الإجراء ٢: توفير المكملات الغذائية للنساء الحوامل والمرضعات والرضع.	٢ (٣ أعوام)	٥٠	وزارة الصحة وزارة العمل والشئون الاجتماعية السلطات المحلية منظمات المجتمع المدني	سيتم توفير المكملات في الست محافظات الأكثر تضررًا مع استهداف ١٠٠,٠٠٠ طفل وامرأة.
	الإجراء ٣: توفير مجموعات بذور الخضراوات المغذية للأسر المحتاجة لزراعتها في حدائق الفناء الخلفي.		٥	وزارة الزراعة	توفير مجموعات البذور والتدريب في الست محافظات الأكثر تضررًا مع استهداف ٠,١ مليون أسرة، معظمهم من النساء.
الإجمالي الفرعي		**٤ (٣ أعوام)**	**١١٩**		

الهدف ٢: تعزيز الحالة التغذوية لجميع العراقيين من خلال التغذية السليمة وتشجيع العادات الغذائية الصحية.	**إطلاق برنامج التغذية المدرسية على الصعيد الوطني، جنبًا إلى جنب مع بناء الوعي بنمط حياة صحي**				**ينطبق إطار الإحتياج على كلا المستويين الريفي والحضري.**
	الإجراء ١: إنشاء برنامج للتغذية المدرسية يتضمن:- - تجديد مرافق الطعام والوصول إلى مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الكافية، إضافة التعليم التغذوي وتعزيز أنماط الحياة الصحية إلى المناهج الدراسية، إدخال الحدائق المدرسية، إنشاء وحدة للرصد والتفتيش.	١٠ (٥ أعوام)	١٦٠	وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة وزارة الزراعة السلطات المحلية	المدارس الابتدائية في جميع المناطق الريفية والحضرية المراد تغطيتها (حوالي ٥٠٠٠٠٠ طفل). المبادئ التوجيهية المصممة والمبنية على إجراءات مقاصف المدارس ومعايير النظافة العامة والجودة.
	الإجراء ٢: إطلاق حملة توعية على مستوى البلد تشمل وسائط الإعلام الوطنية بشأن التغذية والصحة.	٠,١	٢,٠	وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة	الحملات التلفزيونية ولوحات الإعلانات والرسائل الإذاعية والكتيبات والنشرات / البيانات.
الإجمالي الفرعي	**١٠,١ (٥ أعوام)**	**١٦٢,٠**			
	١٤,٣ (٣ – ٥ أعوام)	**٢٨١,٠**			

الجدول ٥: الاحتياجات المالية لزيادة فرص العمل وخاصة بين الشباب والنساء (بالألف دولار أمريكي)

الركيزة ٤: زيادة فرص العمل وخاصة فيما بين الشباب والنساء					
الإجراءات	الهدف	التكاليف		التنفيذ	تعليقات
		متوسط تكاليف الاستثمار السنوية (مليون دولار أمريكي)	متوسط التكاليف المتكررة السنوية (مليون دولار)		
الهدف ١: توفير الوصول المعزز لفرص العمل.	**سيتم وضع برنامج مستهدف مدته خمس سنوات لخلق المزيد من فرص العمل للشباب والنساء والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية والحضرية على السواء.**				**ستعطى الأولوية للمحافظات الأكثر فقرًا والمناطق ذات البطالة العالية بين الشباب وحيث يوجد عدد كبير من "العائدين".**
	الإجراء ١: توفير التدريب المهني والفني قصير الأجل للشباب والنساء في المناطق الريفية والحضرية وصغار المزارعين. إنشاء حاضنات الأعمال، بما في ذلك الوحدات المتنقلة للمناطق الريفية.	٣ (٥ أعوام)	٣	وزارة العمل و ا لشئو ن ا لا جتما عية وزارة التربية و ا لتعليم وزارة الزراعة	سيركز التدريب في المناطق الريفية على تخزين المنتجات الزراعية ومعالجتها وتجهيزها، وخاصة المنتجات ذات القيمة العالية. بينما في المناطق الحضرية سيركز على التسويق وتقديم الطعام وأعمال المطاعم الغذائية. سيتم التركيز بقوة على إنشاء وحدات جيدة ماليًا.
	الإجراء ٢: وضع دورات تدريبية متوسطة الأجل (مدتها سنتان) في التدريب على الإدارة الفنية والمالية والتجارية في كليات منتقاه لفنيي ومديري المزارع. منح دراسية لعدد ٢٠٠ طالب في السنة.	١ (٥ أعوام)	١	وزارة العمل و ا لشئو ن ا لا جتما عية وزارة التربية و ا لتعليم كليات الزراعة وزارة التعليم العالي والبحث ا لعلمي	سيتم التدريب لأولئك الذين لم يكملوا تعليمهم في المناطق الريفية وسوف يركز التدريب على المهارات العملية في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وإدارة المزرعة والمعدات والري. بينما في المناطق الحضرية، سينصب التركيز على إنشاء وإدارة عمليات التصنيع الغذائي والتسويق والمطاعم. وسيكون هناك تركيز قوي على إدارة الأعمال. وسيكون الطلاب المتخرجون مؤهلين للحصول على قروض من صندوق الاستثمار المقترح (انظر الإجراء ٣). المنهج الرسمي سيتم تصميمه واعتماده من قبل وزارة التربية والتعليم / وزارة الزراعة.
	الإجراء ٣: إنشاء صندوق للاستثمار الزراعي والريفي.	٦٥ (٥ أعوام)	٤	وزارة المالية وزارة العمل و ا لشئو ن ا لا جتما عية وزارة الزراعة	سيدعم الصندوق إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات صلة بالأنشطة داخل وخارج المزرعة بما في ذلك إنتاج محاصيل تجارية ذات قيمة عالية؛ ووحدات تأجير المعدات والآلات وأنشطة التجهيز والنقل والتعبئة، بما في ذلك في المناطق الحضرية.
الإجمال	**٦٩,٠ (٥ أعوام)**	**٨,٠**			

الجدول ٦: الواردات من السلع الزراعية الرئيسية في العراق بين ٢٠٠٥ و٢٠١٣ (بالألف دولار أمريكي)

العناصر	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المنتجات الزراعية، الإجمالي	٣٠٤٧٤٠٦	٦٤٣٠٣١٨	٧١٤٩٥٥٥	٧٨١٧٧٨١	٧٩٧٠٨٩٣
إجمالي الزيوت النباتية	٢٦٥٦٦٥	٣٤٠٦١٩	٥٣٢٣١٠	٦٦٠٩٣٧	٦٠٦٢٨٣
اللحم البقري	٧٥٨٥	٥٨٣٧٨	٩٥٣٤٣	١١٤٦٨١	١٤٣٦١٢
الحبوب	١٠٤٤٤٧٤	١٤٠٧٧٥٥	٢٢٣٥٢٤٨	٢٢٢٦٤٢٤	٢٣٠٧٢٤٦
المنتجات اللبنية + البيض	١٨٩١٤٣	٦٢٩٤٦٥	٥٣١١٣٩	٦٢٦٩٩٤	٧٦٦٢١٢
الفواكه والخضراوات	٢٦٩٥٠٧	١٦٧٥٢٦٤	٦١٥٢٥٣	٥٥٤٧٠٣	٧٥٣٤٩٤
الحليب المجفف	١٤٧١٠٠	١٦١٣٦٣	١١٩٥٣٧	١٣٣٣١٢	١٤٤٤٠٠
زيت الزيتون، الإجمالي	٢٤٢١	٤٦٤٨	٦٢٩٣	٧٢٠٣	٩٢٣٩
البرتقال+تانج+كليم	١٢٩٥٧	٤٦٤٥٥	١١٠٤٤٧	١٣٢٤٦٢	١٢٤٩٧٩
لحم الضأن	١٠٦٨	١١٠٤٧	٤٩٢٧	٤٩٦٩	٥٣٦٥
لحم الدواجن	٣٢٧٩٧	٤٠٩٢٢١	٦٩١٥٤٢	٧١٧٥١٥	٨٢٧١٥٦
الأرز	٢٩٠١٥٤	٥٨٦٧٢٠	٦٤٠٠٣٨	٩٤٠٧٣٠	٩٥٧٣٢١
إجمالي اللحوم	٤١٧١٣	٤٧٩٢٢٩	٧٩٢٣٩١	٨٣٧٩١٨	٩٧٦٩٧٥
السكر، الإجمالي (مكافئ الخام)	١٦٤١٣٦	٢٥٩٧٠٠	٥٨٥٩٣١	٧٥١٢٤٢	٣٧٥٤٩٧
النبيذ + فرموث + سيم.	٢٣٦	١٧٨٥	٢٤٠١	٢٨٥٥	٢٢٥٢

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٨.

الجدول ٧: الاحتياجات المالية لإصلاح سياسات التسويق، والتجارة، والتسعير (مليون دولار أمريكي)

الركيزة ٥: إصلاح سياسات الالتسويق، والتجارة، والتسعير					
	الإجراءات	التكاليف		التنفيذ	تعليقات
		متوسط تكاليف الاستثمار السنوية (مليون دولار أمريكي)	متوسط التكاليف المتكررة السنوية (مليون دولار)		
الهدف ١: إنشاء نظام تجاري و تسو يقي و تسعير ي يشجع الإنتاج الزراعي الفعال بما يتماشى مع الميزة النسبية للعراق و ا لمسا همة الاستراتيجية في نظام التوزيـع ا لعا م .	**مراجعة سياسات التجارة الدولية والسياسات المحلية للتسويق والتسعير ذات الصلة بالزراعة.**				**وبناءً على هذه المراجعات، ستتم صياغة التغييرات في سياسات التجارة والتسويق والتسعير.**
	الإجراء ١: إنشاء فريق عمل لتطوير استراتيجية تجارية شاملة للمنتجات الزراعية. حيث سيقترح الفريق التغييرات اللازمة وتقييمًا لتأثيرها ا لمحتمل .	١ (٣ أعوام)	-	وزارة التجارة وزارة التخطيط وزراة الزراعة	ستتم مراجعة تكاليف وفوائد الإصلاحات التجارية، بما في ذلك إجراءات الشراء الحالية للسلع الرئيسية المستوردة، مع مراعاة القاعدة المالية والميزة التنافسية للإنتاج الوطني عن الواردات وندرة الموارد الطبيعية (المياه).
	الإجراء ٢: إنشاء فريق عمل لمراجعة سياسات التسويق والتسعير المتعلقة بالزراعة واقتراح التغييرات اللازمة لتشجيع الإنتاج الأكثر كفاءة وتعزيز تكامل السوق، بما في ذلك مع بلدان أخرى في ا لمنطقة .	١ (٣ أعوام)		وزارة الزراعة وزارة التخطيط وزارة التجارة	سيتم تقييم تكاليف وآثار وفوائد مختلف الإعانات وإجراءات التسعير بهدف الحد من الضوابط وبناء قدرات المؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والإقليمي.
	الإجراء ٣: إنشاء آليات لتحسين استهداف الإعانات، خاصة لصغار المزارعين وذلك لإنتاج محاصيل ذات قيمة عالية ومن أجل الزراعة الذكية مناخيًا.	١ (٣ أعوام)	٢	وزارة الزراعة وزارة التخطيط	سيتم تطوير آليات تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لاستهداف الإعانات المقدمة للمزارعين الفقراء وتشجيع الزراعة السليمة بيئيًا والذكية منا خيًا .
الإجمالي		**٣,٠ (٣ أعوام)**	**٢,٠**		

الشكل ١. حصة نظام البطاقة التموينية من ميزانية الحكومة (٪)

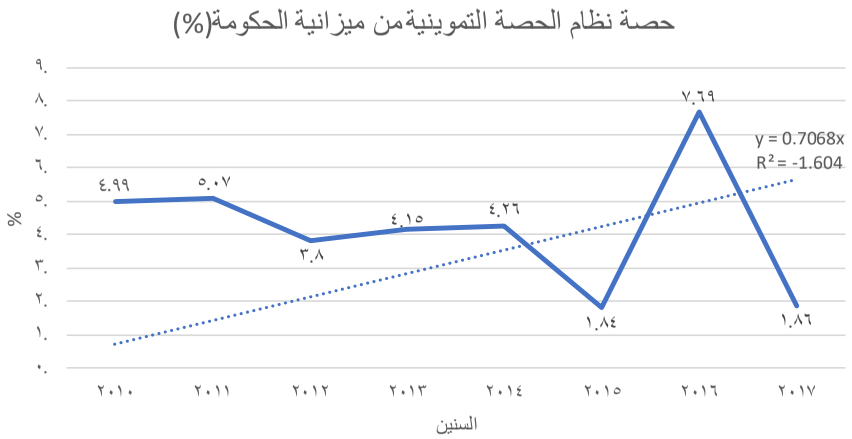

المصدر: الإعداد الخاص للبيانات الوطنية العراقية (٢٠١٨)

الشكل ٢. مؤشر الإنتاج الغذائي ومؤشر إنتاجية الحبوب في العراق بالمقارنة بمجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من البلدان النامية

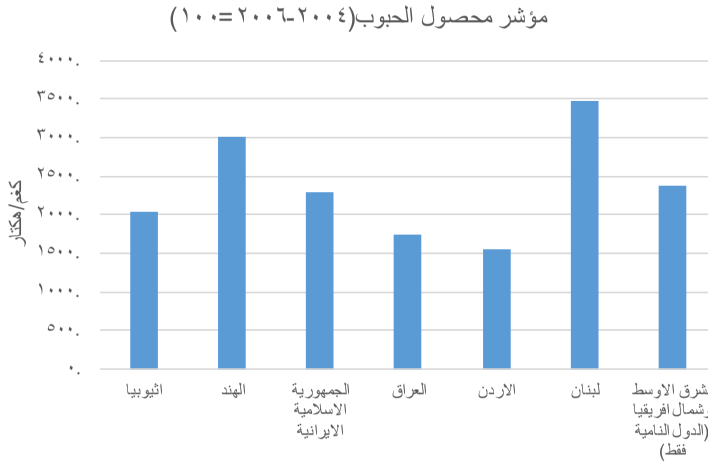

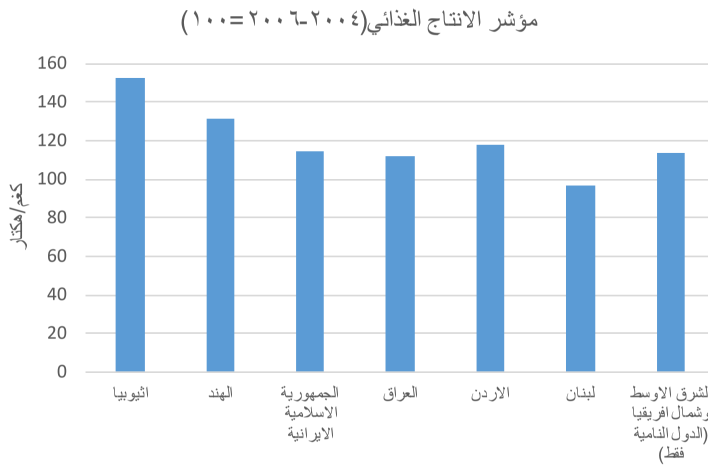

(المصدر: المؤشرات الإنمائية للبنك الدولي).

الشكل ٣. الاتجاهات السابقة لإنتاجيات السلع الزراعية الرئيسية المنتجة في العراق

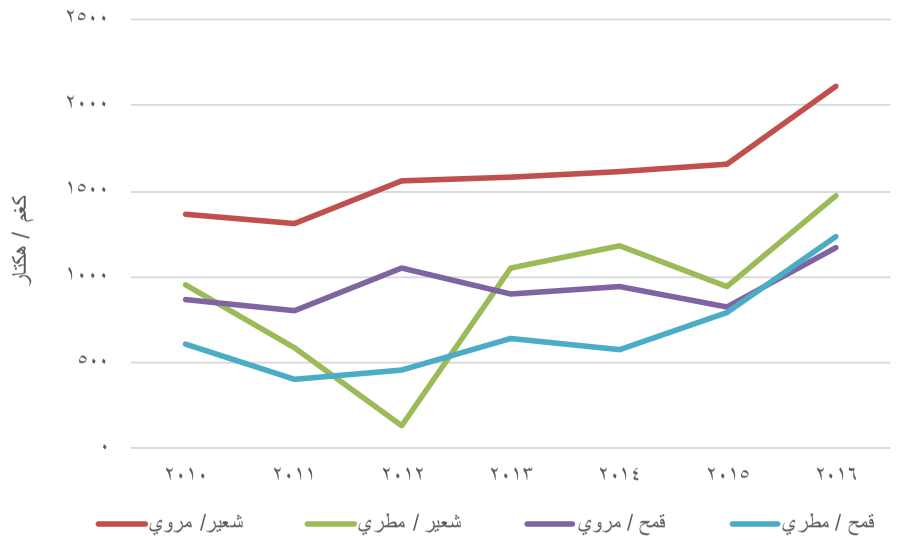

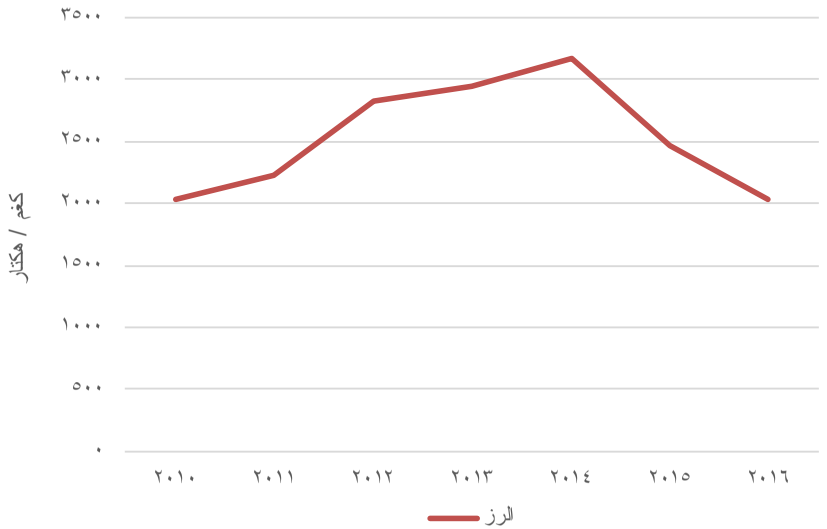

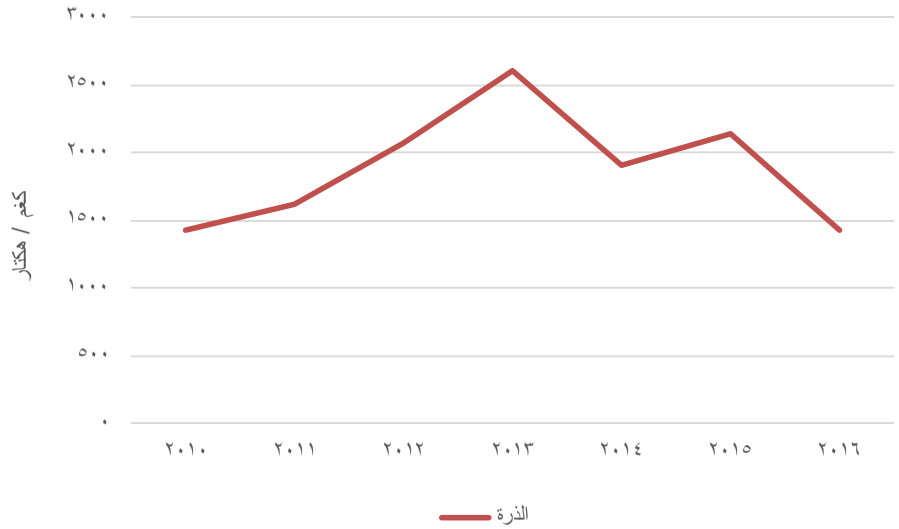

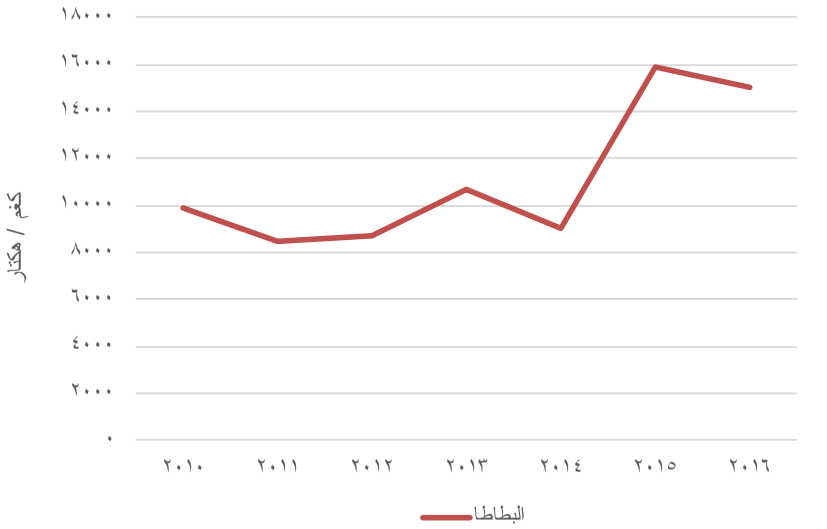

الشكل ٤. استغلال الأراضي في العراق بين ٢٠٠٤ و٢٠١٦

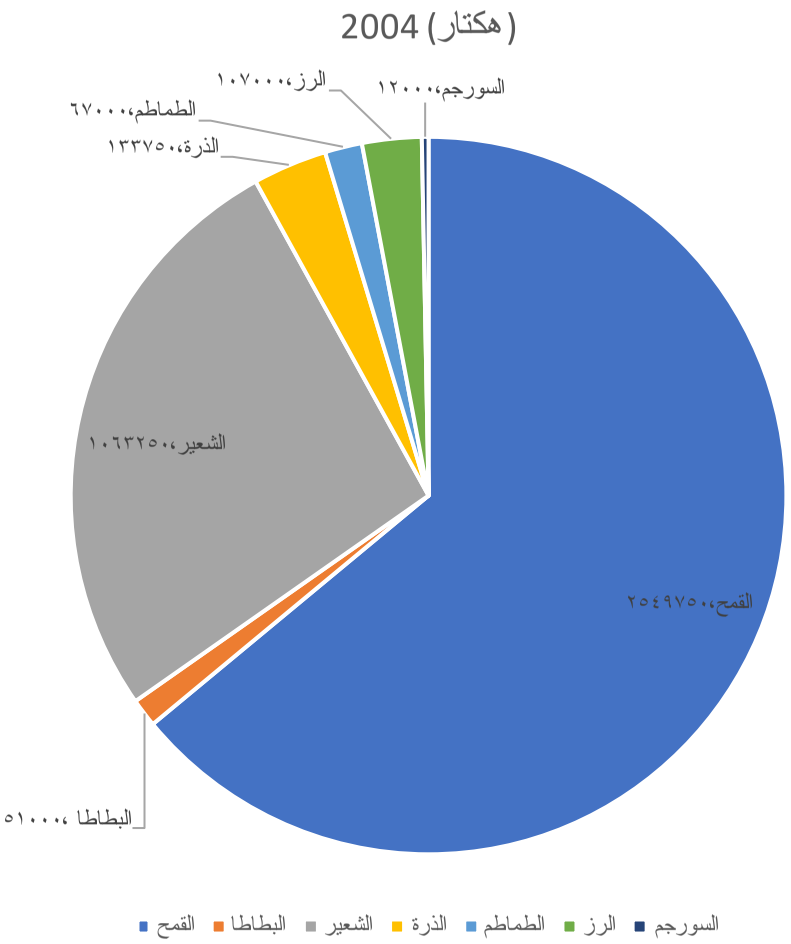

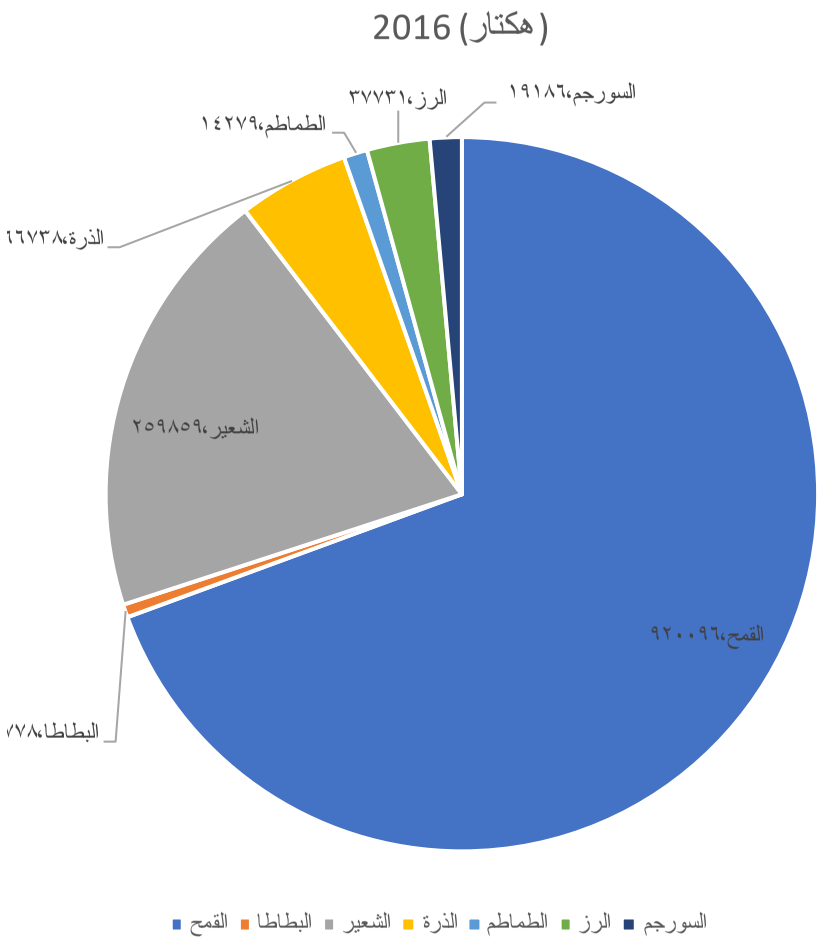

الشكل ٥. التوقعات الإنتاجية في ضوء سيناريو سير الأعمال كالعادة (إتجاه تاريخي مستمر) (مع أخذ السيناريو الاقتصادي للتقسيم والنمو السكاني في الاعتبار SSP)

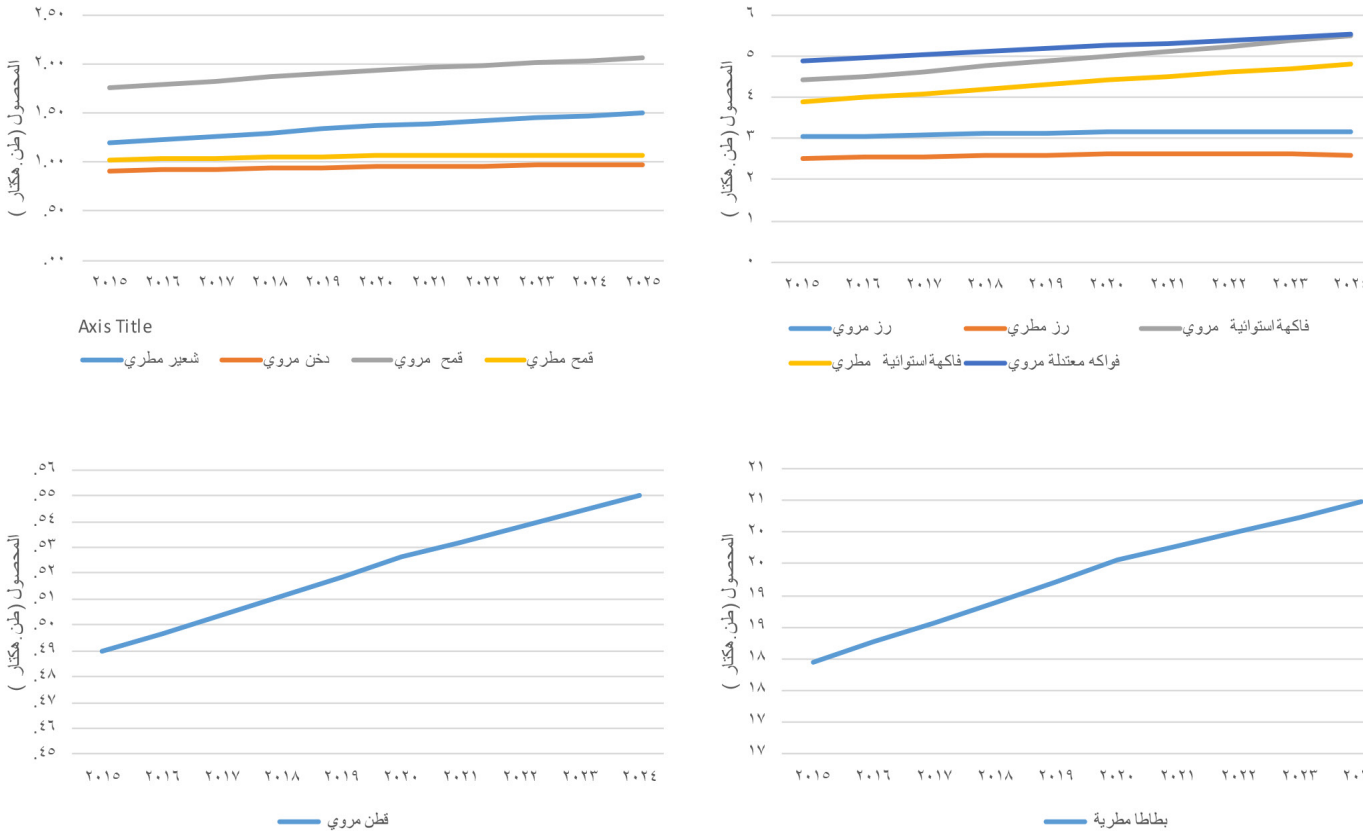

يوضح الشكل ٥ بعض هذه المحاصيل التي تم تقديرها على أساس المحاكاة النموذجية مع الأخذ في الاعتبار ظروف تغير المناخ٦ (سيناريوهات المناخ لمسار التركيز التمثيلي ٨,٥)٧. حيث تفترض هذه التوقعات أن الاستثمارات والظروف السياسية ستظل كما هي في الوقت الحالي. وبناءً على تقديرات المحاصيل المحققة، فقد قمنا أيضًا بمحاكاة الميزان التجاري المستقبلي للسلع الزراعية الرئيسية في العراق (الشكل ٦)، وقد إتضح أن التوازن التجاري للمحاصيل في العراق يمكن أن يتفاقم في المحاصيل الزراعية ولن يتحسن بشكل ملحوظ.

[٦] باستخدام النموذج الدولي لتحليل السياسات المتعلقة بالسلع الزراعية والتجارة، ويمكن العثور على تفاصيل عن النموذج الدولي لتحليل السياسات المتعلقة بالسلع الزراعية والتجارة في:

Robinson, Sherman; Mason d'Croz, Daniel; Islam, Shahnila; Sulser, Timothy B.; Robertson, Richard D.; Zhu, Tingju; Gueneau, Arthur; Pitois, Gauthier; and Rosegrant, Mark W. 2015. The International Model for Policy Analysis of Agricultural Commodities and Trade (IMPACT): Model description for version 3. IFPRI Discussion Paper 1483. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute (IFPRI). http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/129825.

[٧] باستخدام نموذج المناخ HGEM

الشكل ٦. اتجاهات توازن تجارة الأغذية في العراق بناءً على النمو السكاني والاقتصادي في ظل سيناريوهات تقسيم (SSP)

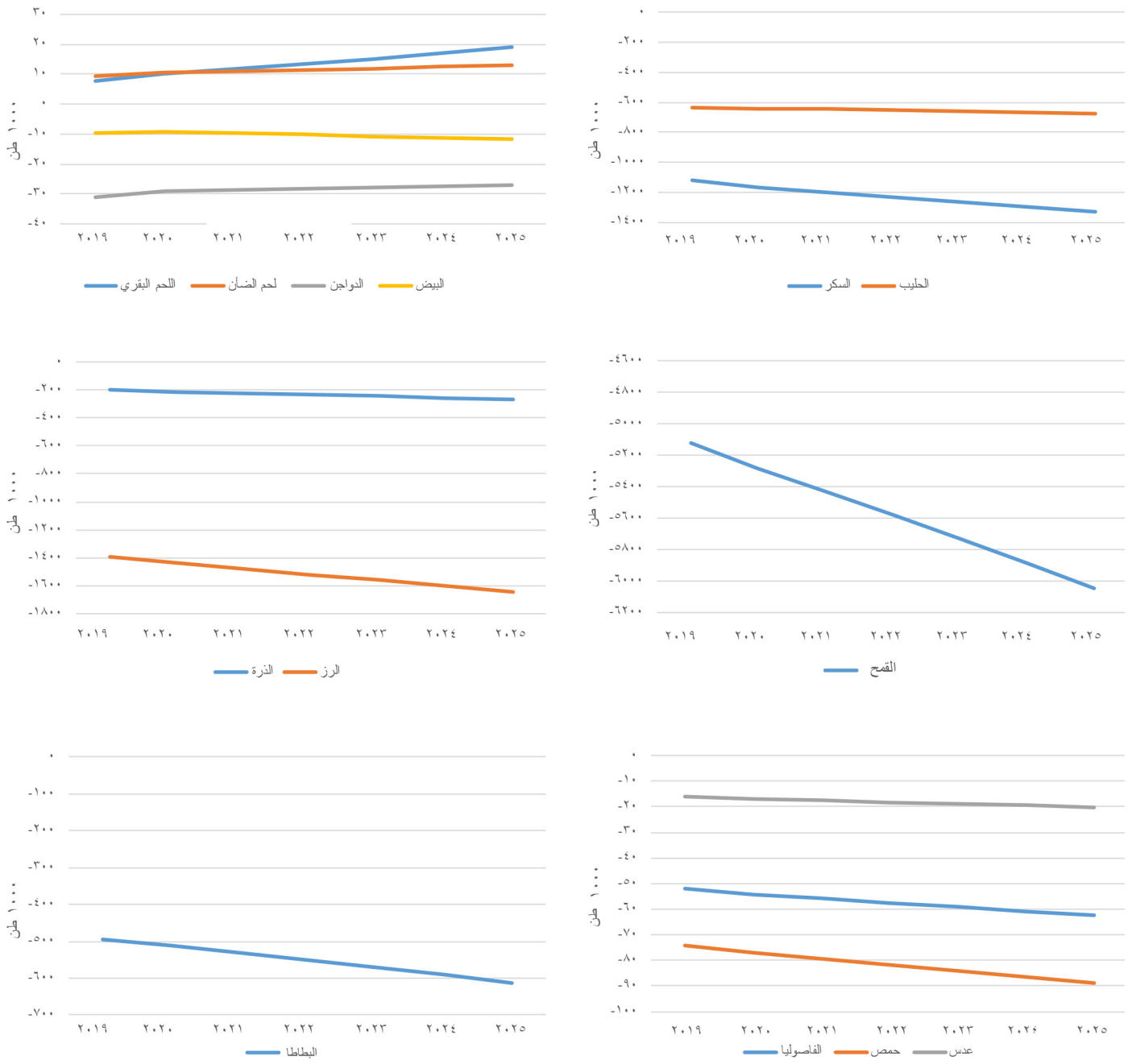

الشكل ٧. الاتجاهات التاريخية للأراضي الصالحة للزراعة والمناطق المروية فيما بين ١٩٦١ و٢٠١٥

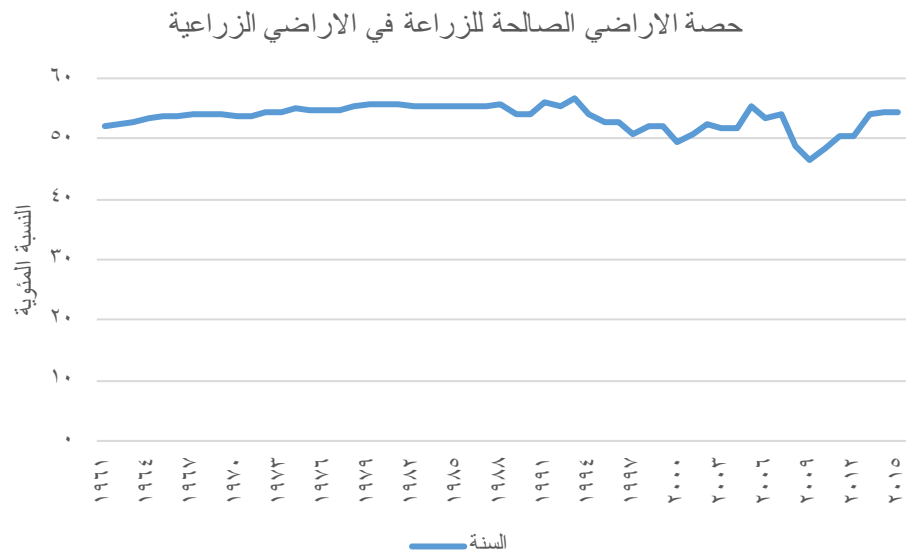

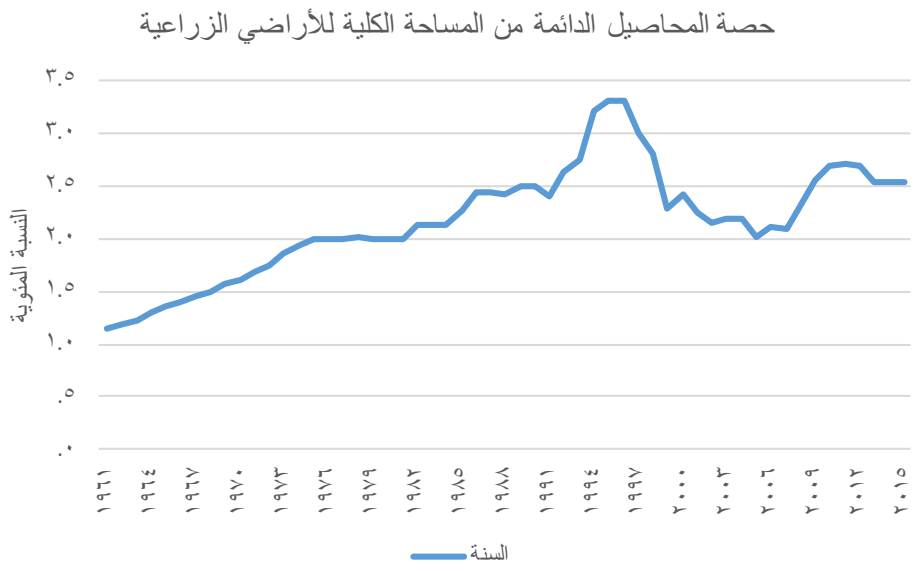

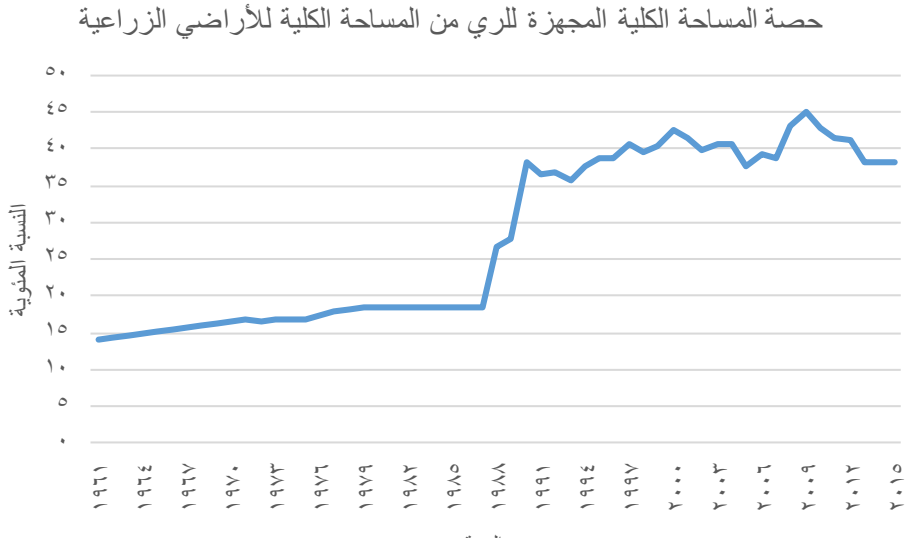

الشكل ٨. المستفيدون الفعليون في مقابل المستفيدون المخطط لهم من الوجبات المدرسية، ٢٠١٠ – ٢٠١٥

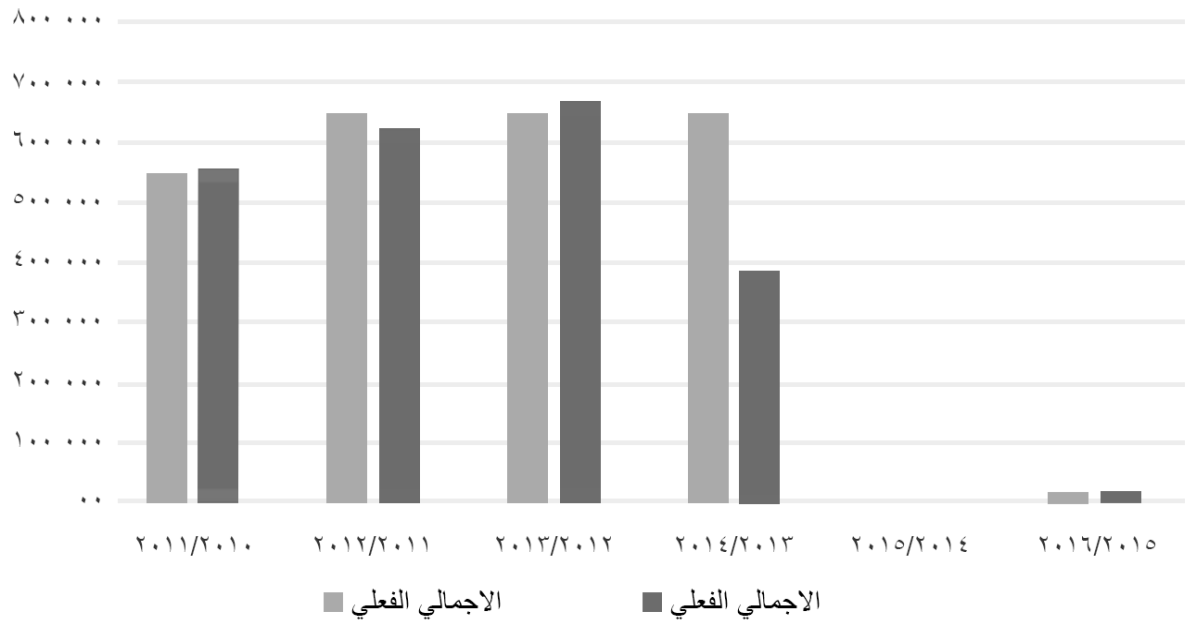

الخريطة ١. خريطة شذوذ النتح التبخري (ETa) (اليسار) توضح مناطق تباين (نقص وزيادة) النتح التبخري من منطقة زراعية والكثافة السكانية المناظرة

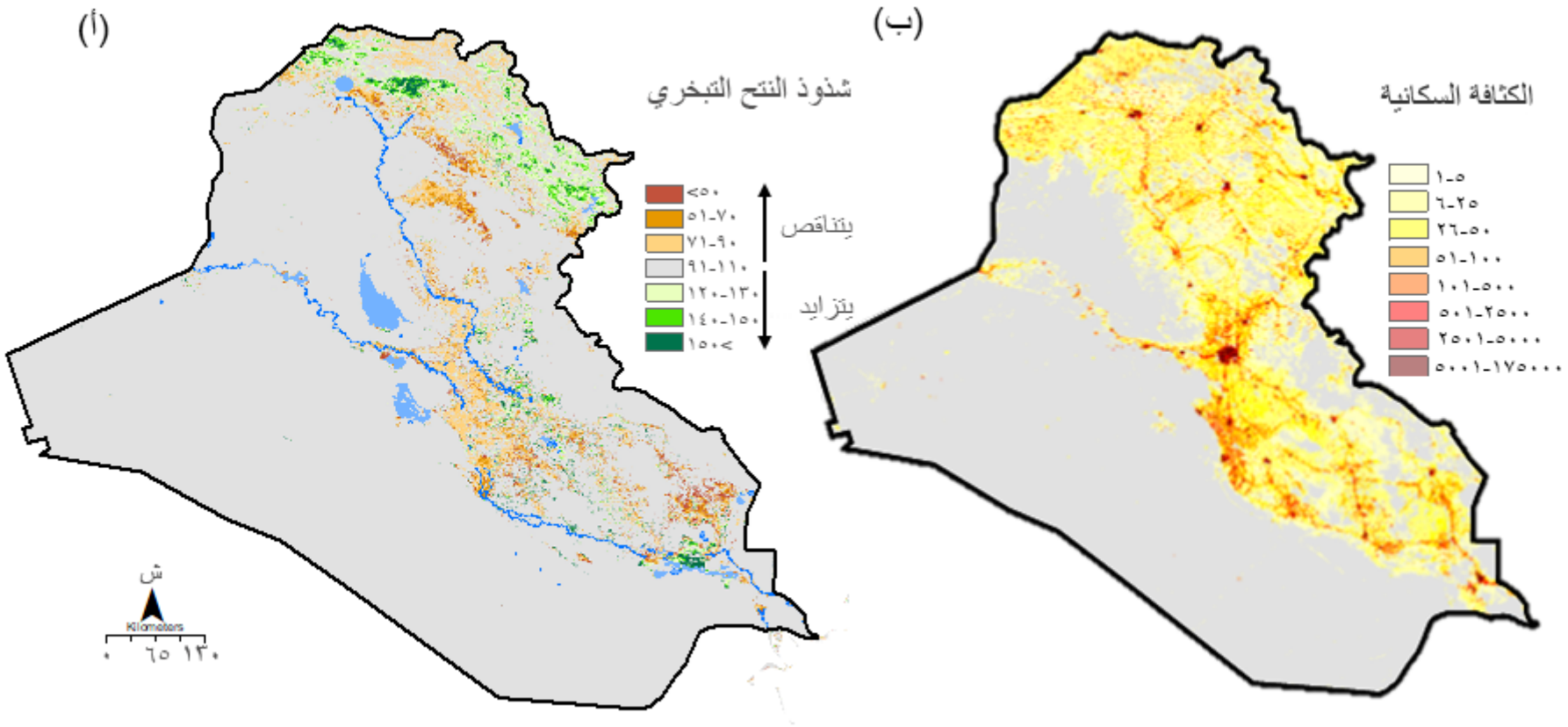

الخريطة ٢. خرائط الملوحة وصور الأقمار الصناعية توضح ما قبل وبعد مشاريع استصلاح الأراضي التي تعاني من الملوحة في منطقة الدجيلة بالعراق

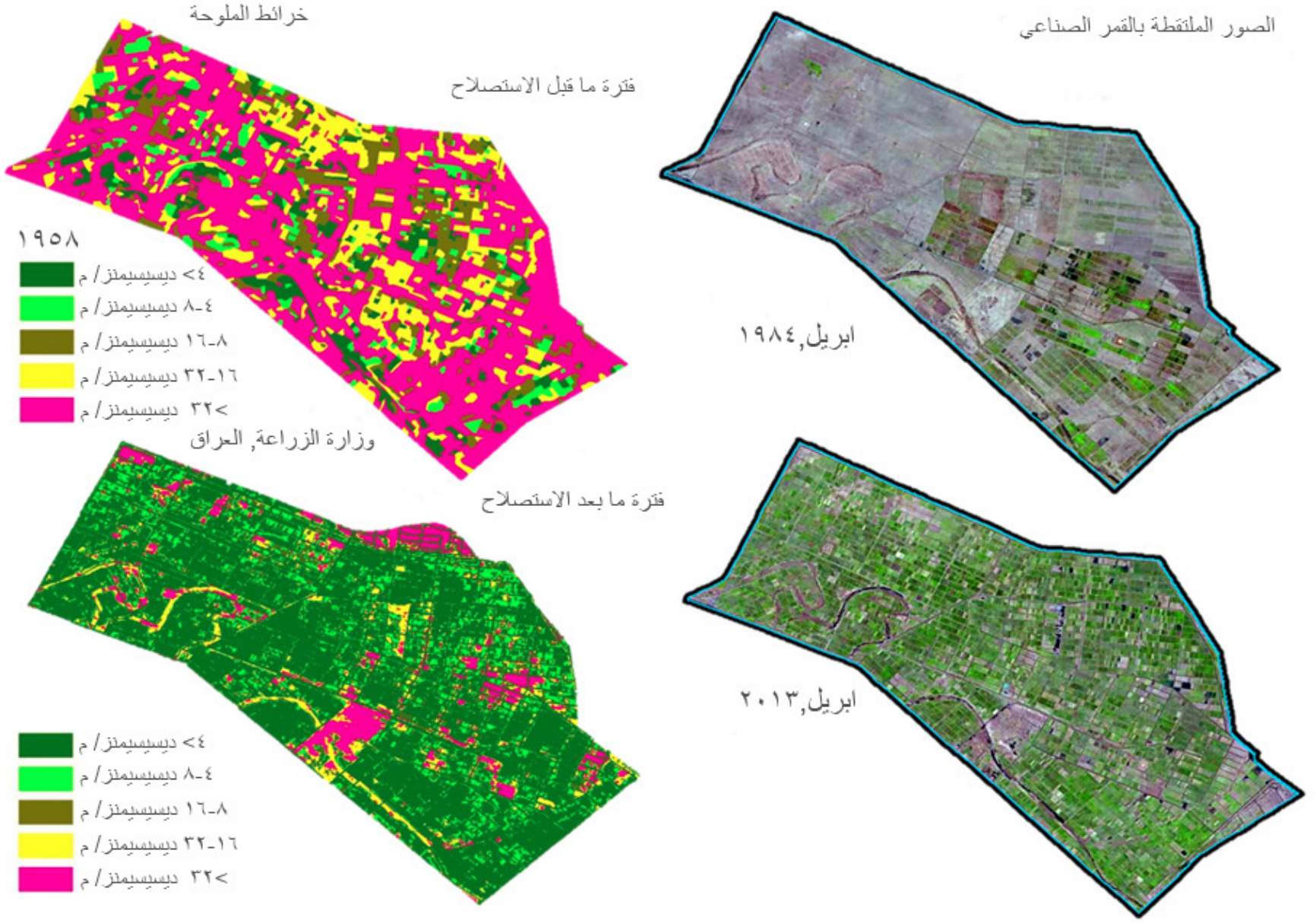

الـمـلـــحـق ٣: هيكل العملية الاستشارية المراجعة الاستراتيجية

- **الداعي الرئيسي إلى الاجتماعات**

سعادة الدكتور/ مهدي العلاق

- **الفريق البحثي**

الفريق الفني: المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة – إيكاردا
الدكتور/ بوبكر ذهبي - خبير اقتصاديات الموارد الزراعية - إيكاردا
الدكتور/ أيمن فريجة - خبير اقتصادي زراعي - إيكاردا
الدكتور/ إنريكو بونايوتي - أخصائي الرصد والتقييم والتعلم - إيكاردا
الدكتور/ تشاندراشيخار م. بيرادار - رئيس وحدة المعلوماتية الجغرافية - إيكاردا

المستشار الاقدم
الدكتور/ داوود خان (استشاري – برنامج الأغذية العالمي – WFP)

- **القادة الرئيسيون (مشاركون من الكيانات المختلفة)**

ممثل - وزارة التجارة
ممثل - وزارة الزراعة
ممثل - وزارة الموارد المائية
ممثل - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
ممثل - وزارة التخطيط
ممثل - وزارة الصحة
ممثل - اللجنة الوطنية للأمن الغذائي
ممثل - برنامج الأغذية العالمي
ممثل - منظمة الأغذية والزراعة

- **قائمة المشاركين/ المساهمين**

حلقة العمل الاستهلالية الأولى حول التحقق(٥ فبراير ٢٠١٨)

رقم	الاسم بالكامل	المسمى الوظيفي	المنظمة
١	سالي هايدوك	الممثل والمدير القطري (برنامج الأغذية العالمي-العراق)	برنامج الأغذية العالمي
٢	مها أحمد	نائب المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي بالعراق	برنامج الأغذية العالمي
٣	تشاد ماتينو	موظف سياسات البرنامج	برنامج الأغذية العالمي
٤	أسيف نيازي	رئيس تحليل وتخطيط أوجه الضعف VAM، الرصد والتقييم	برنامج الأغذية العالمي
٥	راؤل كومبا	تحليل وتخطيط أوجه الضعف، موظف الرصد والتقييم	برنامج الأغذية العالمي
٦	داوود خان	مستشار اقدم	برنامج الأغذية العالمي

٧	بوبكر ذهبي	خبير اقتصادي كبير في الموارد الطبيعية	إيكاردا
٨	إنريكو بونايوتي	منسق الإيكاردا	إيكاردا
٩	صالح بدير	استشاري	إيكاردا
١٠	وثيق الراوي	استشاري	إيكاردا
١١	باسم الزيدي	مترجم	برنامج الأغذية العالمي
١٢	هاني مهدي	مترجم	الأمم المتحدة
١٣	رؤى الطايع	مساعد المدير القطري	برنامج الأغذية العالمي
١٤	أصيل عبد الحميد	الممثل المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة	برنامج الأغذية العالمي
١٥	منير ثابت	ممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٦	هشان الإزوني	مدير مشروعات	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٧	سندس عباس	مدير مشروعات	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٨	مهدي تماد القيسي	نائب وزير الزراعة	وزير الزراعة
١٩	إبتهال هاشم ثابت	مدير عام التخطيط (وزارة التجارة)	وزير التجارة
٢٠	عبد الكريم عبد الله شلال	نائب وزير العمل والشئون الاجتماعية	وزير العمل والشئون الاجتماعية
٢١	ماهر حماد جوهان	نائب وزير التخطيط	وزير التخطيط
٢٢	إلهام جواد	المنسق الوطني للجنة الوطنية للأمن الغذائي	وزير الزراعة
٢٣	علي غالي	رئيس اللجنة الفنية للإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر (الأمن الغذائي)	وزير الزراعة

حلقة العمل الثانية حول التحقق (٢٨ مارس ٢٠١٨)

رقم	الاسم بالكامل	المسمى الوظيفي	المنظمة
١	سالي هايدوك	الممثل والمدير القُطري لبرنامج الأغذية العالمي	برنامج الأغذية العالمي
٢	مها أحمد	نائب المدير القُطري	برنامج الأغذية العالمي
٣	أسيف نيازي	رئيس تحليل وتخطيط أوجه الضعف، الرصد والتقييم	برنامج الأغذية العالمي
٤	سارة الجبوري	مساعد دعم الأعمال	برنامج الأغذية العالمي
٥	باسم الزيدي	مترجم	برنامج الأغذية العالمي
٦	داوود خان	مستشار اقدم	برنامج الأغذية العالمي
٧	بوبكر ذهبي	خبير اقتصادي كبير في الموارد الطبيعية	إيكاردا
٨	إنريكو بونايوتي	منسق برنامج البحث	إيكاردا
٩	صالح بدير	استشاري	إيكاردا
١٠	أصيل عبد الحميد	مساعد برنامج	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
١١	فاروق الوكيل	محلل البرنامج	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٢	منير ثابت	مدير قُطري	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٣	هشام الأزوني	مدير مشروعات	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٤	حسين علي سعود	مستشار وزير الزراعة للثروة الحيوانية	وزارة الزراعة
١٥			
١٦	محمد خالد محمد فرحان	باحث	وزارة الزراعة
١٧	إلهام جواد	المنسق الوطني للجنة الوطنية للأمن الغذائي	وزارة الزراعة
١٨	سعد الدين محمد فرحان	رئيس اخصائيي التغذية	وزارة الصحة
١٩	إبتهال هاشم	مدير عام قسم التخطيط والمتابعة	وزارة التجارة
٢٠	محمد جواد كاظم	مدير تخطيط القطاع الزراعي	وزارة التخطيط
٢١	ماهر محمد جوهان	نائب وزير التخطيط	وزارة التخطيط
٢٢	عبد الكريم عبد الله شلال	نائب وزير العمل والشئون الاجتماعية	وزارة العمل والشئون الاجتماعية
٢٣	رائيد جابار باهيد	مكتب نائب الأمين	وزارة العمل والشئون الاجتماعية
٢٤	سعد الدين	طبيب	وزارة الصحة

حلقة عمل النهائية حول الاستعادة (١٠ مايو ٢٠١٨)

رقم	الاسم بالكامل	المسمى الوظيفي	المنظمة
١	سالي هايدوك	الممثل والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي	برنامج الأغذية العالمي (WFP)
٢	مايكل هوجينز	منسق الطوارئ	برنامج الأغذية العالمي
٣	مارتا ريوديس	نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI)
٤	موسفاري بروسبير	استشاري كبير	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI)
٥	أسيف نيازي	رئيس تحليل وتخطيط أوجه الضعف، الرصد والتقييم	برنامج الأغذية العالمي (WFP)
٦	داوود خان	مستشار اقدم	برنامج الأغذية العالمي
٧	هشام القيسي	مدير	برنامج الأغذية العالمي
٨	سيف سمير	موظف إتصال	برنامج الأغذية العالمي
٩	هشام الأزوني	مدير مشروعات	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)
١٠	أصيل عبد الحميد	مساعد برنامج	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (UNFAO)
١١	أثير المظفر	مترجم	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI)
١٢	سعد حاتم محمد	استشاري	وزارة الزراعة
١٣	إلهام جواد	المنسق الوطني للجنة الوطنية للأمن الغذائي	وزارة الزراعة
١٤	منير ثابت	مدير قطري	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
١٥	رؤى عادل	مساعد برنامج	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
١٦	أمين الحلو	موظف برنامج	برنامج الأغذية العالمي
١٧	سامان أحمد	موظف برنامج	برنامج الأغذية العالمي
١٨	بيتر هاوكينز	مديرقطري بصندوق الأمم المتحدة للطفولة	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
١٩	رمزي نيمان	موظف برنامج	البنك الدولي
٢٠	سعد الدين محمد فرحان	رئيس اخصائيي التغذية	وزارة الصحة
٢١	ابتهال هاشم	مدير عام قسم التخطيط والمتابعة	وزارة التخطيط
٢٢	محمد جواد كاظم	مديرتخطيط القطاع الزراعي	وزارة التخطيط
٢٣	ماهر محمد جوهان	نائب وزير التخطيط	وزارة التخطيط
٢٤	عبد الكريم عبد الله شلال	نائب وزير العمل والشئون الاجتماعية	وزارة العمل والشئون الاجتماعية
٢٥	محمد خالد محمد فرحان	باحث	وزارة الزراعة
٢٦	جاسم الفلاحي	نائب الوزير	وزارة الصحة
٢٧	سعد الدين	طبيب	وزارة الصحة
٢٨	علي غالي	مكتب الأمانة	وزارة الزراعة

الملحق ٤ : الترتيب المؤسسي

يستعرض هذا القسم مختلف الهيئات العامة في العراق المشاركة بصورة مباشرة في الإدارة ووضع السياسات للأمن الغذائي والتغذوي في البلاد. والقصد من القائمة الموضحة أدناه أن تكون إرشادية وليست شاملة.

١. الوزارات
- وزارة التجارة (MoT)
- وزارة الزراعة (MoA)
- وزارة الموارد المائية (MoWR)
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA)
- وزارة التخطيط (MoP)
- وزارة الصحة (MoH)
- وزارة التربية (MoE)

٢. المؤسسات العامة
- جامعة بغداد - كلية الزراعة
- جامعة واسط - كلية الزراعة
- جامعة المثنى - كلية الزراعة
- محافظة المثنى

٣. المؤسسات / الكيانات الأخرى
- اللجنة الوطنية للأمن الغذائي (NFSC)
- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
- برنامج الأغذية العالمي (WFP)
- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI)
- البنك الدولي (WB)
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)

الملحق٥ : المشاركون في المقابلات وحلقات عمل التحقق

حكومة العراق	الأوساط الأكاديمية	المجتمع المدني
وزارة التجارة	جامعة بغداد - كلية الزراعة	محافظة المثنى
وزارة التخطيط	جامعة واسط - كلية الزراعة	
وزارة الزراعة – اللجنة الوطنية للأمن الغذائي (NFSC)	جامعة المثنى - كلية الزراعة	
وزارة الموارد المائية		
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية		
وزارة الصحة		
وزارة التربية		
وزارة الزراعة		

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٣ الصحة الجيدة والرفاه
٤ التعليم الجيد
٥ المساواة بين الجنسين
٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية
٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة
١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٣ العمل المناخي
١٤ الحياة تحت الماء
١٥ الحياة في البرّ
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
أهداف
التنمية المستدامة

برنامج الغذاء العالمي

الامم المتحدة
جمهورية العراق, بغداد
البريد الالكتروني : iraq.vamme@wfp.org
الموقع الألكتروني: www.wfp.org